



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم مراجعة الحسابات

دور معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة

"دراسة تحليلية"

**The Role of International Standard on Auditing (570) in
Improving the Entity's Financial Performance**

"Analytical study"

رسالة أُعدَّت لنيل درجة الماجستير في مراجعة الحسابات

إعداد الطالب:

عبد السلام علي حسن

إشراف الدكتور:

إبراهيم ميده

2024



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة

"دراسة تحليلية"

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في مراجعة الحسابات

إعداد الطالب: عبد السلام عني حسن

إشراف الدكتور: إبراهيم ميده

لجنة المناقشة والحكم على الأطروحة:

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/4/2 وبعد إجراء التعديلات المطلوبة من الطالب تمت الموافقة من قبل أعضاء لجنة الحكم وعليه تم التوقيع.

الاسم والمرتبة العلمية	الصفة التحكيمية	التوقيع
د. إبراهيم ميده الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضواً مشرفاً	
د. نضال العريبد الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضواً	
د. طالب العلي الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضواً	

إقرار

أنا الطالب: عبد السلام علي حسن

أصرح بأن هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير في مراجعة الحسابات - قسم مراجعة الحسابات، والتي تحمل عنوان:

دور معيار التدقيق الدولي (٥٧٠) في تحسين الأداء المالي للمنشأة -دراسة تحليلية

غير مقتبسة أو محرفة أو منقولة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

التاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢

الطالب: عبد السلام علي حسن

التوقيع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 {يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
 الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية {11}

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي أعانني ومنحني القدرة وهيأ لي الأسباب لإتمام هذا العمل.

يشرفني أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتور إبراهيم ميده لقبوله الإشراف على هذه الرسالة وعلى عظيم اهتمامه، والذي كان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة أبلغ الأثر في إتمام هذه الرسالة - بارك الله في عمره وعلمه وعمله، وله مني دوماً كل الاحترام والتقدير..

كذلك أتوجه بجزيل الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقراءة هذه الرسالة لتقويمها والحكم عليها:

الدكتور نضال العرييد الذي وجب علي حق الاعتراف بفضلته، فكان دوماً منهلًا للعلم والأخلاق الرفيعة، وقد تفضل مشكوراً بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وهو ما يعدّه الباحث شرفاً له وللرسالة؛ لما يتمتع به من علم وفير وأدب رفيع وتجربة واسعة فجزاه الله عني خير الجزاء.

الدكتور طالب العلي لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، أنار الله طريقه بالعلم وزاده من فضله؛ لما يتمتع به من خبرة وتجربة عريقة، وأتوق إلى إثراء هذه الرسالة بأرائه القيمة وملاحظاته وتوجيهاته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الشكر للمكان الذي مكّني من تحقيق حلمي لكلية الاقتصاد-جامعة دمشق

والشكر موصول إلى كلّ من كانوا عوناً بعد الله في تذليل الصعاب لما بذلوه من جهد، وعلى ما قدّموه من نصيح وتوجيهات قيمة للبحث.

الإهداء

إِنْ طَالَ شَوْقُ الْعَالَمِينَ لِبَعْضِهِمْ فَالشَّوْقُ نَحْوُكَ لَا يُحَاطُ مَدَاهُ.. صَلَّى عَلَيْكَ اللَّهُ مَا رُفِعَ النَّدَا وَتَحَرَّكَتْ
بِالْبَاقِيَاتِ شِفَاهُ.

رسول الله محمد عليك الصلاة والسلام

إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من أنارت لي دربي، إلى من تعجز الكلمات أن توفيهما حقها.

أمي

إلى روح من أحب أن يراني في هذا اليوم، إلى من ربّاني على حبّ العلم ومكارم الأخلاق

- رحمه الله وعوضه الجنة -

أبي لروحك الرحمة

إلى من أشدّ به أزرّي إلى سندي عند ضعفي إلى مصدر قوّتي

أخي

وإلى كلّ من يتمنّى لي الخير، وكلّ طالب دراسات عليا

أهدي لهم ثمار جهدي المتواضع

الباحث

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	التسلسل
عنوان البحث		
III	آية قرآنية	
IV	الشكر والتقدير	
V	الإهداء	
VI–XIV	الفهرس	
XV	مستخلص الدراسة	
XVI	الإطار العام للدراسة	
XVI	مقدمة	1
XVI–XVII	مشكلة الدراسة	2
XVII	فرضيات الدراسة	3
XVII	أهداف الدراسة	4
XVII–XVIII	أهمية الدراسة	5
XVIII	نموذج الدراسة	6
XVIII	حدود الدراسة ومحدداتها	7
XIX –XXV	الدراسات السابقة	8
XXV	منهج الدراسة	9
الفصل الأول		
أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي (ISA(570 الاستمرارية		
1	تمهيد	

المبحث الأول		
الإطار النظري لاستمرارية المنشأة		
2	تمهيد	1-1
2-3	مفهوم الاستمرارية	2-1
3-4	أهمية الاستمرارية	3-1
5	المعلومات المؤثرة في فرض الاستمرارية	4-1
5	المعلومات المالية	1-4-1
5	المعلومات غير المالية	2-4-1
6	المؤشرات التي تجعل المنشأة على درجة كبيرة من عدم التأكد من الاستمرارية	5-1
6-7	المؤشرات المالية	1-5-1
8	المؤشرات التشغيلية	2-5-1
8-9	المؤشرات الإدارية	3-5-1
9-10	المؤشرات الأخرى	4-5-1
10-11	أهمية المؤشرات للمنشأة والمدقق	6-1
11	المخاطر التي تتعرض لها المنشأة	7-1
11	مخاطر داخلية	1-7-1
11-12	مخاطر خارجية	2-7-1
12-13	واجبات الإدارة بالنسبة لفرض الاستمرارية	8-1
13-14	مسؤولية المدقق عن مدى استمرارية المنشأة	9-1
15	تقييم المدقق لتقديرات الإدارة لفرض الاستمرارية وفق المعيار ISA(570)	10-1
المبحث الثاني		

إجراءات تحقق الاستمرارية وفق معايير التدقيق الدولية وقياسها		
17	تمهيد	1-2
17-18	الإجراءات التي على المدقق اتّباعها للتأكد من صحة فرض الاستمرارية	2-2
18-19	إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها	1-2-2
19-20	إجراءات التدقيق الإضافية عند تحديد الأحداث والظروف المؤثرة على الاستمرارية	2-2-2
20-21	الإجراءات التحليلية	3-2-2
21	أدلة التدقيق حول استمرارية المنشأة	3-2
21	حالة كفاية الإفصاحات عند تحديد أحداث أو ظروف ووجود عدم تأكد جوهري	1-3-2
21	حالة كفاية الإفصاحات عند تحديد أحداث أو ظروف ولكن دون وجود تأكد جوهري	2-3-2
22	قياس الاستمرارية	4-2
22-25	نموذج Altman	1-4-2
25	نموذج Kida 1984	2-4-2
25-28	نموذج Sherrod	3-4-2
28	الآثار المترتبة على تقرير مدقق الحسابات	5-2
29	عدم مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية	1-5-2
29-30	مناسبة استخدام أساس الاستمرارية ولكن مع عدم وجود تأكد جوهري	2-5-2
الفصل الثاني		
الأداء المالي للمنشأة قياسه وتقييمه		
31	تمهيد	
المبحث الأول		

الإطار النظري للأداء المالي		
32	تمهيد	1-1
32-33	ماهية الأداء	2-1
33	أهمية الأداء	1-2-1
33	تقييم الأداء	2-2-1
33-34	أهمية تقييم الأداء	3-2-1
34	مفهوم الأداء المالي	3-1
34-35	أهمية الأداء المالي	4-1
36	مفهوم تقييم الأداء المالي	5-1
36	أهمية تقييم الأداء المالي	6-1
37	أهداف تقييم الأداء المالي	7-1
37	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	8-1
37-38	العوامل الخارجية	1-8-1
38	العوامل الداخلية	2-8-1
38	مصادر المعلومات لتقييم الأداء المالي	9-1
38-39	المصادر الخارجية للمعلومات	1-9-1
39-40	المصادر الداخلية للمعلومات	2-9-1
40-41	شروط تقييم الأداء المالي الجيد	10-1
41-42	خطوات عملية تقييم الأداء المالي	11-1
42-43	عملية تقييم الأداء باستخدام النسب المالية	12-1
43	مفهوم النسب المالية	13-1

43-45	نسبة الربحية	1-13-1
45-46	نسبة السيولة	2-13-1
47-48	نسب الهيكل التمويلي أو (الرفع المالي)	3-13-1
المبحث الثاني العلاقة بين الاستمرارية وتحسين الأداء المالي		
50	تمهيد	1-2
50-51	مفهوم تحسين الأداء المالي	2-2
51-52	طرق تحسين الأداء المالي	3-2
52-53	التحقق من الاستمرارية والأداء المالي	4-2
54-55	مدى مساهمة المعيار ISA(570) الاستمرارية في تحسين الأداء المالي	5-2
55	العلاقة بين مؤشرات الاستمرارية والنسب المالية	6-2
56-57	العلاقة بين الاستمرارية وربحية المنشأة	1-6-2
57-58	العلاقة بين الاستمرارية وسيولة المنشأة	2-6-2
58-59	العلاقة بين الاستمرارية والرافعة المالية (هيكل التمويل) للمنشأة	3-6-2
الفصل الثالث دراسة تحليلية لقطاع البنوك ومنشآت التأمين		
60	تمهيد	
المبحث الأول عرض عام للمنشآت محل الدراسة		
61	تمهيد	1-1
61	مجتمع وعينة الدراسة	2-1

63	مصادر جمع البيانات	3-1
63	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	4-1
63	أدوات الدراسة	5-1
64	متغيرات الدراسة	6-1
64	المتغير المستقل	1-6-1
64	المتغير التابع	2-6-1
المبحث الثاني تطبيق نموذج شيرود لقياس الاستمرارية وتحليلها بواسطة برنامج SPSS25 لاختبار الفروض وعرض النتائج والتوصيات		
65	تمهيد	1-2
66-76	الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الدراسة	2-2
76-82	تحليل واختبار الفرضيات	3-2
83	مناقشة الفرضيات	4-2
83	الفرضية الرئيسية للدراسة	1-4-2
83	الفرضيات الفرعية للدراسة	2-4-2
84-85	النتائج	
85	التوصيات	
86-96	قائمة المراجع	
	الملاحق	
	مستخلص البحث بالإنجليزي	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	درجة المخاطرة وقيمة Z	26
2	الأوزان الترجيحية لمتغيرات نموذج شيرود	27
3	اسم ورأس مال المنشأة لعينة الدراسة	62
4	الدالات الإحصائية لنسب الربحية لعينة الدراسة بين منشآت التأمين والبنوك	66
5	الدالات الإحصائية لنسب السيولة لعينة الدراسة بين منشآت التأمين والبنوك	67
6	الدالات الإحصائية لنسب الرافعة المالية لعينة الدراسة بين منشآت التأمين والبنوك	69
7	الدالات الإحصائية لنسب الربحية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	70
8	الدالات الإحصائية لنسب السيولة لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	71
9	الدالات الإحصائية لنسب الرافعة المالية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	72
10	مقارنة النسب لدى عينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	74
11	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2015-2022	76
12	دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (الاستمرارية) وربحية المنشأة	76
13	تحليل التباين للنموذج المقترح	77
14	الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وربحية المنشأة	77
15	دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (الاستمرارية) وسيولة المنشأة	78
16	تحليل التباين للنموذج المقترح	78
17	الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وسيولة المنشأة	79
18	الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الرافعة المالية للمنشأة	80
19	تحليل التباين للنموذج المقترح	80
20	الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الرافعة المالية للمنشأة	80
21	الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الأداء المالي للمنشأة	81
22	تحليل التباين للنموذج المقترح	82
23	الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الأداء المالي للمنشأة	82

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
XVIII	نموذج الدراسة (المتغير المستقل والمتغير التابع)	1
67	معدل العائد لمؤشر الربحية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	2
68	أعلى وأدنى قيمة لنسب السيولة لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	3
70	نسب التغطية لمؤشر الزايفة المالية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	4
71	أعلى وأدنى قيمة لنسب الربحية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	5
72	أعلى وأدنى قيمة للسيولة لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	6
73	أعلى وأدنى نسب الزايفة المالية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022	7

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك بيبيلوس
2	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك بيمو السعودي الفرنسي
3	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)
4	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك الأردن
5	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك العربي
6	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) للبنك الدولي للتجارة والتمويل
7	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك الشرق
8	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك سورية والخليج
9	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك سورية والمهجر
10	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك فرنسبنك
11	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لبنك قطر الوطني
12	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لمنشأة السورية الوطنية للتأمين
13	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لمنشأة الكويتية للتأمين
14	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لمنشأة المتحدة للتأمين
15	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لمنشأة آروب للتأمين
16	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لمنشأة الاتحاد التعاوني للتأمين
17	النسب المالية (السيولة والربحية والزايفة المالية) لمنشأة المشرق العربي للتأمين

قائمة الاختصارات

رمز الاختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
IAS	معايير المحاسبة الدوليّة	International Accounting Standards
ISA	معايير التدقيق الدوليّة	International Standards Of Auditing
DSE	سوق دمشق للأوراق الماليّة	Damascus Securities Exchange

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على معيار التدقيق الدولي (ISA(570 الاستمرارية وبيان دور تطبيق متطلبات المعيار في تحسين الأداء المالي للمنشأة، والمقاس بثلاث نسب مالية أساسية، وهي نسب الربحية ونسب السيولة ونسب الرافعة المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تم اختيار التطبيق على قطاع البنوك التقليدية الخاصة وقطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ نظراً لأنها تتناسب مع نموذج شيرود لقياس الاستمرارية الذي تم استخدامه. والبالغ عددها (11) بنكاً تقليدياً و(6) شركات تأمين.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل محتوى القوائم المالية بناءً على متغيرات نموذج شيرود لقياس الاستمرارية والنسب المالية المعتمدة لقياس الأداء المالي، وذلك استناداً للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبما يتفق مع تعليمات هيئة الأوراق المالية السورية، حيث تكون النموذج من (6) نسب مالية والتي تستخدم بشكل كثيف في المنشآت المالية والتي ثبتت أهميتها من خلال الأوزان المعطاة لكل نسبة منها، والتي تتناسب مع طبيعة قطاع العينة المختارة، وقد تم احتساب قيمة درجات (z) لكل أعوام عينة الدراسة الممتدة من 2015-2022، ثم خلّلت هذه البيانات بواسطة برنامج التحليل Spss25 من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية والوصفية بغية اختبار الفرضيات بهدف الوصول إلى استنتاجات تدعم العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد دور لتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة وتبين ذلك من خلال:

- 1- وجود دور لتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين ربحية المنشأة.
- 2- وجود دور لتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين سيولة المنشأة.
- 3- وجود دور لتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الرافعة المالية للمنشأة.

كلمات مفتاحية: معيار التدقيق الدولي (570) الاستمرارية، الربحية، السيولة، الرافعة المالية، تحسين الأداء المالي.

الإطار العام للدراسة

1- مقدمة: يشهد العالم في الآونة الأخيرة تحولاتٍ سياسية واجتماعية واقتصادية، كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في المنشآت وأدائها. فالمنشأة اليوم أصبحت مضطرة لإعطاء الضمانات الكافية لمستخدميها، حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرارية. والمنافسة القوية الموجودة في عالم الأعمال والظروف الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد تجعل المستخدمين بحاجة متزايدة إلى معلومات عن أداء المنشأة واستقرارها واستمرارها، ونظراً لتضارب المصالح التي تعاني منها معظم المنشآت زادت أهمية مهنة التدقيق التي تعدّ طرفاً خارجياً مستقلاً، وزاد الاهتمام بتقرير المدقق باعتباره يزيد من موثوقية البيانات المالية، والذي يعمل بدوره على تقليص الفجوة بين الإدارة والمستخدمين من خلال تقديم رأي حول عدالة القوائم المالية، ومراقبة الخطط ومتابعة كيفية تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية، إضافة إلى إرسال تحذيرات مبكرة فيما يتعلق بالمشاكل المالية للمنشأة للمستخدمين في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية حتى يتمكنوا من توفير الحماية لأنفسهم ضد فشل الأعمال غير المتوقع؛ وذلك لأن المدقق يتحمل المسؤولية الكاملة عن الآراء التي تعطي توجيهات للوضع المالي.

وتعدّ عملية تحسين الأداء في المنشآت من المواضيع المهمة في الإدارة؛ وذلك لارتباطها بالعديد من العمليات التنظيمية، مثل التخطيط الإستراتيجي وإعادة الهيكلة، ويرتبط نجاح المنشأة بمدى قدرتها على تحسين أدائها وحل مشاكلها الإدارية والمالية التي قد تتسبب في فشلها وعدم استمرارية نشاطها، لذلك فمن الضروري إيجاد طريقة أو آلية يمكن من خلالها تحسين الأداء المالي للمنشأة.

2- مشكلة الدراسة: يُعتبر فرض الاستمرارية من الفروض الأساسية في الفكر المحاسبي، ويعني فرض الاستمرارية أن حياة المنشأة سوف تستمر لفترة طويلة تكفي لتحقيق خططها، ونمو أنشطتها المختلفة، ولا يُتوقع تصفيتها في المستقبل المنظور.

أما في مجال التدقيق فإنّ المدقق لديه مسؤولية عن تقييم استمرارية المنشأة حسب المعيار (ISA(570، ما ألقى على عاتقه مسؤولية قانونية ومهنية؛ نظراً لأن العديد من الجهات تعتمد على تقرير المدقق فيما يخص استمرارية المنشأة وأدائها، ولأن مدقق الحسابات يعتمد مؤشرات وإجراءات محدّدة في بيان رأيه حول استمرارية المنشأة في بيئة مليئة بالتحديات والمخاطر والضغوطات الخارجية. ومن ضمن المؤشرات التي يعتمد عليها المدقق لقياس المخاطر والتي حددها المعيار (570) هي المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر أخرى، والتي تنعكس بشكل مباشر على الأداء المالي للمنشأة.

مما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور معيار التدقيق (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما دور متطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين ربحية المنشأة؟
- ما دور متطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين سيولة المنشأة؟
- ما دور متطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين الزايفة المالية للمنشأة؟

3-فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة للدراسة:

لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين الأداء المالي للمنشأة.

الفرضيات الفرعية للدراسة:

- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين ربحية المنشأة.
- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين سيولة المنشأة.
- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين الزايفة المالية للمنشأة.

4-أهداف الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة والتحقق من فرضياتها يمكن تحديد أهداف البحث على النحو الآتي:

الهدف الرئيس: التعرف على المعيار (ISA(570 ، ودور تطبيق متطلباته في تحسين الأداء المالي للمنشأة.

الأهداف الفرعية:

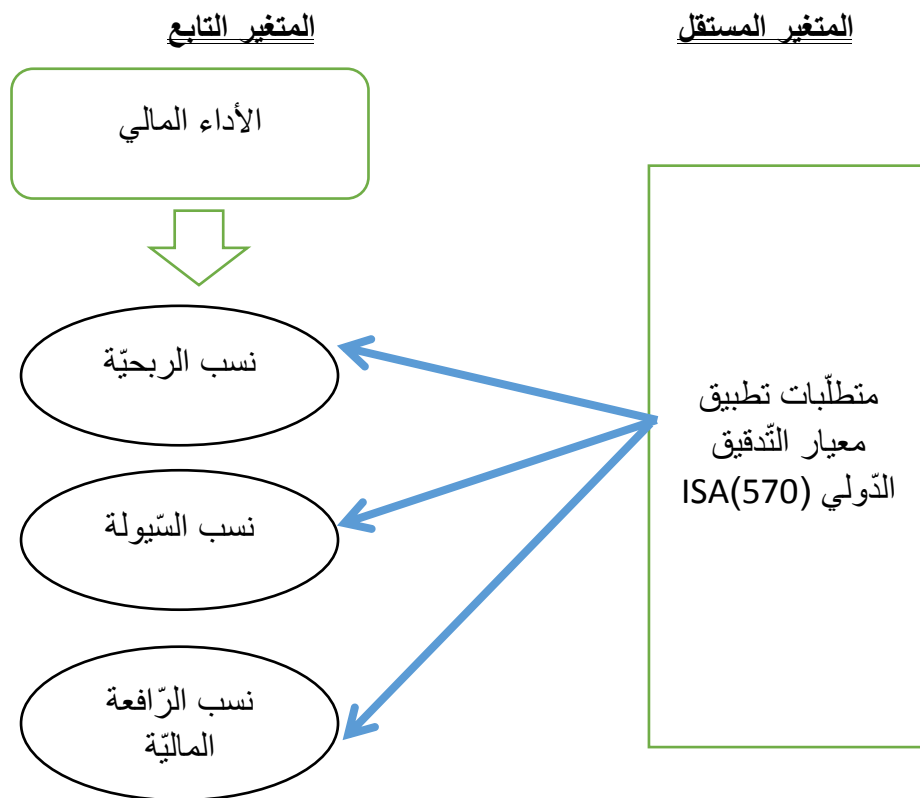
- بيان دور متطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين ربحية المنشأة.
- بيان دور متطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين سيولة المنشأة.
- بيان دور متطلبات تطبيق معيار التدقيق (ISA(570 في تحسين الزايفة المالية للمنشأة.

5-أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة في بيان دور تطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (ISA(570 للاستمرارية في تحسين الأداء المالي للمنشأة. وكيف يسهم تطبيق معيار التدقيق الدولي (ISA(570 في تحسين المؤشرات المالية. كما يمكن أن يبين للأطراف الخارجية مدى إمكانية الاعتماد

على تقرير المدقق فيما يخص استمرارية المنشأة وتعزيز الثقة في القوائم المالية من خلال بيان الأداء المالي للمنشأة.

6- نموذج الدراسة:

يظهر الشكل (1) المتغير المستقل والمتغير التابع:



7- حدود الدراسة ومحدداتها:

الحدود المكانية: ستجرى الدراسة على قطاع البنوك التقليدية الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة من 2015-2022.

محددات الدراسة: تمّ قياس الأداء المالي لعينة الدراسة من خلال الاعتماد على ثلاث نسب مالية تخدم عينة الدراسة وهي (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب الرافعة المالية)

8-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع استمرارية المنشأة والأداء المالي، وتتوّعت هذه الدراسات من خلال تناول موضوع استمرارية المنشأة والأداء المالي كلّ على حدة، فمنها ما يتعلّق بالعلاقة بين التدقيق والأداء المالي، ومنها ما يتعلق بأهميّة المعيار ISA(570) استمرارية المنشأة، إضافةً إلى جوانب أخرى ذات صلة بالموضوع.

وحاول الباحث تحديد الدراسات ذات الصلة ليبيّن ما توصّلت إليه هذه الدراسات في موضوع الاستمرارية والأداء المالي، وما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة.

الدراسات العربية:

1-جودت (2021): تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي والاستمرارية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570):¹

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي للمنشأة والقدرة على الاستمرار في نشاطها مستقبلاً. وأيضاً إلى إبراز مسؤولية المدقّق، وأهمية إعطاء رأيه حول الاستمرارية باعتماده على المؤشرات المالية الحديثة. واعتمدت الدراسة على المنهج الكميّ التحليليّ التمييزيّ الخطّي متعدد المتغيّرات وبتحديد نموذجي (Sherrord, Altman Z-score).

من أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة أن المؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في التحليل تعدّ أداة تساعد المدقّق والمحلل المالي على تقييم الأداء المالي ومعرفة مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في المستقبل المنظور. كما يمكن للمؤشرات المالية الحديثة الكشف عن نقاط القوّة والضعف والتنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية للمنشأة من خلال عملية التحليل.

2-الدنون (2022): دور المراجعة المستدامة في تحسين الأداء المالي للمنشآت-بالتطبيق على المنشآت ذات المسؤولية المجتمعية بمحافظة دميّاط:²

¹ جودت، عماد. (2021). تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي والاستمرارية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570). رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأدنى - كلية العلوم الاقتصادية والإدارية. العراق.

² الدنون، أسامة (2022). دور المراجعة المستدامة على تحسين الأداء المالي للمنشآت -دراسة تطبيقية على المنشآت ذات المسؤولية المجتمعية بمحافظة دميّاط. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. المجلد(4)، العدد(3). مصر.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة التي تربط بين دور المراجعة المستدامة وتحسين الأداء المالي للمنشآت. واعتمدت على عينة عشوائية تتألف من 7 منشآت، وأُعيدت على اختبار جذر الوحدة في تحليل بيانات المنشآت بواسطة برنامج Eviews10 للفترة من 2012-2021.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير الاستدامة والأداء المالي للمنشآت ذات المسؤولية المجتمعية، وأن محتوى تقارير الاستدامة بالشكل الحالي يحتاج إلى مزيد من الدراسة حتى يُعاد تصميم الشكل وتُعاد دراسة المحتوى للتقارير لتصبح أكثر ملاءمة.

3- التّيمي (2022): دور المؤشرات المالية في حكم المدقق الخارجي على جودة الأرباح واستمرارية المنشأة -دراسة تحليلية على قائمة التدفق النقدي للمنشأة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية:³

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على دور المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية بقصد الحصول على نتائج مالية تحليلية واضحة تساعد المدقق في تكوين رأيه التدقيقي بالقدر الذي يمكنه أن يخلي مسؤوليته من الأضرار التي يمكن أن تلحق به في المستقبل القريب، وأيضاً تحديد مدى إمكانية المنشأة في الاستمرار بالنشاط الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على إجراء الدراسة التحليلية على بيانات المنشأة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود أهمية للمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بتقييم جودة الأرباح واستمرارية المنشأة، وأن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون ونسبة التغطية النقدية من المؤشرات المهمة في تحديد السيولة النقدية للمنشأة ومدى قدرة المنشأة على توليد السيولة لسداد التزاماتها المالية دون اللجوء إلى الاقتراض، ومن ثم ومن خلال هذه النسب فإن المدقق يستطيع تحديد مدى قابلية المنشأة في الاستمرار على المدى القريب من أجل معرفة سياسات التمويل، ولتقييم قدرة المنشأة على دفع أرباح الأسهم للمساهمين يستطيع المدقق أن يستخدم نسبة التوزيعات النقدية ونسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.

4- الزعبي (2022): أثر متطلبات تقييم الاستمرارية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (570) في إجراءات التدقيق التحليلية -دراسة ميدانية:⁴

³ التيمي، جمانة. (2022) دور المؤشرات المالية في حكم المدقق الخارجي على جودة الأرباح واستمرارية المنشأة -دراسة تحليلية على قائمة التدفق النقدي للمنشأة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (18). العدد(60). جزء(1).العراق.

4 الزعبي، إيداد. (2022). أثر متطلبات تقييم الاستمرارية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي(570) في إجراءات التدقيق التحليلية -دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق- كلية الاقتصاد. سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات في سورية بمتطلبات معيار التدقيق الدولي (570) المتعلق باستمرارية المنشأة، ومدى استخدامه للإجراءات التحليلية عند تقييم الاستمرارية. واستخدمت الدراسة استبانة وزعت على عينة من المدققين ومكاتب التدقيق الموجودة في دمشق وريفها، واعتمدت على برنامج spss لتحليل البيانات، وذلك عن طريق إجراء تحليل الانحدار المتعدد الخطي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وفاء مدقق الحسابات بمتطلبات معيار الاستمرارية (570) واستخدامه للإجراءات التحليلية، مثل: مقارنة النسب، تحليل الدخل، لكنه لا يستخدم نماذج التنبؤ باستمرارية المنشأة عند تقييم الاستمرارية، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات معيار الاستمرارية (570) واستخدام المدقق للإجراءات التحليلية.

5-الصفار (2023): نسب السيولة والربحية المشتقة من كشف التدفق النقدي ودورها في تقييم استمرارية الوحدة وفق معيار التدقيق الدولي (570) - دراسة تحليلية في مصرف الخليج التجاري:⁵

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية نسب السيولة والربحية المستمدة من كشف التدفق النقدي، ودورها في تقييم استمرارية المنشأة. واعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل وفحص مؤشرات السيولة والربحية المبنية على كشف التدفق النقدي، من خلال تقارير المنشأة للفترة من 2017-2020.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن نسب السيولة والربحية المشتقة من كشف التدفق النقدي تعدّ الأفضل من المقاييس التي يتم الحصول عليها على أساس الاستحقاق في قياس قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 570، وتدلّ مبالغ التدفق النقدي الحرّ على قدرة إدارة مصرف الخليج التجاري على النجاح في السياسة النقدية الخاصة به وخلق الربحية، وهذا يُعدّ مؤشراً جيداً لتقييم أداء واستمرارية العمل. ومن ناحية أخرى القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.

الدراسات الأجنبية:

1- Salawu,R,O. et.al(2017)Going concerned and audit opinion of the Nigerian banking industry:⁶

الاستمرارية ورأي التدقيق في الصناعة البنكية النيجيرية:

⁵ سلمان، محمد. الصفار، سهاد. (2023). نسب السيولة والربحية المشتقة من كشف التدفق النقدي ودورها في تقييم استمرارية الوحدة وفق معيار التدقيق الدولي 570 دراسة تحليلية في مصرف الخليج التجاري. مجلة كلية التراث الجامعية. المجلد (1). العدد(35). العراق.

⁶ Salawu,R,O. Oladejo, T,M. Inneh,E,G (2017)Going concerned and audit opinion of the Nigerian banking industry. Accounting & Taxation Vol. 9, No. 1.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الاستمرارية ورأي التدقيق في البنوك في نيجيريا باستخدام النسبة المالية بين الأعوام 2007-2012، وذلك باستخدام الانحدارات متعددة المتغيرات لتحديد تأثير النسب المالية المستخدمة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن السيولة والربحية لهما علاقة مهمة مع رأي التدقيق، وأن الاستمرارية يمكن أن تكون إشارة إلى ضائقة مالية؛ لأنها تكشف عن وضع البنوك وقدرتها على الاستمرار في العمل.

2-Mareque M (2017) Audit reporting for going concern in Spain during the global financial crisis⁷

تقارير التدقيق للاستمرارية في إسبانيا خلال الأزمة المالية العالمية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأزمة المالية على تقارير التدقيق الصادرة عن مدقي الحسابات، وخاصة التقارير التي تحتوي على إشارات حول الاستمرارية، وكانت العينة 2935 تقريراً لتدقيق لمنشآت إسبانية غير مدرجة للأعوام 2007-2010

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الأزمة التي تعاني منها المنشآت الإسبانية لم تمر دون أن يلاحظها أحد من قبل المتخصصين في التدقيق. وكشفت أنه مع تفاقم الأزمة في إسبانيا زادت نسبة التقارير التي تتضمن إشارات إلى أوضاع الاستمرارية مقارنة بعام 2007، عندما لم تكن الأزمة المالية واضحة في إسبانيا. وأكثر قطاعات الاقتصاد الإسباني تضرراً من الأزمة هي العقارات والبناء.

3-Mukhtaruddin. Pratama,H. Meutia,I.(2018) Financial Condition, Growth, Audit Quality and Going Concern Opinion: Study on Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange:⁸

⁷ Mareque M, López-Corrales F, Pedrosa A.(2017) Audit reporting for going concern in Spain during the global financial crisis, "Economic Research Ekonomska Istraživanja", Vol. 30 No.1

⁸ Mukhtaruddin. Pratama,H. Meutia,I.(2018) Financial Condition, Growth, Audit Quality and Going Concern Opinion: Study on Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange. **Journal of Accounting, Business and Finance Research**. Vol. 2, No. 1,

الوضع المالي والنمو وجودة التدقيق والرأي المستمر: دراسة عن منشآت التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الوضع المالي للمنشأة، ونمو المنشأة، وجودة التدقيق على رأي المدقق عن الاستمرارية. واستخدمت هذه الدراسة 252 عينة من منشآت التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة 2010-2012. باستخدام الانحدار اللوجستي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الوضع المالي للمنشأة يؤثر في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة، في حين أن نمو المنشأة وجودة التدقيق لا يؤثران في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة.

4-Nurmala, Meisnawati, Trang (2020): Auditor Client Tenure, Company Growth, Auditor Reputation, Leverage, and Opinion Audit Going Concern: Empirical Evidence From Indonesian Manufacturing Companies:⁹

مدة عمل المدقق، ونمو المنشأة، وسمعة المدقق، والرافعة المالية، وتدقيق الرأي عن الاستمرارية: أدلة تجريبية من منشآت التصنيع الإندونيسية:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتحليل تأثير مدة عمل المدقق على العميل، ونمو المنشأة، وسمعة المدقق، والرافعة المالية تجاه رأي المدقق عن الاستمرارية، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية لمنشآت التصنيع المسجلة في بورصة إندونيسيا، وذلك للفترة 2013-2017 مع أخذ العينات باستخدام طريقة أخذ العينات الهادفة.

وتقنية تحليل البيانات المستخدمة هي تقنية وصفية ذات نهج كمي باستخدام الاختبارات الإحصائية الوصفية، واختبار الخطية المتعددة، وتحليل الانحدار اللوجستي، ومحدد المعامل.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن فترة عمل المدقق للعميل لا تؤثر بشكل كبير في رأي التدقيق عن الاستمرارية، وأن نمو المنشأة ليس له تأثير مهم في رأي التدقيق عن الاستمرارية، وسمعة

⁹Nurmala, Meisnawati, Trang (2020). Auditor Client Tenure, Company Growth, Auditor Reputation, Leverage, and Opinion Audit Going Concern: Empirical Evidence From Indonesian Manufacturing Companies, Economics and Accounting Journal, Vol. 3, No. 3,

المدقق تأثير مهم سلبي في رأي التدقيق عن الاستمرارية، والرافعة المالية لها تأثير كبير في رأي التدقيق عن الاستمرارية.

5-Ali(2021):The Predictive Role of Auditor Going Concern Opinion and Auditor Characteristics in Corporate Bankruptcy: Evidence From Firms Listed on the Egyptian Stock Exchange.¹⁰

دور المدقق في استمرارية المنشأة وخصائص المدقق في التنبؤ بإفلاس المنشآت: أدلة من المنشآت المقيدة في البورصة المصرية:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من المحتوى المعلوماتي والقدرة التنبؤية الإضافية للإفصاحات المرتبطة بالتدقيق على التنبؤ بإفلاس المنشآت المقيدة في البورصة المصرية مقارنة بالمتغيرات المالية، واعتمدت الدراسة على عينة من 25 منشأة مفلسة و 50 منشأة ناجحة باستخدام الانحدار اللوجستي ومقارنة النسب المالية المتضمنة في نموذج (Altman 1986).

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن رأي المدقق بشأن الاستمرارية له قدرة جوهرية في التنبؤ بالإفلاس، ولكنه لا يقدم قيمة تنبؤية إضافية زيادة عن القيمة التنبؤية للنموذج المبني على النسب المالية.

6-Cahyani,A,K. Triani N,N,A.(2023): The Influence of Debt Restructuring, Previous Year's Audit Opinion, Leverage, Liquidity, Company Age, And Audit Lag on Going Concern Opinion.¹¹

تأثير إعادة هيكلة الديون، ورأي التدقيق للسنة السابقة، والرافعة المالية، والسيولة، وعمر المنشأة، وتأخر التدقيق على رأي الاستمرارية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الرافعة المالية والسيولة على رأي المدقق حول الاستمرارية في منشآت التجارة والخدمات والاستثمار المدرجة في بورصة إندونيسيا. في 2019-2020 بلغ عدد المنشآت التجارية والخدمية والاستثمارية التي شملتها الدراسة في هذا البحث 109 منشآت، وبلغ إجمالي العينات 218 عينة، وتشمل التقنيات التحليلية المستخدمة في هذه الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي،

¹⁰ Ali, Gihan.(2021):The Predictive Role of Auditor Going Concern Opinion and Auditor Characteristics in Corporate Bankruptcy: Evidence From Firms Listed on the Egyptian Stock Exchange. Alexandria Journal of Accounting Research. Issue2, Vol. 5.

¹¹ Cahyani,A,K. Triani N,N,A.(2023): The Influence of Debt Restructuring, Previous Year's Audit Opinion, Leverage, Liquidity, Company Age, And Audit Lag on Going Concern Opinion. Jurnal Penelitian Ekonomi dan Akuntansi . Volume 8. No.2.

واختبار جدوى النموذج، واختبار جدوى النموذج الشامل، واختبار معامل التحديد، واختبار الفرضية باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي مع SPSS.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن للسيولة تأثيراً سلبياً في رأي المدقق حول الاستمرارية، في حين أن الزافعة المالية لا تؤثر في رأي المدقق حول استمرارية المنشأة.

الدراسات السابقة أكدت أهمية رأي المدقق حول استمرارية المنشأة ومدى انعكاس الأوضاع المالية عليها، وتبين ذلك بعد الأزمة المالية في عام 2008 وانهيار المنشآت بسبب تورط الإدارة والمدققين، وبينت الدراسات مدى تأثير السيولة والزافعة المالية والربحية في رأي المدقق حول الاستمرارية، كما بينت أيضاً أنه يمكن التنبؤ بإفلاس المنشآت بناءً على رأي المدقق، ومن جانب آخر بينت دور التدقيق الداخلي والخارجي في تحسين أداء المنشآت. لذلك تأتي هذه الدراسة لتبين دور معيار 570 الاستمرارية في تحسين الأداء المالي، وإلى أي مدى يسهم في تحسين مؤشرات الأداء (السيولة والربحية والزافعة المالية).

9-منهج الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة واختبار فروضها وتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل محتوى القوائم المالية للبنوك التقليدية الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واتبعت الباحثة الخطوات المنهجية التالية:

- 1- جمع المعارف اللازمة عن مشكلة البحث من أدبيات الدراسات المختلفة والمقالات العلمية.
- 2- جمع البيانات من القوائم المالية للبنوك وشركات التأمين.
- 3- تحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS25.
- 4- ربط البيانات في إطار تحليلي.
- 5- استخراج النتائج وتقديم المقترحات.

الفصل الأول

أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي (ISA570) الاستمرارية

تمهيد: تعمل المنشآت في ظلّ متغيّرات عديدة، منها البيئة والقوانين والتشريعات والظروف الاقتصادية "محلية أو دولية"، مثل أزمة كورونا الأخيرة. ففي عالم اليوم الذي تكثر فيها الأزمات زاد الاهتمام بالاستمرارية؛ لأن الاستمرارية تعكس مدى قدرة المنشأة على البقاء والنجاح. وأهمية الاستمرارية ليست فقط في الجانب المحاسبي الذي يتمّ على أساسه إعداد القوائم المالية، وإنما في مجال التدقيق أيضاً، وزادت أهمية الاستمرارية بعد الأزمة المالية، حيث صدرت عدّة تعديلات للمعيار ISA570 تركّز على أهمية الاستمرارية في تقرير المدقّق؛ لأن تقرير المدقّق يُعدّ مصدراً مهماً للمستخدمين في زيادة الشفافية والثقة في القوائم المالية، فالمدقّق جانب خارجي ويقوم بمهامه وفق المعايير والأعراف الدولية، كما أنه ملزم بالوفاء بمضمونها ومحتواها. ويتعرض للمساءلة القانونية في حال قام بالتضليل أو التورط مع الإدارة. لذلك لا بدّ من بيان الإطار النظري للاستمرارية وماهية الإجراءات التي يطلبها المعيار ISA570 لتقييم الاستمرارية وقياسها وفق النماذج الخاصة بها.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري لاستمرارية المنشأة.

المبحث الثاني: إجراءات تحقّق الاستمرارية وفق معايير التدقيق الدولية وقياسها.

المبحث الاول

الإطار النظري لاستمرارية المنشأة

1-1- تمهيد: تُعدّ الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية المكوّنة للإطار النظري المحاسبي الذي يحكم عمليات القياس والتسجيل والتلخيص لنتائج الأحداث الاقتصادية، وأثر هذه الأحداث في اقتصاديات المنشآت. لذلك سنعرض في هذا المبحث الإطار النظري للاستمرارية من حيث مفهومها وأهميتها، ومسؤولية كلّ من الإدارة والمدقق بالنسبة للاستمرارية، إضافة إلى بيان تقييم المدقق لمدى صحة تقييم الإدارة عن استمرارية المنشأة. والمؤشرات التي تجعل المنشأة على درجة كبيرة من عدم التأكد من الاستمرارية وفق ما ورد بالمعيار (ISA 570).

1-2- مفهوم الاستمرارية: يعدّ فرض الاستمرارية من أهم الفروض المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية الختامية، إذ إنه يفترض أن المنشأة سوف تقوم بأعمالها في المستقبل المنظور، وأنها باقية ومستمرة لفترة زمنية غير محددة وتكفي لاستخدام مواردها الاقتصادية، وأنه ليس في نيّة أصحاب المنشأة تصفية أو تقليل حجم عملياتها بشكل مادي واضح يؤثر في طبيعة أعمال المنشأة.¹² وتعددت الآراء التي تناولت مفهوم الاستمرارية:

بيّنت المعايير الدولية للتقرير المالي في إطارها المفاهيمي في الفقرة (3/9) بأنّه يتمّ إعداد القوائم المالية عادةً على افتراض أن المنشأة المعدّة للتقرير منشأة مستمرة وسوف تستمرّ في عملها في المستقبل المنظور. لذلك يفترض أن المنشأة ليست لديها النية وليست مضطرة للدخول في تصفية أو التوقف عن العمل. وفي حال وجود مثل هذه النية أو الاضطرار، فقد يلزم إعداد القوائم المالية على أساس مختلف. وفي هذه الحال توضح القوائم المالية الأساس المستخدم.¹³

¹² الجبلي، عبد العظيم. سمير، وليد. الأشقر، أحمد. كارم، عيد. (2021). آليات مقترحة للحد من التداعيات السلبية لجائحة covid-

¹⁹ على الأداء المهني لمراجعي الحسابات ودعم الحكم المهني حول قدرة المنشأة على الاستمرارية-دراسة ميدانية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5). العدد (1). مصر. ص9.

¹³ المعايير الدولية للتقرير المالي ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. إصدار عام (2023) ط5. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. السعودية. ص64

وتُعرّف الاستمرارية بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار في عملياتها في المستقبل المنظور، وأنها لن تخرج من الصناعة، أو تصفّي أعمالها وحتى يحدث ذلك يجب عليها أن تكون قادرة على إدارة وزيادة مواردها بشكل كافٍ، ولفترة زمنية غير محدودة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتحقيق خططها.¹⁴

أما في مجال التدقيق فجاء معيار التدقيق الدولي (ISA(570) الاستمرارية ليبين أهمية الاستمرارية في التدقيق، فاستمرارية المنشأة تعني توقّع قدرتها على الاستمرار في المستقبل القريب، وعموماً فإن المستقبل القريب يعني فترة لا تتجاوز عاماً مالياً واحداً بعد الفترة المنتهية، وبالتالي تسجيل الأصول والالتزامات على أساس أن المنشأة ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي. ويتمثل فرض الاستمرارية في تقييم مدقق الحسابات لمدى سلامة تقييم إدارة المنشأة لقدرتها على الاستمرار لمدة سنة واحدة من تاريخ إعداد القوائم المالية، مع وجوب الأخذ في الاعتبار الفترة الزمنية نفسها التي اتخذتها الإدارة لإجراء تقييمها طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة، فإذا كان تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرار يغطّي فترة تقلّ عن اثني عشر شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية فإنه يجب على مدقق الحسابات أن يطلب من الإدارة تمديد فترة تقييمها لتغطّي اثني عشر شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية.¹⁵

ويرى الباحث أن استمرارية المنشأة في مجال التدقيق تتمثل في تقييم المدقق لمدى صحة تقييم الإدارة حول قدرة المنشأة على الاستمرار في نشاطها وإعداد قوائمها لمدة سنة مالية، وليس في رغبتها بالتصفية في المستقبل المنظور.

1-3- أهمية الاستمرارية: يعدّ فرض الاستمرارية بمثابة حجر الزاوية في بناء النظرية المحاسبية، وإنّه فرض لا يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل، بل يتعلّق بالحاضر والظروف السائدة وقت إعداد القوائم المالية. فالمنشأة تأسست لكي تستمرّ إلى أجل غير محدد، فتكوين الاحتياطات واستخدامها لغرض توسيع أعمالها وتطوير إنتاجها والوفاء بديونها يؤدي إلى تعزيز قدرتها على الاستمرار والمحافظة على سمعتها المالية أمام دائئها، فضلاً عن أنه ليس له أثر في المنشأة في حدّ ذاتها، وإنما يظهر في المعالجات المحاسبية للأحداث المالية والأطراف المتعددة ذات العلاقة،¹⁶ كما تظهر أهميتها في إعداد القوائم

14 Burke, Qing., Convery, Amanda., & Skaife, Hollis. (2015). " Government Contracting and the Continuation as a Going Concern. Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2388989> .p1.

¹⁵ **معايير التدقيق الدولية**. (2023). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين. ط2. الرياض. السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية ص472-473.

¹⁶ أحمد، رامبار. (2022). تقييم الأداء المالي وفق معيار التدقيق الدولي 570 -دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. **المجلة الجامعية لجامعة نورو**. المجلد (11). العدد (2). العراق. ص159-160.

المالية وما له من تأثير على الأطراف المعنية، حيث أشارت المعايير الدولية للتقرير المالي في إطار إعداد وعرض القوائم المالية إلى أن مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين في حاجة للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم.¹⁷ وتحديدًا بالنسبة للمستثمرين لإجراء استثماراتهم؛ لأنه بمجرد الرغبة في الاستثمار فإن المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمنشأة ضرورية للغاية، وخاصة المعلومات حول استمرارية المنشأة.¹⁸ من جانب آخر تبين بعد حدوث الأزمة المالية عام 2008 أن العديد من مستخدمي القوائم المالية عبروا عن استيائهم من عدم قدرة المدقق على تقديم التحذير الكافي في تقارير التدقيق للمنشآت التي أفلست وطالبت بزيادة التركيز بشأن موضوع الاستمرارية.¹⁹ لذلك يُعتبر تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار موضوع نقاش مستمر، ولا سيما في الفترات التي ترتفع فيها عدد حالات إفلاس منشآت الأعمال بسبب الظروف الاقتصادية السيئة.²⁰ وذلك للحفاظ على مساهمة منشآت الأعمال في التنمية الاقتصادية لزيادة تدفق الأرباح من استثماراتها وتحسن الأداء المالي لها، ومن هنا عزونا أهمية التقرير عن الاستمرارية إلى:

- وجود قلق بين مستخدمي القوائم المالية بخصوص فشل مدققي الحسابات في توفير إرشادات تحذيرية مبكرة عن مخاطر فشل المنشأة في المستقبل القريب.
 - التعرض للالتزامات القانونية بسبب أخطاء المدققين المتعلقة بإبداء آرائهم بخصوص قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط، إضافة إلى التأثير على مصداقيتهم.²¹
- ويرى الباحث أن أهمية استمرارية المنشأة زادت بعد إفلاس المنشآت؛ وذلك لأن رأي المدقق حول الاستمرارية قد يساعد المستخدمين في التنبؤ بالمخاطر التي من الممكن أن تواجه المنشأة، وإرسال إرشادات تحذيرية عن مخاطر فشل المنشآت، ما يساعد في أخذ الحيطة والحذر قبل فوات الأوان. ويُعد رأي المدقق المرجح للمستخدمين في الاطمئنان على استثماراتهم وأموالهم.

¹⁷ المعايير الدولية للتقرير المالي. (2023). مرجع سابق ذكره. ص52.

¹⁸ Averio, Thomas.(2021) The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion– a study in manufacturing firms in Indonesia. Asian Journal of Accounting. Vol. 6 No. 2,p 153.

¹⁹ عبد الرحيم، رضا. (2020). أثر التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (570) المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرارى الاستثمار ومنح الائتمان. -دراسة تجريبية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4). العدد (2). ص12

²⁰ إبراهيم، أحمد كمال. (2021). مدى ملائمة معيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 لدعم أداء مراقبي الحسابات لمسؤولياتهم بشأن الاستمرارية في ظل تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)-دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد (22). العدد (3). مصر. ص135.

²¹ عبد العزيز، غريب. (2021). معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID-19) مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد (22). العدد(2). الجزء (2). مصر. ص213.

1-4-4-المعلومات المؤثرة في فرض الاستمرارية: تواجه المنشآت العديد من الصعوبات التي تحدّ من قدرتها على الاستمرار، وإذا لم تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنّب تلك الصعوبات فسوف يختلّ توازنها وتفقد القدرة على الاستمرارية.²²

يعتمد المدقق عند التأكّد من فرض استمرارية المنشأة على المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، كالآتي:

1-4-1-المعلومات المالية: يكون المدقق مسؤولاً عن الشكّ الجوهرى حول استمرارية المنشأة لفترة قادمة، وأحد الإجراءات التي يتبعها المدقق هي الإجراءات التحليلية، وتتضمّن مقارنة البيانات المالية للفترة الحالية بالبيانات الخاصة بالسنوات السابقة، وكذلك بيانات الموازنات التخطيطية للفترة القادمة، وذلك عن طريق النسب المالية.²³

1-4-2-المعلومات غير المالية: وتشمل المعلومات المتعلقة بالأداء التشغيلي للمنشأة.²⁴ ويعدّ تأثير المعلومات غير المالية ذا أهمية كبيرة عند تقييم المدقق لقدرة المنشأة على الاستمرار، لما لها من تأثير في جودة تقييم المدقق لاستمرارية المنشأة، وكذلك في قرار المدقق بشأن الاستمرارية. إلّا أن ملائمة المعلومات المالية وغير المالية ودرجة الثقة والاعتماد عليها تتأثر بخصائص المنشآت خلال كلّ مرحلة من مراحل دورة حياتها، فعلى سبيل المثال تنخفض درجة الثقة في المعلومات المالية المستخرجة من دفاتر المنشأة في مرحلة البداية، ما يستدعي ضرورة الاعتماد على المعلومات غير المالية لتدعيم قرار المدقق بشأن تقييم القدرة على الاستمرارية.²⁵ وقد بيّن المعيار ISA(570) في الفقرة (3أ) بأنّه يتوجب على المدقق خلال تنفيذه لبرامج التدقيق مراعاة مجموعة من المؤشرات في سبيل تقييم المخاطر والأحداث والظروف التي تثير شكوكاً حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.²⁶

²² نوري. عماد(2021). مرجع سابق ذكره. ص106

²³ الشورى، عمرو. الغندور، محمد. (2020). إطار مقترح لتحقيق التكامل بين أسلوب تحليل النظم وتقنيات التدقيق عن البيانات بهدف دعم المراجع الخارجي لاكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية والتقارير عن استمرارية المنشأة-دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. المجلد (1). العدد (1). مصر. ص97.

²⁴ الدنون، أسامة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص908.

²⁵ الشورى، عمرو. الغندور، محمد. (2020). مرجع سابق ذكره. ص97.

²⁶ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص471.

1-5- المؤشرات التي تجعل المنشأة على درجة كبيرة من عدم التأكد من الاستمرارية:

قسم المعيار (ISA 570) هذه المؤشرات إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى، وهناك من قسمها إلى مؤشرات من داخل القوائم المالية وأخرى من خارجها²⁷، ولكن لا يعدّ هذا حصراً كاملاً وشاملاً لكلّ المؤشرات، كما أن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة فشل المنشأة وعدم قدرتها على الاستمرار.

1-5-1- المؤشرات المالية: مؤشر يبيّن أن هناك مشاكل في قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة، ويعني ذلك نقصاً في السيولة، ما يشير إلى أن المنشأة ستواجه مشاكل في استكمالها لأعمالها، وذلك لأهمية السيولة في سير العمل بالمنشأة والقدرة على سداد الالتزامات للدائنين وتقوية موقف المنشأة.²⁸ ومن هذه المؤشرات:

أ- وجود مركز صافٍ بالالتزامات المتداولة: عندما تكون الالتزامات المتداولة أكثر من الأصول المتداولة فإن ذلك يؤدي إلى مشاكل تتعلّق بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، وإن توفر السيولة يساعد المنشأة في الاستمرار بعملياتها، وتسديد التزاماتها، والمحافظة على سمعتها عند دائنيها.²⁹

ب- ظهور النّسب الماليّة الأساسيّة بشكل سلبيّ: تُستخدم النّسب الماليّة للتنبؤ بوضع المنشآت، إذ تُعد إحدى الطرق للحكم على قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال تحديد نقاط الضّعف والقوّة في القوائم الماليّة.³⁰

ت- خسائر تشغيلية متكرّرة: تعدّ الخسائر التشغيلية مؤشراً مهماً من مؤشرات الشكّ حول استمرارية المنشآت، فمثلاً إن الاتجاه التنازلي للمبيعات والانخفاض المستمرّ في الأرباح، ومن ثمّ تحقيق خسائر تشغيلية متكرّرة كلّها عوامل تؤثر في استمرارية المنشأة.³¹

ث- تأخر توزيعات الأرباح أو توقّفها: عند وجود أرباح قابلة للتوزيع في القوائم الماليّة، وعدم قيام الإدارة بتوزيعها لفترات ماليّة متعددة، على الرغم من استحقاق هذه التوزيعات، كلّ هذا يدلّ على وجود مشاكل

²⁷ محمد، موفق. ميرزا، سمير. (2020). تقويم إجراءات مراقب الحسابات للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية على وفق معايير التدقيق الدولية -دراسة تحليلية. مجلة كلية الكوت الجامعية للعلوم الإنسانية. المجلد (1). العدد (1). العراق. ص123.

²⁸ يونس، محمد. عبد الله، حسين. (2021) أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية-دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي. المجلد (25). العدد (1). ص8-9.

²⁹ الأمين، ماهر. (2016). مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570 دراسة ميدانية في البيئة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (38). العدد (4). سورية. ص54-55.

³⁰ الشورى، عمرو. الغندور، محمد. (2020). مرجع سابق ذكره. ص99.

³¹ يوزياشي، هلا. الأمين، ماهر. (2015). إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع -دراسة حالة على منشأة مراجعة وطنية- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (37). العدد (5). سورية. ص277.

تتعلّق بالسيولة لدى المنشأة، أو قيام الإدارة بتوزيع أسهم بدلاً من توزيع النقد دون وجود مبرر. هنا يجب على المدقق أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار؛ لأنه يُعدّ مؤشراً على ضعف قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور.³²

ج- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها: إن عدم قدرة المنشأة على دفع الالتزامات المستحقة للدائنين ينجم في الدرجة الأولى عن نقص السيولة، أي نقص التدفقات النقدية الداخلة، وهذا يُعدّ مؤشراً على ضعف قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها.³³

ح- قرب استحقاق قروض ذات أجل محدد دون وجود إمكانية متوقعة للسداد أو التجديد: عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالقروض والفوائد المترتبة عليها في تاريخ استحقاقها، يعرّض المنشأة لمشاكل مع المقرضين، وخاصة إذا لم يوافقوا على إعادة جدولة هذه الديون، أو إذا قامت المنشأة بزيادة الاقتراض قصير الأجل من أجل تمويل أصول طويلة الأجل. وإن استمرار هذه المشكلة يؤدي إلى تصاعد وتراكم الديون والفوائد. وبالتالي قد يكون سبب عدم الاستمرار.³⁴

خ- إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً: إن إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً بدلاً من الأجل، وفي الوقت نفسه مواجهة المنشأة لمشاكل في تمويل مستلزماتها نقداً، يشير إلى ضعف السيولة لديها، وضعف ثقة الموردين والدائنين في المنشأة، وهو مؤشر على ضعف قدرتها على الاستمرار في تمويل عملياتها الجارية.³⁵

د- عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد أو استثمار ضروري: يؤدي عجز السيولة وتناقص إمكانيات التمويل الداخلي إلى دفع المنشأة للاقتراض. وبالتالي تحميلها أعباء خدمة الديون (الفوائد) التي قد تفوق أرباحها، ويُعدّ ذلك مؤشراً على عدم قدرتها على الاستمرار، وبالتالي لا تستطيع الحصول على تمويل آخر لتطوير منتج جديد أو قائم أو استثمارات ضرورية لأسباب المنافسة أو غيرها.³⁶

يرى الباحث أنّ هذه المؤشرات المالية التي حددها المعيار (ISA 570) للاستدلال على قدرة المنشأة على الاستمرار مهمة، حيث إن نقص السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالديون وعدم القدرة على الحصول على القروض تبين نقاط الضعف في المنشأة، وفي حال لم تستطع المنشأة تجاوز هذه المشاكل يمكن أن يؤدي ذلك إلى الإفلاس وعدم الاستمرار.

³² كريم، علي. (2016). فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في المنشآت العامة - دراسة تطبيقية في المنشأة العامة للإسمنت الجنوبية. مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (6). العدد (2). العراق. ص217.

³³ حنان، بوميسة. (2021). دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار حسب المعيار الدولي للتدقيق 570. مجلة ربحان للنشر العلمي. العدد (11). الجزائر. ص33.

³⁴ حنان، بوميسة (2021). المرجع السابق. ص32.

³⁵ الشورى، عمرو. الغندور، محمد. (2020). مرجع سابق ذكره. ص99.

³⁶ الأمين، ماهر. (2016). مرجع سابق ذكره. ص56.

1-5-2- المؤشرات التشغيلية: وهي عبارة عن معلومات غير مالية لها تأثير في القوائم المالية في المنشأة، وقد تكون هذه المؤشرات سياسية أو بيئية، وتؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الأرقام الواردة في القوائم المالية،³⁷ وهذه المؤشرات هي:

1. فقدان مديرين مهمين دون إيجاد من يحلّ محلّهم: عندما تواجه المنشأة مشكلة استقالة بعض المديرين المهمين فيها، وعدم القدرة على إيجاد من يسدّ مكانهم، فإن ذلك يؤثر وبشكل كبير في استمراريته في المستقبل المنظور.³⁸
2. فقدان سوق رئيسة أو امتياز أو مورد رئيس: تواجه المنشأة مشاكل في تسويق إنتاجها محلياً أو خارجياً بفعل المنافسة، وارتفاع الأسعار أو عدم تناسبها مع مستوى الجودة وأذواق المستهلكين. جميع هذه الأسباب قد تؤدي إلى فقدان أسواق رئيسة أو امتياز أو مورد رئيس لها لعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات. وبالتالي يكون لها أثر سلبي في الاستمرارية في المستقبل.
3. صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة أو نقص في المستلزمات المهمة: تتعرض المنشأة لصعوبات تتعلق بالقوى العاملة، سواء أكانت مباشرة مع العاملين أم تتعلق بالرواتب والامتيازات وغيرها، إذ إن تغيير العاملين من فترة لأخرى يجعلها غير مستقرة في مواردها البشرية كي تقوم بتدريبهم، فلا بدّ للمدقق من أن يلاحظ ذلك من سجلات العاملين في دائرة شؤون الموظفين، لما له من أثر سلبي في استمرارية المنشأة.³⁹
4. عزم الإدارة على تصفية المنشأة مع ظهور منافس ناجح بشكل كبير.⁴⁰

مما سبق يتبين أنّ هذه المؤشرات أيضاً مهمة في بيان قدرة المنشأة على الاستمرار، حيث إن المنشآت تعمل دائماً على إيجاد مكانة قوية في القطاع الذي تعمل به، لذلك فإنه عندما توجد هذه المؤشرات في المنشأة ينعكس ذلك على أداء المنشأة، وقد يخدم المنشآت المنافسة، ما قد يؤثر في عدم استمراريته.

1-5-3- مؤشرات إدارية:

1. ضعف الرقابة على رأس المال العامل.
2. عدم التعرف أو السيطرة على الأنشطة الخاسرة في المنشأة.

³⁷ رافع، نور الدين. (2022). تقاطعات أهمية المؤشرات المالية والتشغيلية عند المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية. *مجلة التكامل الاقتصادي*. المجلد (10). العدد (2). الجزائر. ص 166.

³⁸ كريم، علي (2016) *مرجع سابق ذكره*. ص 218.

³⁹ حنان، بوميسة (2021). *مرجع سابق ذكره*. ص 34.

⁴⁰ معايير التدقيق الدولية (2023). *مرجع سابق ذكره*. ص 634.

3. عدم دقة الإجراءات أو السياسات المحاسبية المتبعة، ما يستدعي أحياناً اقتطاع احتياطات كبيرة لمواجهة خسائر سنوات سابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار في حينها.
4. تأخر إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح المالي، ما يؤدي إلى تأخير معرفة الوضع الحقيقي للمنشأة. وبالتالي تأخير حلّ المشاكل المالية، ما يزيد من احتمالية الفشل المالي.⁴¹

1-5-4-المؤشرات الأخرى:

- أ- عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات المالية الأخرى: تتكوّن الأموال المستثمرة في المنشأة من رأس المال المدفوع أو القروض، وهناك نسب متعارف عليها للحفاظ على التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، فإذا اختلّ التوازن بسبب زيادة حجم القروض وانخفاض رأس المال المدفوع، تتحمل المنشأة أعباءً ماليةً لخدمة الدين تتمثل بالفائدة وأقساط القروض. وحتى تستمر المنشأة يجب ألا تزيد نسبة القروض إلى حقوق الملكية على الحد المقبول في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، وذلك من أجل توفير أكبر قدر من النجاح والاستمرار.⁴²
- ب- قضايا قانونية قائمة ضد المنشأة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها: إنّ وجود دعاوى قضائية قائمة مرفوعة ضدّ المنشأة، ونجاح هذه الدعاوى قد يؤدي إلى التزامات لا تستطيع الوفاء بها أو الحجز على أصولها أو التعرض للتصفية لتسديد الالتزامات، وهذا مؤشر على ضعف قدرة المنشأة على الاستمرار في المستقبل، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المدقق.⁴³
- ت- تغيير السياسات والقوانين الحكومية، والتي من المتوقع أن تؤثر سلباً في المنشأة: تعمل المنشأة في بيئة تحكمها القوانين والتشريعات الحكومية، هذه القوانين تتغير من وقت لآخر، مثل القوانين المؤقتة التي تختصّ بإنتاج سلعة ما أو القوانين الجمركية، ما يؤثر في التكلفة والأسعار، والقوانين الخاصة بالقوى العاملة واستيراد مستلزمات الإنتاج، وقد يلاحظ المدقق هذا، ويدلّ ذلك على ضعف قدرة المنشأة على الاستمرار في المستقبل القريب.⁴⁴
- ث- الكوارث غير المؤمن ضدها أو المؤمن ضدها بأقل مما يجب في حال حدوثها.⁴⁵

⁴¹ التميمي، جمانه. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 227.

⁴² يوزباشي، هلا. الأمين، ماهر. (2015). مرجع سابق ذكره. ص 278.

⁴³ الأمين، ماهر (2016). مرجع سابق ذكره. ص 57.

⁴⁴ كريم، علي. (2016). مرجع سابق ذكره. ص 219.

⁴⁵ معايير التدقيق الدولية (2023). مرجع سابق ذكره. ص 634.

من خلال ما سبق يتبين أنّ المنشأة لا تعمل بمعزل عن البيئة الخارجية، لذلك فإنّ الظروف المحيطة بالمنشأة تؤثر في نشاطها، مثل القوانين والأزمات وغيرها، ومن الممكن أن تؤدي إلى فشل المنشأة ومن الأمثلة على ذلك أزمة كورونا الأخيرة.

كما يتبين لنا أن جميع هذه المؤشرات قد تؤثر في استمرارية المنشأة، ما يتطلب من المدقق الانتباه لهذه المؤشرات عند إبداء رأيه حول استمرارية المنشأة.

1-6- أهمية المؤشرات للمنشأة والمدقق:

إن أهمية هذه المؤشرات تنبع من إمكانية التخفيف منها بوساطة عوامل أخرى، على سبيل المثال فإنه يمكن التخفيف من أهمية مؤشرات عدم القدرة على تسديد الديون بوساطة خطة الإدارة في الحفاظ على تدفقات نقدية عن طريق وسائل بديلة، مثل بيع الموجودات، إعادة جدولة القروض، الحصول على رأس مال إضافي⁴⁶.

إن المؤشرات المالية ذات أهمية كبيرة في مجال تقييم الاستمرارية، كالمؤشرات المرتبطة بالربحية، وتوازن الهيكل المالي، والسيولة، ومعدلات دوران المخزون والمدينين. وأيضاً خطط إدارة المنشأة المخففة للمشاكل التي تواجهها، حيث يكون لها تأثير في رأي مدقق الحسابات تجاه قدرة المنشأة على الاستمرار. ويتبين أن معايير التدقيق لم تقدم لمدقق الحسابات نماذج أو أدوات يستعين بها في تقييمه لاستمرارية المنشأة. وبالتالي يجب عليه أن يفترض استمرارية المنشأة في كل عمليات التدقيق، وأن يقوم باختبارات التدقيق العادية طالما لم يكن هناك شك في قدرة المنشأة على الاستمرار⁴⁷. وفي حال الشك بوجود أحد أو بعض هذه المؤشرات، يجب الإفصاح عن تلك الشكوك، وإذا كانت المنشأة لا تعد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستمرارية، فيجب الإفصاح عن ذلك، وهنا يجب الإفصاح عن الأساس الذي استخدمته الإدارة في إعداد القوائم المالية، وكذلك الإفصاح عن أسباب الخروج عن فرض الاستمرارية⁴⁸.

ويرى الباحث أن المدقق يعتمد على الشك المهني عند القيام بعملية التدقيق، لذلك تأتي أهمية هذه المؤشرات في توجيه المدقق لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على عدم استمرارية المنشأة، والتنبيه

⁴⁶ يوزياشي، هلا. الأمين، ماهر. (2015). مرجع سابق ذكره. ص 279.

⁴⁷ مصطفى حسن، حنان. (2021). أثر تطبيق الحوسبة السحابية على مدى تقرير المراجع عن استمرارية المنشأة في النشاط. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5)، العدد (3)، مصر. ص 411.

⁴⁸ علي حسن، دينا. (2021). أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المعدل اضمحلال قيمة الأصول في ظل جائحة كورونا (covid-19) على تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار - دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد (22)، العدد (2)، مصر. ص 693.

للمخاطر التي تؤثر في استمرارية المنشأة وفق المعيار (ISA(570). وسوف نبين هذه المخاطر كما يلي:

1-7-المخاطر التي تتعرض لها المنشأة: تتعدد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة في ظلّ حدوث أزمات داخلية أو خارجية، أو مشكلات محلية أو دولية تؤثر في قدرة المنشأة على الاستمرارية، ومن ثم تغيير الإستراتيجيات والسياسات التي تتبعها وفقاً لنوع هذه المخاطر. ويبيّن المعيار ISA570 في الفقرة 4أ بأنه يتوجب على المدقق عند تقييمه لإجراءات تقييم المخاطر تحديد ما إذا كان استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية قضية مهمة، وأثرها في التخطيط لعملية التدقيق.⁴⁹ وهذه المخاطر هي:

1-7-1-مخاطر داخلية: ويقصد بها تلك المخاطر التي تتعلّق بمجموعة الأحداث أو الظروف الداخلية التي قد تتعرض لها المنشأة، والتي تؤثر بشكل سلبيّ في قدرة المنشأة على الاستمرارية في المستقبل القريب، وقد ترجع هذه المخاطر إلى قدرات إدارة المنشأة، والسياسات التي تتبعها وفقاً لأهدافها سواء المعلنة أو المستترة.⁵⁰

1-7-2-مخاطر خارجية: ويقصد بها تلك المخاطر التي تتعرض لها منشأة الأعمال ولا يكون لها يد فيها؛ لكونها ناشئة عن أحداث خارجية محلية كوجود تغييرات أو إصدارات جديدة في القوانين أو التشريعات أو سياسة الدولة أو أحداث خارجية دولية، والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير عكسي في المنشأة بالشكل الذي قد يضرّ باستمرارها في ممارسة النشاط التشغيلي الاعتيادي، وهذه المخاطر متعددة وتأثيراتها سلبية في منشآت الأعمال واستمراريتها، فمثلاً في ظل جائحة كورونا كانت هناك عواقب غير عادية في سوق الأوراق المالية كانخفاض غير عادي لأسعار الأسهم، وارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات نتيجة لانخفاض إنتاجها، وانخفاض الاهتمام بالنزول للأسواق بالطريقة التقليدية، ما أثر سلباً في استمرارية المنشآت، وتسبب ذلك في إغلاق بعض المنشآت والمصانع، وخاصّة التي تقوم بإنتاج السلع الكمالية أو الترفيهية، كما تسبب في تصفية بعض الأنشطة الترفيهية أو الخدمات الشخصية، نتيجة لانخفاض الطلب على السلع وزيادة التوجّه نحو التسوق الإلكتروني. وبالتالي فإن هناك مخاطر كبيرة متزايدة يتعرّض لها النشاط والمنشأة تؤثر في متطلبات فرض الاستمرارية ناتجة عن ظروف خارجية غير متوقعة.⁵¹ وتأكيداً لأهمية المخاطر بين المعيار (ISA(570) لمسؤولية المدقق حول صحة فرض الاستمرارية عنصرين مهمين هما:

- التأكيد على ضرورة أن يراعي المدقق المخاطر التي تنشأ في حال عدم صحة فرض الاستمرارية.

⁴⁹ معايير التدقيق الدولية (2023). مرجع سابق ذكره. ص 637.

⁵⁰ مصطفى حسن، حنان. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 411.

⁵¹ عبد العزيز، غريب. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 217.

• أن يقوم المدقق بإضافة فقرة توكيدية بعد فقرة الرأي، يلقي الضوء فيها على مشاكل الاستمرارية في المنشأة وتوضيح استنتاجاته بشأنها.⁵²

من خلال ما سبق يتبين أن على المدقق أن يراعي مخاطر الاستمرارية، حتى يتمكن من تحديد الإجراءات التي عليه القيام بها عند التخطيط لعملية التدقيق، حيث تبين أنه كلما كانت درجة تحديد المخاطر سليمة انعكس ذلك على جودة عملية التدقيق.

1-8- واجبات الإدارة بالنسبة لفرض الاستمرارية: إن إعداد قوائم وبيانات مالية صحيحة هو من مسؤولية إدارة المنشأة ومجلس إدارتها، حيث تحتوي بعض أطر التقرير المالي على مطلب صريح يقضي بإجراء الإدارة تقييماً خاصاً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فعلى سبيل المثال بين المعيار الدولي للمحاسبة (IAS(1) المتعلق بعرض القوائم المالية أنه يتطلب من الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تكون المتطلبات التفصيلية المتعلقة بمسؤولية الإدارة عن تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وما يتعلق بذلك من إفصاحات في القوائم المالية منصوصاً عليها أيضاً في نظام أو لائحة.⁵³

وأشارت الفقرة 4 من معيار التدقيق الدولي (ISA 570) الاستمرارية إلى أنه في حال عدم تضمن الإطار المالي المطبق متطلباً صريحاً يقضي بإجراء الإدارة تقييماً خاصاً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ونظراً لأن فرض الاستمرارية في المحاسبة يعدّ فرضاً أساسياً في إعداد القوائم المالية فيجب على الإدارة تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة عند إعداد القوائم المالية، حتى وإن لم يتضمن إطار التقرير المالي متطلباً صريحاً للقيام بذلك.⁵⁴ وإذا كان لدى الإدارة - عند تقييمها لقدرة المنشأة على الاستمرار - علم بوجود حالة عدم تأكد وشك حول قدرة المنشأة على الاستمرار، فيجب عليها الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد، والأسباب الكامنة وراء ذلك، ويجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستمرارية الإفصاح عن ذلك وسبب اعتبار المنشأة غير مستمرة.⁵⁵ وبالتالي يتوجب على الإدارة أن تقوم بتقييم استمرارية المنشأة باستخدام طرق التحليل المناسبة، وذلك حسب ظروف المنشأة وأوضاعها المالية، وأن تقوم بعملية التقييم فيما يتعلق بالنتائج المستقبلية المتوقعة من العمليات والأحداث المحيطة بسبب طبيعتها المتوارثة بعدم التأكد، وذلك في نقطة زمنية محددة والأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

⁵² معايير التدقيق الدولية (2023) مرجع سابق ذكره. ص 630.

⁵³ الجبلي، وليد. (2020). اثار انتشار جائحة كورونا (COVID-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها -دراسة ميدانية-. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. المجلد (2)، العدد (1)، الجزء (2)، مصر. ص 1165.

⁵⁴ معايير التدقيق الدولية (2023) مرجع سابق ذكره. ص 629.

⁵⁵ ابراهيم، أحمد كمال. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 122.

1- بشكل عام، درجة عدم التأكد المتعلقة بنتيجة الحدث أو العملية التي تؤدي إلى زيادة مهمة في عدم التأكد المستقبلية.

2- عملية التقييم تُبنى على المعلومات المتاحة وقت التقييم.

3- طبيعة ونشاط وحجم المنشأة وظروفها.⁵⁶

وطلب المعيار (ISA(570 في الفقرة (13) بمدّ فترة مسؤولية الإدارة عن تقييم استمرارية المنشأة، لتصبح عاملاً من تاريخ نشر القوائم المالية بدلاً من عام من تاريخ إعدادها.⁵⁷ وقيام الإدارة بالإفصاح عن الأحداث المؤدية للشك في قدرة المنشأة على الاستمرار إجبارياً، حتى إذا لم تكن أحداثاً جوهرية. وحدد مؤشرات الشك الجوهرية في قدرة المنشأة على الاستمرار، ومنها عجز المنشأة عن الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها، خلال سنة من تاريخ التقارير المالية. وتتماشى تلك التعديلات مع معايير التدقيق الدولية، التي تحكم أداء ومسؤوليات مدقق الحسابات فيما يتعلق باستمرارية المنشأة.⁵⁸ كما أن لدى المديرين تصوراً للأحداث المؤدية للشك أعلى من المدققين. وتؤثر تصورات المديرين فيما يتعلق باستمرارية المنشأة في قراراتهم بشأن الإفصاح عن مخاطر الاستمرارية. كما أن فشل الإدارة في كشف مؤشرات الشك بشأن الاستمرارية يمكن أن يزيد من مسؤولية المدقق.⁵⁹

بعد أن بيّنا مسؤولية الإدارة حول استمرارية المنشأة وفق المعيار (ISA(570 والإجراءات التي عليها القيام بها يأتي دور مسؤولية المدقق حول استمرارية المنشأة وفق الآتي:

1-9-مسؤولية المدقق عن مدى استمرارية المنشأة: حدّد معيار التدقيق الدولي (ISA(570 في الفقرة (6-7) مسؤولية المدقق تجاه تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، حيث أشار معيار الاستمرارية في الفقرة الأولى منه إلى أن الهدف من هذا المعيار هو وضع معايير وتوفير إرشادات عن مسؤولية مدقق الحسابات عند تدقيق القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق بمدى ملاءمة فرض الاستمرارية المستخدم في إعداد القوائم المالية موضوع التدقيق، بما في ذلك دراسة تقييمات الإدارة لمدى قدرة المنشأة على الاستمرار، كما تطرّق الى الأحداث أو الظروف التي قد تؤدي -مجتمعة أو منفردة- إلى الشك في قدرة

⁵⁶ الذنبيات، علي. (2015). كتاب تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية. الجامعة الأردنية. كلية الأعمال. قسم المحاسبة. دار وائل. الطبعة 5. ص 91-92.

⁵⁷ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 631-630.

⁵⁸ عبد الرحيم، رضا. (2020). مرجع سابق ذكره. ص 8

⁵⁹ Bradbury, M. Fargher, N. Potter, B. Taylor, S. (2022) Going Concern Uncertainty: What Do Firms Disclose. Australian Accounting Review. No. 102 Vol. 32. P308

المنشأة على الاستمرار، والتي يجب أن تأخذها إدارة المنشأة وكذلك المدقق بعين الاعتبار عند تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار. وبالتالي تتمثل مسؤولية المدقق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي ISA 570 في الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، وفي التوصل إلى استنتاجات بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، واستنتاج ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. ولا يعني خلو تقرير المدقق من أي إشارة لوجود عدم تأكيد جوهري من قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة أنه ضمان لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وذلك نظراً للتأثيرات المحتملة للقيود الملازمة لقدرة المدقق على اكتشاف التحريفات الجوهرية، التي تزداد بالنسبة للأحداث أو الظروف المستقبلية التي قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة، ولا يستطيع المدقق التنبؤ بها.⁶⁰ وتبين أن المدققين يسعون لضمان الموضوعية وإضافة المصدقية إلى المعلومات المالية التي تقدمها المنشآت إلى المستخدمين. هذه الوظيفة تتطلب من المدققين إجراء تقييم عادل لتحقيق ذلك، ويطلب من المدققين التوقيع على تقرير التدقيق، حيث يتعين عليهم تحديد ما إذا كانت المنشأة مستمرة أم لا.⁶¹

إن أداء مدققي الحسابات لتلك المسؤولية في ظل الظروف الزاهنة يقابله عدد من التحديات التي تتطلب بذل المزيد من الجهد واتباع مؤشرات وأساليب من جانب المدقق للتحقق من مدى ملاءمة استخدام إدارة المنشأة لفرض الاستمرارية كأساس لإعداد قوائمها المالية.⁶² يعدّ تقييم الاستمرارية من أصعب المهام التي قد يواجهها المدقق لعدم اليقين فيها، ما يطرح مواقف إشكالية وقرارات صعبة يجب على المدقق اتخاذها.⁶³

من خلال ما سبق يتبين أن هناك حالات عدم تأكد تؤثر في استمرارية المنشأة وتحتاج إلى إفصاح في البيانات المالية، وعلى المدقق عند التخطيط للتدقيق وتنفيذ إجراءات التدقيق وتقييم النتائج أن يقوم بتقييم مدى مناسبة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية عند إعدادها للبيانات المالية.

⁶⁰ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 629-630.

⁶¹ Aronsson, Jonathan. Granstedt, Adam (2021). A Qualitative Look into Auditor's Going Concern Assessment. Master thesis. Jönköping university. P1

⁶² ، أحمد كمال. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 117.

⁶³ Aronsson, Jonathan. Granstedt, Adam (2021). Op.cit. P3

10-1- تقييم المدقق لتقديرات الإدارة لفرض الاستمرارية وفق المعيار (ISA 570):

تعد سلامة رأي المدقق عن الاستمرارية أحد المقاييس المهمة على جودة التدقيق.⁶⁴ لذلك يجب على المدقق إجراء تقييم لتقديرات الإدارة على البقاء كمنشأة مستمرة، وأن يأخذ بعين الاعتبار نفس الفترة التي استخدمتها الإدارة في عملية التقييم، وإذا تبيّن للمدقق أن الإدارة استخدمت فترة أقل من اثني عشر شهراً، فعليه أن يطلب من الإدارة توسيع هذه الفترة لتصبح اثني عشر شهراً اعتباراً من ذلك التاريخ. وعلى المدقق أن يستفسر من الإدارة عن مدى توافر معلومات لديها عن أحداث أو ظروف قد تؤثر في الاستمرارية بعد هذه الفترة.⁶⁵ ولا يقع على عاتق المدقق مسؤولية القيام بإجراءات تدقيق تتعلق باستمرارية المنشأة لفترة تزيد على اثني عشر شهراً، ولكن عليه أن يكون متيقظاً لاحتمال وجود مثل هذه الأحداث أو الظروف من خلال إجراءات التدقيق العادية التي يقوم بها. وفي حال وجود ذلك يتوجب عليه القيام بإجراءات إضافية تتمثل في تدقيق خطط الإدارة المستقبلية بناءً على تقييمها للاستمرارية، وجمع أدلة كافية ومناسبة لإزالة الشك أو إثباته حول الاستمرارية مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير خطط الإدارة وأي عوامل تخفف من الشكوك حول الاستمرارية.⁶⁶ ويجب الطلب من الإدارة أن تضع خططاً مستقبلية تخفف من المشاكل أو العوامل المثيرة لهذا الشك.⁶⁷ إذا ما قيم المدقق استمرارية المنشأة من خلال بذل العناية وممارسة الشك المهني، ثم ظهر بعد ذلك عدم قدرة المنشأة على الاستمرار فلا يُعد مسؤولاً ما دامت المؤشرات المستعملة لم تظهر ذلك خلال الفحص العادي. ولكن إذا تبيّن خلال الفحص العادي أن هناك مؤشرات تشير إلى الشك في الاستمرارية ولم يأخذها المدقق في الحسبان من خلال بذل العناية المهنية، فيعد مقصراً في تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها.⁶⁸

يرى الباحث أنّ مسؤولية المدقق عند تقييمه لمدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرار هي مدى كفاية أدلة التدقيق المناسبة حول الاستمرارية والتأكد من مدى وجود شكٍّ جوهريٍّ في مقدرة المنشأة على الاستمرار في مزولة نشاطها في المستقبل. ومدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية، وهل توجد مؤشرات حول قدرة المنشأة على الاستمرار، وبناءً عليه يقوم بإبداء رأيه وسوف نتحدث عن أنواع رأي المدقق في المبحث التالي.

⁶⁴ مشابط، نعمة. (2020). اثر جودة المراجعة الخارجية على سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4)، العدد (2). ص 18.

⁶⁵ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 630-631.

⁶⁶ الذنبيات، علي. (2015). مرجع سابق ذكره. ص 93-94.

⁶⁷ التميمي، جمانة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 51.

⁶⁸ سلمان، محمد. الصفار، سهاد. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 419.

بيّن الباحث في هذا المبحث الإطار النظري للاستمرارية وأهميتها والعوامل المؤثرة في الاستمرارية، إضافة إلى المؤشرات التي يعتمد عليها المدقق في الاستدلال إلى رأيه حول الاستمرارية وفق ما ينص عليه معيار ISA570 والمخاطر التي تؤثر على استمرارية المنشأة. كما بيّن مسؤولية كلّ من الإدارة والمدقق حول الاستمرارية، أمّا فيما يتعلق بالإجراءات الواجب على المدقق القيام بها للتأكد من صحة فرض الاستمرارية سنقوم بعرضها في المبحث التالي.

المبحث الثاني

إجراءات تحقق الاستمرارية وفق معايير التدقيق الدولية وقياسها

2-1-تمهيد: بعدما بيّنا الإطار النظري للاستمرارية يأتي هذا المبحث ليبين الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها للتأكد من فرض الاستمرارية وفق المعيار (ISA(570 من إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات الإضافية، وكيفية قياس الاستمرارية وفق نماذج (نموذج ألتمان Altman And Mccovgh ونموذج كيدا Kida، ونموذج شيرود Sherrod)، وبيان أثر الاستمرارية في تقرير المدقق.

2-2-الإجراءات التي على المدقق اتباعها للتأكد من صحة فرض الاستمرارية:

تعدّ معايير التدقيق الدولية مكملةً لبعضها البعض، حيث إنّ معيار التدقيق (ISA(200 فرض على المدقق أن يمارس الحكم المهني عند التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها، وأن يتحلّى بنزعة الشك المهني، فمن الممكن أن توجد أحداث أو ظروف تتسبب في جعل القوائم المالية محرّفة بشكل جوهري. من ثمّ جاء المعيار (ISA(315 مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها ليبين بأنه يجب الحصول على فهم لنشاط المنشأة عند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر المطلوبة، مثل تطبيق إجراءات تحليلية، حيث إنّ تطبيق الإجراءات التحليلية قد يدلّ على نواحٍ في المنشأة لم يكن المدقق على علم بها، كما تساعده في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية، حيث إنّّه على المدقق عند التعرف على مخاطر التحريف الجوهري أن يصمّم وينفّذ إجراءات تقييم المخاطر والحصول على أدلة التدقيق المناسبة للوصول على أساس مناسب، إضافة إلى الإجراءات الإضافية.⁶⁹ عندما توجد مؤشرات تشير الشك لدى المدقق في قدرة المنشأة على الاستمرار يتوجّب عليه الحصول على أدلة تدقيق كافية لتعزيز أو نفي الشك، وتتزايد فرص المدقق في تجنّب المسؤولية القانونية كلّما ارتفعت جودة التدقيق التي يقوم بها، بينما يقع في قبضة المسؤولية إذا فشل في تقديم تدقيق ذي جودة مقابل المعايير المهنية.⁷⁰

يتضمّن تقييم الاستمرارية مجموعة متنوعة من الأساليب لاستخدامها.⁷¹ وتتضمّن بعض هذه الأساليب تحليل النسب المالية الرئيسة، ومراجعة اجتماعات مجلس الإدارة واللجان، وكيفية التزام المنشأة باتفاقيات الديون، وتقييم أسباب زيادة رأس المال والاقتراض وخفض توزيعات الأرباح. ويجب أن ينتج عن هذه التقييمات بعد ذلك حكم مهني إذا كان هناك شك كبير حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة

⁶⁹ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 341

⁷⁰ الأخضر، لقايطي. (2016). مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للمراجعة رقم 570 الخاص بالاستمرارية في الجزائر. مجلة

الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية. المجلد(2). العدد(25). ص 256

⁷¹ Aronsson, Jonathan. Granstedt, Adam(2021). Op.cit. P17

مستمرة.⁷² وعند تنفيذ عملية التدقيق، يُطلب من المدققين ليس فقط النظر إلى الأشياء التي تظهر في التقارير المالية بل أن يكونوا أكثر وعياً بالأشياء المحتملة التي يمكن أن تعطل بقاء (استمرارية) المنشأة.⁷³ لذلك سوف نعرض هذه الإجراءات من إجراءات تقييم المخاطر وصولاً للإجراءات الإضافية حسب معيار ISA(570) وفق الآتي:

2-2-1- إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها:

بيّنت الفقرة 4 من المعيار ISA(570) أنه على مدقق الحسابات أن يأخذ في الاعتبار الأحداث والظروف المتعلقة بفرض استمرارية المنشأة أثناء وعند افتراض تأدية إجراءات تقييم المخاطر، فيجب على المدقق أن يحدّد ما إذا كانت الإدارة قد أجرت بالفعل تقييماً مبدئياً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة⁷⁴؛ لأن هذا الاعتبار يتيح إجراء مناقشات في أوقات مناسبة أكثر مع الإدارة وتدقيق خطط الإدارة وحلّ أي مسائل تم تحديدها، وخاصة باستمرارية المنشأة، وتستخدم الإجراءات التحليلية المطبقة كإجراءات تقييم للمخاطر كلاً من المعلومات المالية وغير المالية. وبيّنت الفقرة 9 أنه عندما يكون للمنشأة تاريخ بالعمليات المربحة وإمكانية فورية للوصول إلى الموارد المالية فإنّه يمكن للإدارة إجراء تقييمها بدون تحليل مفصل، وفي هذه الأحوال يتوصّل مدقق الحسابات عادةً إلى استنتاجه الخاص بمدى مناسبة هذا التقييم دون الحاجة إلى إجراءات تفصيلية.⁷⁵

أ- إذا تم إجراء هذا التقييم فيجب على المدقق مناقشته مع الإدارة، وتحديد ما إذا كانت الإدارة قد حددت أحداثاً أو ظروفًا قد تنثير شكوكاً حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا تحقّق ذلك فيجب على المدقق مناقشة خطط الإدارة للتعامل مع هذه الأحداث والظروف.

ب- وإذا لم يتم إجراء مثل هذا التقييم بعد فيجب على المدقق أن يناقش مع الإدارة أساس استخدامها المرتقب لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وأن يستفسر منها حول وجود ظروف أو أحداث تنثير الشكّ حول قدرة المنشأة على الاستمرار.⁷⁶

⁷² Achraf A Seyam, & Sharon Brickman. (2016). The new requirements relating to going concern evaluation and disclosure provide a critical improvement to the financial statements taken as a whole. International Journal of Business & Economic Development, 4(1), 15–20. P 17

⁷³ Tyas, Kresna(2018).Faktor-Faktor Yang Mempengaruhi Opini Audit Going Concern Pada Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar Di BEI Tahun 2013-2015. Simki-Economic Vol. 02 No. 03. P5

⁷⁴ معايير التدقيق الدولية. (2023). المرجع السابق. ص 630.

⁷⁵ معايير التدقيق الدولية. (2023). المرجع السابق. ص 635.

⁷⁶ معايير التدقيق الدولية (2023) المرجع السابق. ص 630.

بعد أن بيّنا إجراءات تقييم المخاطر، وكيفية تعامل المدقق مع الإدارة إذا كانت قد أجرت تقييماً أم لا يأتي دور الإجراءات الإضافية، وهذه الإجراءات تتم في حال تحديد حالات أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على الاستمرار كما يلي:

2-2-2- إجراءات التدقيق الإضافية عند تحديد الأحداث والظروف المؤثرة في الاستمرارية:

أشار المعيار ISA570 في الفقرة 16 إلى أنه عند تحديد حالات أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة يجب على المدقق الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة لتحديد ما إذا كان يوجد أم لا عدم تأكيد جوهري بشأن أحداث أو ظروف، قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة من خلال تنفيذ إجراءات تدقيق إضافية، بما في ذلك أخذ العوامل المخففة بالحسبان، ويجب أن تتضمن الإجراءات ما يلي:

- أ- مطالبة الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، في حال عدم قيامها بذلك.
- ب- تقييم خطط الإدارة بشأن الإجراءات المستقبلية، فيما يتعلق بتقييمها للاستمرارية، وما إذا كان من المرجح أن تحسّن نتيجة هذه الخطط من الوضع، وما إذا كانت خطط الإدارة مجدية في ظلّ الظروف القائمة.
- ت- في حالة قيام المنشأة بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وكان تحليل التنبؤ عاملاً مهماً عند الأخذ في الحسبان النتيجة المستقبلية للأحداث أو الظروف أثناء تقييم خطط الإدارة للتصرفات المستقبلية يجب:
 - 1- تقييم إمكانية الاعتماد على البيانات المولدة التي تمّ الاستناد إليها في إعداد التنبؤ.
 - 2- تحديد ما إذا كان هناك دعم كافٍ للافتراضات التي استند إليها التنبؤ.
 - ث- النظر فيما إذا كان هناك أي حقائق أو معلومات إضافية أصبحت متاحة منذ التاريخ الذي أجرت فيها الإدارة تقييمها.
 - ج- طلب إفادات مكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق بخططهم للتصرفات المستقبلية وجدوى هذه الخطط.⁷⁷

وفي ضوء أدلة التدقيق التي يحصل عليها المدقق، يجب أن يمارس المدقق حكمه الشخصي لتحديد مدى وجود تأكيد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف تؤدي إلى الشك الجوهري في مقدرة المنشأة على الاستمرارية.⁷⁸

⁷⁷ معايير التدقيق الدولية. (2023). المرجع السابق. ص 631.

⁷⁸ فرج، هاني. (2021). دراسة واختبار أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مدقق الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5). العدد (3). ص 11.

- وبينت الفقرة 16 من معيار ISA 570 الإجراءات المناسبة كالاتي:
- تحليل ومناقشة التدفق النقدي والربح والتنبؤات الأخرى المتعلقة بذلك مع الإدارة.
 - تحليل ومناقشة أحدث قوائم مالية أولية متاحة خاصة بالمنشأة.
 - قراءة شروط وثائق المديونية غير المغطاة برهن واتفاقيات القروض، وتحديد أي انتهاكات بشأنها.
 - قراءة محاضر اجتماعات المساهمين والمكلفين بالحوكمة وأي لجان ذات صلة للوقوف على أي مشاكل تمويلية.
 - الاستفسار من المستشار القانوني فيما يتعلق بوجود قضايا ومطالبات.
 - طلب المصادقة من الأطراف ذات العلاقة والأطراف الثالثة على وجود الترتيبات الخاصة بتوافر الدعم المالي واستمراره، وعلى قانونية الترتيبات وقابليتها للتنفيذ.
 - تنفيذ إجراءات تدقيق تتعلق بالأحداث اللاحقة لتحديد تلك التي تُضعف من قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة أو التي تؤثر فيها بأي صورة أخرى.⁷⁹ ومن ضمن الإجراءات التي على المدقق القيام بها الإجراءات التحليلية.

2-2-3- الإجراءات التحليلية: يؤكد المعيار ISA(570) الاستمرارية ضرورة إجراء إجراءات التدقيق الإضافية التي ينفذها المدقق كاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرية.⁸⁰ إن الإجراءات التحليلية في التدقيق تمثل الاختبارات الجوهرية باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية للتحقق من وضع المنشأة حول جودة التقارير المالية. ومن خلال تلك المؤشرات يمكن للمدقق الخارجي أن يفصح عن رأيه الفني حول الشك في عدم إمكانية المنشأة المالية من الاستمرار بنشاطها، وأن سبب الاعتماد على الإجراءات التحليلية في التدقيق كمدخل من مداخل الاتجاهات الحديثة فيه هو أن الأساليب الخاصة بها والتي تُطبق من قبل مدقق الحسابات أثناء تنفيذ عملية التدقيق تكون دائماً بتطور مستمر.⁸¹ وأن أهمية الإجراءات التحليلية تتمثل في تحديد مواطن القوة والضعف في أنشطة المنشأة والتي تتعلق بمتطلب تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة بالاستمرارية، والكشف عن الصعوبات التي تواجه المنشأة، وتبين أهميتها أيضاً في استخدام المدقق وتطبيقه للإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق (التخطيط، الفحص، إبداء الرأي) وما يترتب عليها من نتائج وقرارات وتحديد مناطق الخطورة وتخفيض الاختبارات التفصيلية عندما يستخدم الإجراءات التحليلية أدلة للتدقيق، وتقدير قدرة المنشأة على الاستمرار من عدمه.⁸²

⁷⁹ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 636.

⁸⁰ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 549.

⁸¹ الأمين، أحمد الطيب. (2022). الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي واستمرارية المنشآت-

دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه. جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. السودان. ص 186.

⁸² الزعبي، إباد. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 39-41.

مما سبق يتبين أن الإجراءات التحليلية التي يعتمد عليها المدقق تكون لتحديد أي مؤشرات تشير إلى شكٍّ جوهريٍّ في استمرارية نشاطها وتوسّع أعمالها وتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تؤثر سلباً في استمرارية المنشأة.

بعد أن بيّنا إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات الإضافية، يستخدم المدقق هذه الإجراءات كأدلة تدقيق، وعلى المدقق تقييم ما إذا كان قد تمّ الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة وفق ما يلي:

2-3- أدلة التدقيق حول استمرارية المنشأة: أشار المعيار (ISA(570 إلى أنه يجب على المدقق تقييم ما إذا كان قد تمّ الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، حول مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية، واستناداً لأدلة التدقيق يستنتج المدقق ما إذا كان يوجد عدم تأكيد جوهريٍّ بشأن أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويكون عدم التأكيد جوهرياً عندما يصل حجم تأثيره المحتمل واحتمالية حدوثه إلى درجة يصبح فيها الإفصاح المناسب عن طبيعة عدم التأكيد والآثار المترتبة عليه ضرورياً، وحسب حكم المدقق لتحقيق العرض العادل للقوائم المالية، وهنا يكون المدقق أمام احتمالين.

2-3-1- حالة كفاية الإفصاحات عند تحديد أحداث أو ظروف ووجود عدم تأكيد جوهري:

إذا استنتج المدقق أن استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية مناسب، ولكن يوجد عدم تأكيد جوهري فيجب عليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية إما تفصح بشكل كافٍ عن الأحداث والظروف الرئيسية التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وخطط الإدارة للتعامل مع هذه الأحداث والظروف. أو تفصح بشكل واضح أن هناك عدم تأكيد جوهريٍّ فيما يتعلق بالأحداث والظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وبناء عليه قد تكون غير قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي.

2-3-2- حالة كفاية الإفصاحات عند تحديد أحداث أو ظروف ولكن دون وجود عدم تأكيد جوهري:

ففي حالة تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وبالاستناد إلى أدلة التدقيق التي تمّ الحصول عليها، يستنتج المدقق أنه لا يوجد عدم تأكيد جوهريٍّ، فيجب على المدقق تقويم ما إذا كانت القوائم المالية توفر إفصاحات كافية عن هذه الأحداث والظروف وفقاً لمتطلبات التقرير المالي.⁸³

⁸³ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 632.

2-4-4-قياس الاستمرارية: هنالك العديد من النماذج التحليلية للتنبؤ بالاستمرارية لغرض تطبيقها في المنشآت الصناعية والمالية. وتعتمد أغلب هذه النماذج التحليلية على النسب المالية المركبة. واعتمدت على مؤشرات كمية يتم اشتقاقها من القوائم المالية، ويتم تجميعها من مصادر مختلفة ونقطة الاختلاف الجوهرية بين هذه النماذج هو الاختلاف في الوزن النسبي المعطى لكل نسبة مالية يتم استخدامها، وفي عدد النسب المستخدمة باعتبارها متغيرات مستقلة⁸⁴. ومن أكثر النماذج التحليلية شيوعاً واستخداماً للتنبؤ بالاستمرارية في المنشآت:

2-4-1-نموذج (Altman): يُعدّ ألتمان أول من استخدم التحليل متعدد المتغيرات، لأجل التنبؤ بمشكلات الاستمرارية لمنشآت الأعمال، إذ قام بجمع أكثر من متغير لتحقيق هذه الغاية، ومن خلال المقارنة بين (33) منشأة غير مستمرة، و (33) منشأة مستمرة من النشاط نفسه توصل إلى معادلة تعرف باسم Z-score. ويعدّ هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في التنبؤ بمستقبل المنشأة واستمراريتها.

اعتمد نموذج ألتمان للتنبؤ باستمرارية المنشآت الصناعية على استخدام أسلوب تحليل التمايز من أجل بناء نموذج متعدد المتغيرات، وذلك لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت الصناعية وصعوبة استمرارها في أداء نشاطها. وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية احتسبت من واقع القوائم المالية لتلك المنشآت، وتوصل ألتمان إلى نموذج درجات zeta (Z) الذي يحتوي على خمس نسب مالية ثبتت أهميتها ومعنويتها، ويتم ترجيح كل نسبة منها بأوزان تتماشى مع أهمية كل نسبة بما يعظم من المقدرة التنبؤية للنموذج. وقد ظهر النموذج تبعاً للصيغة التالية:

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + X5$$

حيث إن:

$$X1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$$

وتعبر هذه النسبة عن صافي الأصول المتداولة المتبقية، بعد سداد الالتزامات المتداولة بالنسبة لإجمالي الأصول.

$$X2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول}$$

حيث إن الأرباح المحتجزة = إجمالي حقوق الملكية - رأس المال

⁸⁴Mashkoor, Saoud (2020) Analysis Of Financial Statements. Second Edition, p.p188.
<https://studylib.net/doc/25459811/#>

وتعبّر هذه النسبة عن الأرباح المتراكمة عبر الزمن. وبالتالي تعبّر عن النمو والتطلّعات المستقبلية (الاستمرارية) من عدمه.

$$X3 = \text{الأرباح قبل الفوائد/ إجمالي الأصول}$$

وتعبّر هذه النسبة عن إنتاجية الأصول بعد استبعاد أثر كل من الضرائب والفوائد (أعباء الاقتراض أو الرفع المالي)، كما تُعتبر إلى حدّ ما مؤشراً للتدفقات النقدية.

$$X4 = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية/ إجمالي الالتزامات المتداولة وغير المتداولة}$$

وتعبّر هذه النسبة عن مقدار التناقص الذي يمكن أن يحدث في أصول المنشأة قبل أن تزيد التزاماتها عن أصولها. وبالتالي تصبح المنشأة غير قادرة على الوفاء بالديون (تعبّر مالي)، كما تقيس هذه النسبة الرفع المالي.

$$X5 = \text{صافي المبيعات/ إجمالي الأصول}$$

ونعبّر هذه النسبة عن مدى مقدرة الأصول على توليد مبيعات للمنشأة.

ويلاحظ على النموذج أنّه نموذجٌ شاملٌ لقياس وتقييم الأداء بالمنشأة، حيث إنّ النسب الخمس السابقة تهتمّ بقياس الأداء لجميع جوانب المنشأة، مثل مجالات السيولة (كما في X1)، كما تشير إلى تقدير لمدى إمكانية توليد تدفّقات نقدية تساعد على السداد (كما في X3) وهامش الأمان المتوفّر للمقرضين والدائنين (كما في X2, X4) والحرص على البقاء والنمو (كما في X2) وإنتاجية الأصول التي تنعكس على إيراداتها (كما في X5).

يُستخدم هذا النموذج في التّغلب على نقاط الضّعف في أسلوب النسب المالية، حيث يقوم بجمع النسب المالية في 5 نسب مالية، وعن طريق هذه النسب يتم احتساب ما يسمى درجات (Z)، وبموجب هذا النموذج فإنّ المنشآت تصنّف إلى ثلاث فئات من حيث فشلها أو نجاحها في الاستمرارية بالعمل على النحو التالي:

- 1- إذا كانت درجات (Z) للمنشأة عند نقطة قطع أكبر من 2.99 فإنّ ذلك يشير إلى سلامة المركز المالي للمنشأة، وقدرتها على الاستمرار في المستقبل.
- 2- إذا كانت درجات (Z) للمنشأة عند نقطة قطع أقل من 1.81 فإنّ ذلك يشير إلى سوء حالة المركز المالي للمنشأة واحتمالات تعرضها للإفلاس.
- 3- إذا كانت درجات (Z) للمنشأة عند نقطة قطع تتراوح بين 1.81 وأقل من 2.99 فإنّ ذلك يشير إلى أن المنشأة قد تتعرّض أو لا للإفلاس في المستقبل.

يلاحظ أنه يجب احتساب درجات (Z) وفقاً لنموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي وإفلاس المنشآت وعدم استمراريّتها لعدد من السنوات لمعرفة ما إذا كانت هذه النسبة تتحسن أم لا.⁸⁵

وبعدّ هذا النموذج من النماذج الجيدة لقياس قيمة الاستمراريّة، حيث أثبت قدرته على التنبؤ باكتشاف أيّ تهديد يتعلّق بالاستمراريّة ويؤدي إلى الفشل الماليّ بدقة عالية قبل سنتين من وقوعه.⁸⁶

وبعد ذلك، طُوّر هذا النموذج مراتٍ عدة إلى أن تم الوصول إلى نموذج يطبق على المنشآت الماليّة (البنوك)، وهو ما يعرف بنموذج Altman عام 2002 الجيل الثاني وذلك بحذف النسبة الخامسة من النموذج وفق الآتي:

$$Z = 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4$$

حيث يشير:

X1 = صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول

X2 = الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول

X3 = الأرباح التشغيليّة قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول

X4 = القيم الدفترية لحقوق المساهمين/ إجمالي الالتزامات

Z = مؤشر الاستمراريّة

أمّا المعاملات (1.05، 6.72، 3.26، 6.56) فتمثّل أوزان متغيّرات الدّالة وتعبّر عن الأهميّة النسبيّة لكل متغيّر. ووفقاً لهذا النموذج تصنّف المنشآت إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمراريّة بموجب قيمة (Z)، فإما أن تكون منشأة فاشلة ويعني غير مستمرة أو غير فاشلة ويعني مستمرة.

- 1- إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.60 تعتبر المنشأة ناجحة أو قادرة على الاستمرار.
- 2- إذا كانت قيمة Z أقلّ من 1.1 تعتبر المنشأة فاشلة؛ لأنّ أدائها منخفض أو غير قادرة على الاستمرار.
- 3- إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.1 وأقلّ من 2.60، وهي تعرف بالمنطقة الرماديّة، وفيها يصعبُ تحديد وضع المنشأة. وبالتالي تخضع لدراسة تفصيليّة، لأنه يصعب التنبؤ بشكل حاسم بالفشل من عدمه، لذلك أظهرت العديد من الدّراسات الاهتمام بنسبة المديونيّة كأداة مفيدة للتنبؤ باستمراريّة المنشآت، إذ تعطي هذه النسبة مؤشراتٍ أقرب إلى الدّقة حول الوضع الماليّ على المدى الطّويل، كما تبيّن قدرة

⁸⁵ هلال، عبد الله. سامي، محمد. بيومي، سعد. (2019). كتاب التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء، جامعة الإسكندرية.

كلية التجارة. ص 216-219.

⁸⁶ العامري، سعود. الصباح، عبد الستار. الجناحي، سعد. (2021). كتاب أساسيات الإدارة المالية الحديثة. دار غيداء للنشر والتوزيع. الطبعة (1). الأردن. ص 318.

المنشأة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل، كما يمكن استخدام هذه النسبة في حال وقعت المنشأة في المنطقة الرمادية، لذلك إذا كانت نسبة المديونية أكبر من 50% فإن ذلك يدلّ على أن المخاطرة عالية، ويمكن القول بأنّ المنشأة غير مستمرة؛ وذلك لأنّ الالتزامات تكون عالية مقارنة بالأصول، وإذا كانت نسبة المديونية أقلّ من 50% يدلّ ذلك على أن المخاطرة منخفضة، ويمكن القول بأنّ المنشأة مستمرة؛ لأنّ الالتزامات تكون منخفضة مقارنة بالأصول.⁸⁷

2-4-2- نموذج (Kida): 1984

يعتمد هذا النموذج على خمس نسب مالية رئيسة تتمثل في الآتي:

X1 = نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول.

X2 = نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول.

X3 = نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة.

X4 = نسبة المبيعات إلى مجموع الأصول.

X5 = نسبة الأصول النقدية إلى مجموع الأصول.

حيث:

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

تعدّ احتمالات عدم الاستمرارية حسب هذا النموذج قائمة عندما تكون قيمة (Z) سالبة، أما إذا كانت قيمة (Z) موجبة فتكون المنشأة في أمان، أي إنّه وفق هذا النموذج فإنّ احتمالات الفشل التي تتعرّض لها المنشآت تزداد كلّما ظهرت قيمة (Z) سالبة، أما إذا ظهرت النتيجة موجبة فإنّ إمكانية استمرار المنشأة جيدة دون تعرضها للإفلاس والتصفية.⁸⁸

2-4-3- نموذج (Sherrod): هذا النموذج يسعى إلى تحقيق هدفين:

⁸⁷ عوجه، حسنين. (2021). تأثير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في استمرارية المصارف-بالنظر إلى عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد. المجلد (17)، العدد (3). ص 323-324.

⁸⁸ التميمي، جمانة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 229.

الهدف الأول: يُستخدم هذا النموذج من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية، إذ يجري تقسيم هذه القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة، وكما في الجدول الآتي:

الجدول (1) درجة المخاطرة وقيمة Z

الفئات	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z > 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 \geq Z > 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 \geq Z > 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 \geq Z > -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جداً	$Z \leq -5$

الهدف الثاني: يُستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المنشأة في حياتها الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المنشأة على مزاولة نشاطها في المستقبل.

ويحسب هذا النموذج بموجب معادلة الانحدار التالية:

$$Z = 17 * X1 + 9 * X2 + 3.5 * X3 + 20 * X4 + 1.2 * X5 + 0.1 * X6$$

حيث إن:

$$Z = \text{مؤشر الاستمرارية.}$$

$$X1 = \text{صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.}$$

$$X2 = \text{الأصول السائلة/ إجمالي الأصول.}$$

$$X3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول.}$$

$$X4 = \text{صافي الأرباح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول.}$$

$$X5 = \text{إجمالي الأصول/ إجمالي الالتزامات.}$$

X6 = إجمالي حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة.⁸⁹

الجدول (2) الأوزان التّرجيحية حسب أهمية كلّ منها

المتغير	الوزن النسبي للمتغير بالنقاط	نوع المتغير
X1	17	مؤشر سيولة
X2	9	مؤشر سيولة
X3	3.5	مؤشر رفع مالي
X4	20	مؤشر الربحية
X5	1.2	مؤشر رفع مالي
X6	0.1	مؤشر رفع مالي

إنّ هذا النموذج يخدم أغراض تحليل الائتمان في البنوك من زاويتين، فمن جهة يمكن استخدامه في تقييم المركز الائتماني للمنشآت التي تتقدّم بطلب للحصول على قروض التسهيلات البنكية، أي كأداة يسترشد بها مدير الائتمان ولجنة القروض في اتخاذ منح التسهيلات أو القروض.⁹⁰ ويمكن كذلك استخدام النموذج من قبل إدارة التدقيق في البنك أو من قبل المدقق الخارجي كأداة لتقييم المخاطرة المحيطة بمحفظة القروض، ومن ثمّ تقدير مخصّص القروض المتعثرة الواجب تكوينه بخصوص هذه المحفظة. كما يفيد في تحديد معدّل الفائدة الخاص بالقروض، وكذلك في تصميم جداول متابعة أو مراجعة القروض،⁹¹ ويُلاحظ من هذا النموذج أنّ الوزن الأكبر للنسب المالية من نصيب (نسب السيولة والرفع المالي) التي تفحص قدرة العميل على السداد؛ لأن أحد الأهداف الأساسية لهذا النموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان، ومن ثمّ إثبات فرض استمرار المنشأة طالبة الاقتراض واستعدادها لتسديد التزاماتها في مواعيدها المحددة.

إنّ مؤشر الجودة أو النوعية المستخدم في تصنيف المنشأة طالبة القرض أو في تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدلّ على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للمنشأة طالبة القرض وقدرتها على الاستمرار، ومن ثمّ انخفاض درجة المخاطرة والعكس بالعكس. إن النماذج المستخدمة في التنبؤ بالمخاطر المالية تشترك فيما بينها

⁸⁹ عبد الغفار، محمد رزاق. وآخرون. (2021). كتاب إعداد وتحليل التقارير المالية. جامعة القاهرة. كلية التجارة. قسم المحاسبة. ص267.

⁹⁰ هلال، عبد الله. سامي، محمد. بيومي، سعد. (2019). مرجع سابق ذكره. ص243.

⁹¹ أحمد، راميار. (2022). مرجع سابق ذكره. ص63.

بالنسب، إلا أنها تختلف عن بعضها بالأوزان المعطاة لكل نسبة، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف طبيعة القطاعات، فمثلاً بالنسبة للمنشآت المالية فإنه يركز على حركة الأموال وحجم القروض للمتعاملين معه.⁹²

من خلال ما سبق، نتبين أن هذه النماذج تستخدم للاستدلال على المخاطر التي من الممكن أن تهدد المنشأة في الاستمرار بعملها، كما أن هذه النماذج اختصرت الوقت والجهد في بيان حد الأمان وحدود التنبؤ بالفشل التي من الممكن تداركها قبل فوات الأوان، وباعتبار أن النماذج تختلف بالأوزان المعطاة فإن نموذج شيرود اعتمد على 6 نسب، ويعدّ من النماذج التي تستخدم بشكل كثيف في المنشآت المالية، وباعتبار أن عينة الدراسة هي البنوك ومنشآت التأمين، ووفق ما تتضمنه فرضيات الدراسة على النسب الثلاث للاستدلال على الأداء المالي سوف يعتمد الباحث على نموذج شيرود في الجانب العملي من الدراسة.

2-5- الآثار المترتبة على تقرير مدقق الحسابات:

بعد أن يستكمل المدقق الإجراءات والاختبارات التي يتأكد من خلالها فرض الاستمرارية.⁹³ عليه أن يقوم بإبلاغ الإدارة في حال اكتشاف أي نوع من الخطأ أو الغش سواء كان ذلك مادياً أو غير مادي، حيث يقوم بالاتصال مع المستوى الإداري الأعلى فالأعلى، ويجب عليه أن يطلب من الإدارة أن تقوم بتعديل البيانات المالية، وإذا استجابت الإدارة لطلب المدقق وقامت بالتعديل فإن المدقق يقوم بإصدار تقرير نظيف حول البيانات المالية، أما إذا لم تستجب الإدارة لذلك فعليه أن يعطي تقريراً متحفظاً أو معاكساً (مخالفاً)، مع إبداء الأسباب. وإذا كانت الإدارة العليا هي المتورطة فإنه يقوم بإبلاغ مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق أو قد يقوم بالاستشارة القانونية من أجل اتخاذ الإجراء اللازم.⁹⁴ وعند تقييم المدقق للأدلة التدقيق التي حصل عليها بشأن مدى ملاءمة استخدام إدارة المنشأة لفرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية، فإن المعيار ISA(570) يشير إلى أن المدقق يكون أمام حالتين:

⁹² المرشدي، عباس. (2018) استعمال أنموذج (SHERROD) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق، بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في السوق العراق للاوراق المالية. مجلة بابل العلوم مجلة بابل العلوم المصرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية، مجلد(26). العدد(1). العراق. ص263.

⁹³ رشيد، ناظم. كوثر، بشرى. (2018). تأثير استخدام العصف الذهني في ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم استمرارية المنشأة. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (8). العدد (2). ص489.

⁹⁴ الذنبيات، علي. (2015). مرجع سابق ذكره. ص88.

2-5-1- عدم مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية:

حسب حكم المدقق، يعدّ استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في إعداد القوائم المالية غير مناسب، ويجب على المدقق إبداء رأي معارض، وبغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أو لا تتضمن إفصاحاً عن مدى عدم مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة.⁹⁵ إلا في حال كانت الإدارة مطالبة بإعداد القوائم المالية على أساس آخر (على سبيل المثال، أساس التصفية)، فيمكن للمدقق إبداء رأي غير معدّل في تلك القوائم، شريطة وجود إفصاح كافٍ فيها عن الأساس المحاسبي الذي تمّ إعداد القوائم المالية في ضوءه، ومن الضروريّ تضمين فقرة لفت انتباه وفقاً لمعيار التدقيق 706 في تقرير المدقق من أجل لفت انتباه المستخدم إلى الأساس المحاسبي البديل وأسباب استخدامه.⁹⁶

2-5-2- مناسبة استخدام أساس الاستمرارية ولكن مع وجود عدم تأكد جوهري:

فإذا تضمنت القوائم المالية إفصاحاً كافياً عن وجود عدم تأكد جوهري فيجب على المدقق إبداء رأي غير معدّل (نظيف)، ويجب أن يتضمن تقرير المدقق قسماً منفصلاً تحت عنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلّق بالاستمرارية"، وذلك بغرض لفت الانتباه إلى الإيضاح المرفق بالقوائم المالية، وبيان أن هذه الأحداث أو الظروف تشير إلى وجود عدم تأكد جوهريّ قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

أما إذا لم تتضمن القوائم المالية إفصاحاً كافياً عن وجود عدم تأكد جوهريّ فيجب على المدقق إبداء رأي متحفّظ أو رأي معارض، ويجب أن يتضمن تقرير المدقق في قسم أساس الرأي المتحفّظ وجود عدم تأكد جوهريّ قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، والقوائم المالية لا تفصح بشكل كافٍ عن هذا الأمر.⁹⁷ وبناءً على تقييم مدقق الحسابات لاستمرارية المنشأة فإنّه يتمّ إصدار تقرير المدقق حسب الحالات الآتية:

1. يتم إعطاء تقرير نظيف مع إضافة فقرة توضيحية، وذلك في حال كان فرض الاستمرارية مناسباً مع عدم تأكد مادي شريطة أن تكون الإدارة قد أفصحت بشكل واضح عن الظروف التي تؤثر في الاستمرارية وعن خططها في مواجهة ذلك.
2. يتم إعطاء تقرير متحفّظ، وذلك في حال لم يكن هناك إفصاح كافٍ في القوائم المالية.
3. يتم الامتناع عن إبداء الرأي، وذلك في حال كانت هناك حالات عدم تأكد ماديّة متعدّدة.

⁹⁵ معايير التدقيق الدولية. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 632.

⁹⁶ معايير التدقيق الدولية. (2023). المرجع السابق. ص 638-639.

⁹⁷ معايير التدقيق الدولية. (2023). المرجع السابق. ص 632.

4. يتم إعطاء تقرير مخالف، وذلك عندما يصبح من وجهة نظر مدقق الحسابات فرض الاستمرارية غير مناسب رغم خطط الإدارة وإفصاحها بشكل كافٍ.

5. يتم إعطاء تقرير نظيف، وذلك في حال أفصحت الإدارة عن أن فرضية الاستمرارية غير مناسبة.⁹⁸

من خلال ما سبق بيّنا تأثير الاستمرارية على رأي المدقق وأهمية الاستمرارية في التدقيق، وكلما كانت عملية التدقيق تتمتع بالجودة كان ذلك في مصلحة المدقق وحمايته من المسؤولية؛ لأنه من الممكن أن يكون لإهمال المدقق هذا العنصر تأثير سلبي يؤدي إلى خسائر كبيرة وفي بعض الأوقات انهيارات للمنشآت، كما بيّنا أنواع تقرير المدقق عن الاستمرارية بناءً على أدلة التدقيق التي يتوصل إليها.

عرض الباحث في هذا المبحث الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها للتأكد من فرض الاستمرارية وفق المعيار (ISA(570 من إجراءات تقييم المخاطر ودور الإجراءات التحليلية في إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات الإضافية، وبيّن أيضاً كيفية قياس الاستمرارية وفق نماذج (نموذج Altman And Mccovgh، نموذج Kida، نموذج Sherrod) وبيّن أثر الاستمرارية على رأي المدقق، وكذلك أنواع التقرير وفق معايير التدقيق الدولية.

⁹⁸ علي، نيفين. (2021). أثر القدرة الإدارية وخصائص مراقب الحسابات ومنشأته على العلاقة بين جهد المراجعة ودقة رأيه بشأن الاستمرارية دراسة تطبيقية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5). العدد (3). ص555.

الفصل الثاني

الأداء المالي للمنشأة قياسه وتقييمه

تمهيد: يعدّ الأداء من المواضيع التي تعبّر عن نشاط المنشأة، ويبيّن كلّ التغيّرات الموجودة بالمنشأة وكيفية استثمار المنشأة لمواردها. كما يبيّن الكيفية التي تتفاعل فيها المنشأة مع التغيّرات الداخليّة والخارجيّة، وذلك في سبيل تحقيق أهداف المنشأة وغايتها وتحديد نقاط القوّة والضعف في المنشأة ودعم نقاط القوّة واقتراح طرق لعلاج نقاط الضعف قبل أن يزداد الأمر سوءاً وذلك لضمان استمراريّة المنشأة.

ويعدّ الوضع المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة انعكاساً لأداء المنشأة، والذي يظهر من خلال التقارير المالية، وهذه التقارير هي قائمة الدّخل، وقائمة التدفّق النقديّ، وقائمة التغيّر في حقوق الملكية، وقائمة المركز الماليّ، وملاحظات على التقارير الماليّة. أمّا عملية تقييم الأداء الماليّ فتتمثّل في مجموعة من المراحل المتكاملة والمتربطة والتي تعكس مدى نجاح المنشأة ونموّها وتطوّرها، حيث يمكن استخدام مجموعة من المؤشّرات والمقاييس كمعايير لقياس فعاليّة وكفاءة نتائج النشاط بالمنشأة وكيفية تحسين الأداء الماليّ.

وسيتّم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التّاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري للأداء الماليّ.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستمراريّة وتحسين الأداء الماليّ.

المبحث الأول

الإطار النظري للأداء المالي

1-1- تمهيد: يعدّ الأداء مفهوماً شاملاً ومهماً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال. وفي الوقت الذي تسعى فيه المنشآت إلى مواجهة التحديات لوجودها واستمرارها، وفي ظلّ المنافسة القويّة يتبيّن أهمية الأداء الماليّ في بيان قدرة المنشأة على استغلال مواردها الماديّة، فتقييم الأداء الماليّ يساعد المنشأة في إيجاد مواطن الضّعف واقتراح حلول لها حتى تتمكّن من تحسين أدائها. لذلك في هذا المبحث سوف نبين الإطار النظريّ للأداء الماليّ من خلال بيان مفهوم الأداء وأهميّته وتقييمه، وبيان مفهوم الأداء الماليّ وأهدافه وأهميته وتقييمه وبيان العوامل المؤثرة في الأداء الماليّ وخطوات عمليّة تقييم الأداء الماليّ، وكيف يتم تقييم الأداء من خلال النّسب الماليّة.

1-2- ماهية الأداء: الأداء هو ذلك النشاط الشمولي المستمرّ والذي يعكس نجاح المنشأة واستمراريتها وقدرتها على التّكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المنشأة، وفقاً لمتطلبات نشاطها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد.⁹⁹

إنّ الأداء الجيد يتمثّل في تحقيق المردودية المرغوبة من طرف حملة الأسهم مع رقم أعمال وحصّة سوقية والتي تضمن بقاء واستمرار المنشأة.¹⁰⁰

ويشير (كحيلي) إلى أنّ الأداء هو قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها ومدى قدرتها على البقاء والاستمراريّة في الظروف المحيطة¹⁰¹. ويرى (العنزي) أنّ الأداء يشمل ثلاثة أبعاد هي الأداء المالي وهو البعد الذي يهتمّ في المقام الأول بالمؤشّرات الماليّة، حيث يُعتبر هذا البعد أكثر ملائمة للمنشآت الرّبحيّة دون غيرها من المنشآت الأخرى، والأداء الماليّ والتشغيليّ هو البعد الذي يجمع بين الأداء الماليّ والتشغيليّ للمنشآت، ويهتمّ هذا البعد بمدى كفاءة المنشأة التشغيليّة التي تحقق لها استخداماً أمثل لمواردها لتحقيق أفضل النتائج، كما يتم التركيز أيضاً على مؤشّرات الحصّة السوقية من خلال هذا البعد، وبعد الفاعلية التنظيمية ومن خلاله تستطيع المنشأة التّعرف على الأهداف التي تم تحقيقها.¹⁰²

⁹⁹ بشرى، العمري. حنان، ماني. (2018) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة-دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج -كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير خيضر. الجزائر. ص39.

¹⁰⁰ Kountur, R., & Aprilia mL, (2020). "A Factor Analysis of Corporate Financial Performance: Prospect for New Dimension". *ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives*. P114

¹⁰¹ الجبارية، كحيلي. (2015). دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي. -دراسة حالة. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر الجزائر. ص28.

¹⁰² العنزي، فهد (2014). أثر المرونة الاستراتيجية في جودة الأداء المؤسسي -دراسة تطبيقية على منشأة الطيران الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. ص53.

مما سبق يتبين أن الأداء هو قدرة المنشأة على التفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية، وقدرتها على الاستغلال الأمثل لكلّ مواردها المتاحة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها المنشودة.

1-2-1- أهمية الأداء: نظراً للدور الحيويّ للأداء فإنه يحظى بأهمية بالغة في المنشآت باعتباره أحد العوامل التي تسهم في بيان مكانة المنشآت في بيئة الأعمال،¹⁰³ ومتابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته، والظروف الماليّة والاقتصاديّة المحيطة.¹⁰⁴ لذلك فإن معظم المنشآت تسعى إلى تحقيق النجاح في أعمالها وأنشطتها المختلفة وتطوير الأداء في البيئة التي تعمل بها.

1-2-2- تقييم الأداء: هذه العملية يُقصد بها قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتمّ وفقاً للتخطيط المعدّ مسبقاً، وذلك أملاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضّعف.¹⁰⁵ يوفّر تقييم الأداء مقياساً لنجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركّب يجمع بين الكفاءة والفعاليّة في تعزيز أداء المنشأة بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل، ويعطي معلوماتٍ لمختلف المستويات الإداريّة بالمنشأة لأغراض التخطيط والرّقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقوق علميّة وموضوعيّة، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأغراض الخارجيّة.¹⁰⁶

تقييم الأداء هو مقارنة الأداء الفعلي والمُخطّط بالاعتماد على معايير محدّدة سابقاً من مؤشّرات ونسب ماليّة.¹⁰⁷

1-2-3- أهمية تقييم الأداء: إن عملية تقييم الأداء لها أهمية كبيرة للمنشأة، وخاصّة في الفترة الحالية، نظراً للتّغير السّريع وإفلاس العديد من المنشآت الكبيرة في العالم، فهي عملية يتمّ من خلالها قياس إنجازات المنشأة من خلال المؤشّرات الماليّة التي تعبّر عن الأداء الفعليّ ومقارنتها بالنتائج المخطّط لها مسبقاً، ما يسمح للمنشأة باتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات والمشاكل ومعالجتها.

¹⁰³ دره، عمر. التيجاني، محمد. اليافعي، سالم. (2018) ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات البتروكيماوية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد (2). العدد (6). ص 132.

¹⁰⁴ بشرى، العمري. حنان، ماني. (2018). مرجع سابق ذكره. ص 46

¹⁰⁵ هلال، عبد الله. عبد الرحيم، رضا. (2023). كتاب التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء. جامعة الإسكندرية. كلية التجارة. ص 171-172.

¹⁰⁶ كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). المقارنات المرجعية ودورها في تقييم الأداء المالي وتحديد الاستمرارية الشركة في البيئة العراقية-دراسة تحليلية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية. المجلد (2). العدد (8). ص 14-15.

¹⁰⁷ أم كلثوم، أولاد البركة. سمية، بن عيسى. (2016). دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة- دراسة حالة. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد دراية أدرار. ص 25.

توجد أنواع عديدة لأداء المنشأة منها الأداء الاقتصادي والتشغيلي والتجاري والتقني والداخلي والخارجي والبشري وغيرها.¹⁰⁸ وأيضاً من أنواعه الأداء المالي وهذا ما سنركز عليه في دراستنا، حيث إن الأداء المالي وعملية تقييمه وتحسينه ضرورية لنجاح المنشأة وتطورها.

1-3- مفهوم الأداء المالي: الأداء المالي هو عصب المنشأة لوضع الخطط المستقبلية لتوسيع نشاطاتها، والحفاظ على أدائها أمام الجمهور بأفضل نتائج، ومراقبة السيولة وإعداد الموازنة السنوية.¹⁰⁹ حيث عرّفه البعض بأنه المقياس الذي يستخدم لتقييم صحة جودة أداء المنشأة من الناحية المالية، وهو يشير إلى القدرة التي تتمتع بها المنشأة على تحقيق الأرباح والنمو وإدارة التكاليف والمخاطر.¹¹⁰

ويعرّف الأداء المالي بأنه قدرة المنشأة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، إضافة إلى تقييم المؤشرات المالية كمؤشرات الربحية والسيولة وغيرها والتي تعتبر ركيزة أساسية لسلامة مركزها المالي، ومقارنة نتائج أعمالها مع فترات زمنية سابقة، ومقارنة نتائج أعمالها مع منشآت أخرى منافسة لها.¹¹¹ وأيضاً الأداء المالي هو عبارة عن تحقيق الأهداف ذات الطابع المالي في المنشأة والتي تمكّن من تحقيق هامش أمان لمواجهة المستقبل والتّصدي للمخاطر والصّعوبات المالية.¹¹²

يمكن تعريف الأداء المالي بأنه الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في تحقيق أهداف المنشأة، وعدم الهدر والإسراف للموارد الموجودة والاعتماد على المؤشرات المالية للكشف المبكر عن أي صعوبات ممكن أن تواجه المنشأة للتّصدي للمخاطر والصّعوبات قبل وقوعها، والمساهمة في نجاح المنشأة واستمراريتها.

1-4- أهمية الأداء المالي: تكمن أهمية الأداء المالي في مدى قدرة المنشأة على استغلالها لمواردها المادية والمعنوية من أجل تعظيم الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً من طرف الإدارة، إضافة إلى ذلك فإنه يمكن من متابعة نشاط المنشأة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المخطط لها، ويساعد أيضاً في تقييم ربحية المنشأة، وتقييم سيولتها، وتقييم تطور توزيع

¹⁰⁸ بشرى، العمري. حنان، ماني. (2018). مرجع سابق ذكره. ص 41-42.

¹⁰⁹ كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 13

¹¹⁰ عيسى، جميل. يوسف، علي. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي لدى شركات التأمين -دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين-العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (45).

العدد (4). ص 111

¹¹¹ حسن، رفاء. (2020) العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية. مجلة البحوث الاقتصادية

والمالية المجلد (7). العدد (2). ص 156-157

¹¹² أم كلثوم، أولاد بركة. سمية، بن عيسى. (2016). مرجع سابق ذكره. ص 25

الأرباح فيها.¹¹³ وتبين أهميته أيضاً في أنه مقياس يمكن المنشأة من إدارة حياتها في الوقت المحدد عن طريق القدرة على البقاء والاستمرار،¹¹⁴ وذلك لخدمة مستخدمي التقارير المالية في تحديد الانحرافات ومعالجتها،¹¹⁵ إن الأداء المالي يعتمد على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسة في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف،¹¹⁶ وتوفير معلومات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية والمالية الملائمة، ومراقبة السيولة وإعداد الموازنة السنوية، وتزويد المنشأة بفرص استثمارية وزيادة العائد وتخفيض التكاليف،¹¹⁷ والتحسين المستمر في الأداء وتحسين الوضع التنافسي، وتعزيز سمعة المنشأة وزيادة قدرتها على البقاء والاستمرار، وخاصة في ظلّ الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، ومن ثمّ المساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية،¹¹⁸ حيث إن الأداء المالي القوي للمنشأة يدلّ على نجاح المنشأة وقدرتها على المنافسة والتطور في المستقبل، لذلك فإنه يسهم في الحكم على النتائج المحققة والموارد المستخدمة. وبالتالي الحكم على مدى كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها.¹¹⁹

إضافة لما سبق فإن أهمية الأداء المالي تكمن في المساعدة على نمو المبيعات وزيادة الأرباح والاستثمار وغيرها ما يزيد من حصة المنشأة في السوق، حيث تعمل المنشآت اليوم في ظلّ المنافسة القوية على تحقيق النجاح والاستمرار لتحسين واقعها المالي.

¹¹³ بحري، علي. (2018). تحليل الأداء بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد (17). العدد (35). الجزائر. ص 354.

¹¹⁴ أبو عون، رائد خالد. (2018). التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وأثره في تقييم كفاءة الأداء المالي -دراسة حالة على البنك العربي الإسلامي الدولي-. رسالة ماجستير. جامعة الزرقاء. الأردن. ص 30.

¹¹⁵ الدنون، أسامة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 897.

¹¹⁶ أم كلثوم، أولاد بركة. سمية، بن عيسى. (2016). مرجع سابق ذكره. ص 25-26.

¹¹⁷ نوري، عماد. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 46.

¹¹⁸ محمد علي، نهى. (2022). دراسة واختبار العلاقة بين معدل النمو المستدام والأداء المالي والتشغيلي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من منظور محاسبي. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية المجلد (6). العدد (3). ص 522.

¹¹⁹ حسن، رفاء. (2020). مرجع سابق ذكره. ص 157.

1-5- مفهوم تقييم الأداء المالي:

ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه إصدار حكم ذي قيمة حول إدارة موارد المنشأة المادية والبشرية والمالية، وقياس النتائج المتحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً، وذلك بهدف الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط المنشأة المالي، وتقديم قاعدة بيانات ومعلومات حول الأداء المالي للمنشأة.¹²⁰ ويعرف أيضاً بأنه المفهوم الضيق لأداء المنشآت، حيث يركّز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويسهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المنشأة بفرص استثمارية والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق رغباتهم.¹²¹ ويرى الباحث أن تقييم الأداء المالي هو عملية قياس وتخطيط ومراقبة يتم من خلالها معرفة مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأهداف المخطط لها، وبيان مدى كفاءتها في استخدام مواردها، وتحديد نقاط القوة والضعف في الجانب المالي للمنشأة باستخدام المؤشرات المالية.

1-6- أهمية تقييم الأداء المالي: إن تقييم الأداء المالي محور من محاور تقييم وقياس الأداء في المنشآت، ويختلف الأداء من منشأة لأخرى تبعاً للغرض منه ونوعية المستفيدين، حيث يركز المساهمون على الربحية والموردون على السيولة.¹²² والإدارة تسعى لضمان المحافظة على استمرارية الأرباح في المنشأة، والحفاظ على سمعة جيدة أمام المساهمين، مع تقديم معلومات لمختلف الأقسام والمستويات الإدارية في المنشأة وإيجاد نوع من المنافسة بينها وتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية،¹²³ ويتم تحديد المؤشرات التي توفر للمنشأة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، وتكمن أهمية الغرض من تقييم الربحية وتحسينها في تعظيم قيمة المنشأة وثروة المساهمين فيها، وتكمن أهمية الغرض من تقييم السيولة في تحسين قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، أما الغرض من تقييم النشاط فهو معرفة كيفية توزيع المنشأة لمصادرها المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المنشأة في توزيع الأرباح.¹²⁴

¹²⁰ السرطاوي، عبد الفتاح. حسان، عادل. (2019). التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمنشآت المساهمة الصناعية في فلسطين، دراسة حالة منشآت الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. المجلد (4). العدد (2). فلسطين. ص 151.

¹²¹ حامد، محمد. إبراهيم، عماد الدين. عبد الجليل، محمد. (2021). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين الأداء المالي - دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية-. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية. المجلد (17). العدد (1). جامعة أم درمان الإسلامية. السودان. ص 39.

¹²² كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 14.

¹²³ هلال، عبد الله عبد العزيز. سامي، محمد. بيومي، سعد. (2019). مرجع سابق ذكره. ص 178-179.

¹²⁴ Horvathova, Jarmila. Mokrisova, Martina.,& Vrablikova, Maria(2021). Benchmarking—A Way of Finding Risk Factors in Business Performance. Journal of Risk and Financial Management Article. PP(5).

1-7- أهداف تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهداف عملية تقييم الأداء المالي في:

- 1- الوقوف على مستوى إنجاز المنشأة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
 - 2- اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
 - 3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وتحقيق أكبر عائد بتكاليف أقل.
 - 4- تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمنشأة والتي تساعد على تقييم المنشأة.
 - 5- كفاءة المنشأة في استخدام أصولها المتداولة وغير المتداولة.¹²⁵
 - 6- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي في المنشأة للأداء زمنياً من مدة لأخرى ومكانياً بالنسبة للمنشآت المماثلة.
 - 7- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة، وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها.¹²⁶
- ويرى الباحث أن أهم أهداف تقييم الأداء المالي هو تحديد الوضعية المالية والصعوبات التي تواجهها وتجنبها واقتراح حلول لها قبل تفاقم الوضع وحدثت أي مرحلة من مراحل الفشل المالي. لذلك سوف نبين العوامل التي تؤثر في الأداء المالي كما يلي:

1-8- العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

تواجه المنشآت خلال قيامها بنشاطها مشاكل وصعوبات عدة قد تعوقها عن أداء نشاطها، ما يدفع المديرين والمالكين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها،¹²⁷ حيث توجد عوامل عديدة تؤثر في الأداء المالي، وهذه العوامل قسمت إلى عوامل خارجية وداخلية كالآتي:

- 1-8-1- **العوامل الخارجية:** تواجه المنشأة مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المنشأة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التوقعات، ومحاولة إعطاء خطوات لمواجهتها والتقليل من تأثيرها ومن هذه العوامل:

¹²⁵ الجنابي، فالح. (2020). أثر هيكل التمويل في الاداء المالي للشركات دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة ضمن

سوق العراق للأوراق المالية للمدة من -2008 2019. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء-كلية الادارة والاقتصاد. العراق. ص20

¹²⁶ عبد القيوم محمد، عبد المنعم. جبريل علي، أبو عبدة. (2020). الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الإستثمارية -أسواق الأوراق المالية " الخرطوم، الامارات ، دبي. المجلة العربية للنشر العلمي. العدد(21). ص493.

¹²⁷ نوري، عماد. (2021). مرجع سابق ذكره. ص46

- 1- الهيكل التنظيمي: يمثل الإطار الذي تتفاعل فيه جميع الوظائف الإدارية في المنشأة وأعمالها والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات وغيرها.
- 2- المناخ التنظيمي: يتمثل في كيفية اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وتقييمه ومدى ملائمة المعلومات، وأسلوب الإدارة في توجيه الأداء وتنمية العنصر البشري وإدراك العاملين لمهام المنشأة وأهدافها وعملياتها ونشاطها.
- 3- التكنولوجيا: تتمثل في الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المنشأة لتحقيق الأهداف المنشودة، وعلى المنشأة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.
- 4- الحجم: يقصد بالحجم تصنيف المنشأة إلى منشأة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث توجد مقاييس عدة لتصنيف المنشآت وفق حجمها، منها إجمالي الأصول أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات.
- 5- السياسات المالية والاقتصادية للدولة والقوانين والتعليمات التي تطبق على المنشآت من طرف الدولة وقوانين السوق.¹²⁸

1-8-2- العوامل الداخلية: هي العوامل التي تؤثر في أداء المنشأة، والتي يمكن للمنشأة التحكم فيها

والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومنها:

- 1- الرقابة على التكاليف.
 - 2- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
 - 3- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.¹²⁹
- مما سبق يتبين أهمية هذه العوامل الخارجية والداخلية والتي تؤثر بشكل أو بآخر في أداء المنشأة المالي؛ لأن المنشأة لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة فمن الطبيعي أن تؤثر وتتأثر بها.

1-9-1- مصادر المعلومات لتقييم الأداء المالي:

إن المعلومات عنصر أساس في مختلف عمليات التحليل من أجل التقييم والقياس والتنبؤ والتخطيط، فهي تعد نقطة الانطلاق، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة ودقة وتقدم في الوقت المناسب، ونظراً لأن المرحلة الأولى في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات تم تقسيم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وخارجية:

1-9-1- المصادر الخارجية للمعلومات: تحصل المنشأة على هذا النوع من المعلومات من محيطها

الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين:

¹²⁸ الحمد، رنا. (2022). أثر استخدام تكاليف الجودة على تحسين الأداء المالي في منشآت الصناعات الدوائية المدرجة في

بورصة عمان. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. كلية الأعمال. الأردن. ص 27-28.

¹²⁹ حامد، محمد. إبراهيم، عماد الدين. عبد الجليل، محمد. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 40.

1-1-9-1-المعلومات العامة: ترتبط هذه المعلومات بالظروف الاقتصادية؛ لأنها تعكس الوضع الاقتصادي العام في فترة زمنية معينة، مثل التضخم والكساد والانكماش الاقتصادي، بحيث تساعد هذه المعلومات في تفسير النتائج من خلال البيئة المحيطة.

1-1-9-2-المعلومات القطاعية: إن بعض المنشآت المتخصصة تقوم بجمع المعلومات المالية الخاصة بقطاع معين، ومن ثم نشرها لتستفيد منها المنشآت لإجراء التحليلات المالية والاقتصادية، وغالباً هذا النوع من المعلومات يتم الحصول عليه من إحدى الجهات الرسمية، مثل النشرات الاقتصادية والمجلات المتخصصة ومراكز البحوث وبعض المواقع على الإنترنت.¹³⁰

1-9-2-المصادر الداخلية للمعلومات: تتمثل هذه المعلومات في التقارير والقوائم المالية الختامية والملاحق الأخرى.

1-2-9-1-قائمة المركز المالي: ويطلق عليها أيضاً اسم الميزانية العمومية، وهي عبارة عن بيان لتوضيح المركز المالي للمنشأة أثناء تاريخ معين، وغالباً يكون نهاية الفترة المحاسبية، وتساعد قائمة المركز المالي على توضيح طبيعة الأصول التي تمتلكها المنشأة، والالتزامات المترتبة عليها. وبالتالي فهي تلخص كل الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين الخاصة بالمنشأة.

1-2-9-2-قائمة الدخل: هي قائمة أو بيان يوضح نتائج نشاط المنشأة، وتسمى ملخص الدخل، فنقوم بتفسير بعض التغييرات التي جرت على الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين، وتظهر النتيجة إما ربحاً أو خسارة.

1-2-9-3-قائمة التدفقات النقدية: تعتبر الأداة الدقيقة المستخدمة لتقييم كفاءة إدارة الموارد المالية واستخداماتها، اعتماداً على عنصر النقدية وهو المعيار الأكثر موضوعية لتقييم كفاءة الإدارة المالية للمنشأة. وتستمد قائمة التدفقات النقدية معلوماتها من ثلاثة أنشطة رئيسية، وهي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

1-2-9-4-الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تُنشئها المنشأة بهدف تكملة وتوضيح فهم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفقات النقدية، ويمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وقائمة الدخل

¹³⁰ خلادي، عبد الغني. هزلة، أنيس. (2018). مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الميادين الاقتصادية. المجلد (1). العدد (1). جامعة الوادي. الجزائر. ص68.

بأسلوب آخر، وتقدّم هذه الملاحق نوعين من المعلومات إما لتكملة وتفصيل بعض عناصر بنود المركز المالي وقائمة الدخل، أو التعليقات والتوضيحات لبعض البنود.¹³¹

1-9-2-5-المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة: هي المعلومات التي تتمثل في شكلها القانوني وملكيته وإدارتها وطبيعة نشاطها وقيمتها السوقية، والمعلومات المتعلقة ببيئة المنشأة، مثل طبيعة المنافسة السائدة وبيانات الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وبيانات السوق التي تعمل فيها، واللوائح القانونية والتشريعات الحكومية المعمول بها.¹³²

وبالتالي فإن هذين المصدرين الداخلي والخارجي للمعلومات يعطيان بياناً ومعلوماتٍ تمكّن مدقّق الحسابات والمحلل المالي من دراستها وإعطاء تشخيص للحالة المالية للمنشأة، واستنباط نقاط القوة والضعف في سياساتها المتبعة وتقييمها.

1-10-شروط تقييم الأداء المالي الجيد:

للوصول إلى الجودة المطلوبة في تقييم الأداء، ولتحقيق تقييم الأداء الجيد في المنشأة يتطلب توفير بعض الشروط الأساسية التي من شأنها إيصال التقييم إلى مستوى مقبول يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات، ومن هذه الشروط ما يلي:

- أ- توفير المعلومات اللازمة وهو الأساس لعملية التقييم، ويجب على المنشأة إعداد نظام معلومات متكامل وفعال لتقديم المعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء حتى يتمكن المحللون والمدققون من تقديم معلومات سريعة ومنهجية، ما يساعد المسؤولين على مختلف المستويات من الإدارة في اتخاذ القرار الصحيح والسريع وفي الوقت المناسب وتصحيح الأخطاء وتجنب الخسائر.
- ب- تحديد معدلات تقييم الأداء المرغوب فيه من أجل تسهيل عملية المقارنة، ويجب على المنشأة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكّنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطوّرات أدائها.
- ت- استمرارية عملية التقييم، وذلك من خلال ممارسة عمليات تحليل وتقييم الأداء على فترات دورية قد تكون محدودة زمنياً أو قد تطول، وذلك اعتماداً على طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه، فعلى سبيل المثال يمكن تقييم جودة المنتجات يومياً، ويوصى بتقييم أداء العاملين أن يكون شهرياً.
- ث- بناء الهيكل التنظيمي للمنشأة، على أن يكون هذا الهيكل واضحاً، وتحدّد فيه المسؤوليات والصلاحيات للمديرين والمشرفين من دون أي تداخل بينهم.

¹³¹ بشرى، عزوز. رمزي، قراس. (2019). مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. رسالة

ماجستير. جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر. ص12.

¹³² بلغالي، عائشة. (2017). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت. رسالة ماجستير. جامعة قصادي مرياح ورقلة. الجزائر. ص4-5.

ج- وضوح وواقعية أهداف العملية الإنتاجية للمنشأة وقابليتها للتحقق، ووجود نظام حوافز فعال، سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية؛ لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة الأداء ويشكل خطورة على القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية ورفعها إلى المستوى المستهدف.

ح- اختيار أشخاص مختصين بعملية تقييم الأداء وفهم دورهم، والتعرف على طبيعة نشاط المنشأة والقدرة على تطبيق المعايير المحاسبية والنسب ومؤشرات التقييم بشكل صحيح.¹³³

بعد أن بيّنا شروط تقييم الأداء الجيد، وكيف يمكن تحقيقه، لا بدّ من شرح خطوات تقييم الأداء وفق ما يلي:

1-11- خطوات عملية تقييم الأداء المالي:

لا توجد خطوات محدّدة ومتفق عليها لعملية تقييم الأداء، لكنّ هناك منهج ومراحل لا بدّ أن تمر بها عملية التقييم، وكما بيّنا في الفقرة السابقة أن أول مرحلة للتقييم هي جمع المعلومات، والمراحل الأخرى كالتالي:

- أ- جمع البيانات والمعلومات: تتطلب عملية تقييم الأداء توفير المعلومات والبيانات والتقارير اللازمة، والتي يمكن الحصول عليها من قائمة الدّخل وقائمة المركز المالي، والمعلومات المتوفرة في الملاحق والتقارير خلال فترة زمنية معيّنة، لذا يُعتبر جمع المعلومات من أهم مراحل خطوات تقييم الأداء المالي.¹³⁴
- ب- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات: يتعيّن توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في البيانات والمعلومات المجمّعة، ولمعرفة وتحديد مدى موثوقية ودقة البيانات تتم الاستعانة ببعض الطرق الرياضية المعروفة، مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط ومؤشرات المالية، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- ت- إجراء عملية التقييم: يتم ذلك باستخدام المعايير والأدوات المالية كالنسب والمؤشرات الملائمة للنشاط الذي تمارسه المنشأة، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمنشأة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
- ث- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: يأتي دور اتخاذ القرار بعد تشخيص الانحرافات التي حصلت في النشاط والتي حدّدت جميعها، كما أن أسبابها قد حدّدت أيضاً، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتّخذت، والخطط قد وُضعت لسير المنشأة بنشاط نحو الأفضل في المستقبل.

¹³³ عبد الصادق، أسامة. (2022). كتاب المراجعة الاستراتيجية والإدارية والتحليلية. جامعة بني سويف. كلية التجارة. الطبعة (1). ص150-151.

¹³⁴ غزال، رقية. (2015). أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - حالة البنك الوطني الجزائري -. رسالة ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر. ص23.

ج- تصحيح ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: بعد استخراج النتائج تتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف وأثرها في الأداء المالي الفعلي للمنشأة من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المنشآت التي تعمل في القطاع نفسه، فبعد معرفة أسباب هذه الفروق تأتي مرحلة وضع التوصيات الملائمة معتمدة على نتائج عملية تقييم الأداء المالي، وذلك لمعالجتها وتصحيحها.¹³⁵ من خلال هذه الخطوات يتبين أنه حتى نتأكد من إجراء التقييم لا بدّ من وجود معايير لتحقيق ذلك؛ لكي نتوصل لمستوى التقييم المطلوب، ويتم ذلك من خلال استخدام الأدوات المالية كالتسب والمؤشرات المالية وفق الآتي:

1-12- عملية تقييم الأداء باستخدام النسب المالية: عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي نقيس مدى نجاح المنشأة وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها.

تمثل مؤشرات الأداء إحدى أدوات الرقابة من خلال تقييم أداء المنشأة وتحديد جوانب القوة والضعف، إضافة إلى أنها إحدى أهم الأدوات التي يعتمد عليها الملاك والمستثمرون والمقرضون في اتخاذ قراراتهم من خلال ما توفره من بيانات ومعلومات تساعد على معرفة الاتجاهات المستقبلية للمنشأة، ومدى قدرتها على الاستمرار في تحقيق الأرباح وقابليتها على تسديد التزاماتها المالية.¹³⁶ ما يساعدها في تحسين الوضع المالي وضمان الاستمرارية في ظل ندرة الموارد مقارنة بالاحتياجات المالية لتلك المنشآت، وهذا يعني أن لاستمرارية المنشأة دوراً في استمرار هذه الأرباح وتكرارها عند تحقق كل عملية من عملياتها. وبالتالي فإن هذا يساهم في رفع أداء هذه المنشأة ويحسن مركزها المالي.¹³⁷

إن الاستمرارية نقيض الفشل والإفلاس المالي، وهذا يوضح لنا أن الأساليب والنماذج المستخدمة لمعرفة الوضع المالي للمنشأة هي الأساليب والنماذج نفسها المستخدمة في التنبؤ بالمخاطر المالية (التعثر والفشل). أي إن نماذج التنبؤ بالمخاطر المالية (التعثر والفشل) هي نفس النماذج الذي تستخدم لتقييم الأداء المالي، ومعرفة مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في المستقبل.¹³⁸ إن الاهتمام بتقييم

¹³⁵ سليمان رشوان، عبد الرحمن محمد. (2018). دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد (5). العدد (2). ص 282-283.

¹³⁶ الساعدي، علاء عبد الحسين. هادي، علي مجاهد (2016). العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والمخاطرة النظامية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الدراسات العلوم الإدارية. المجلد (34). ملحق (1). ص 601.

¹³⁷ معوض، أحمد هشام. أبو زيد، عيد محمود. (2020). قياس مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي في ظل تطبيق معايير الدولية للتقرير المالي -أدلة من بيئة الأعمال السعودية-. مجلة جامعة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4). العدد (3). مصر. ص 8.

¹³⁸ نوري، عماد. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 105.

الأداء المالي لا يقف بمجرد اتخاذ أو اكتشاف العلاقات بين الأرقام، بل يستمر ويمتد إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات، ما يساعد على إيجاد أفضل الوسائل التي تُترجم على شكل قرارات مالية تعالج المشاكل المالية المختلفة التي قد تواجه المنشآت.

إن تقييم الأداء المالي مورد مهم ومصدر خام لاتخاذ القرارات المختلفة، كما يُعتبر نقطة انطلاق لوضع الخطط، لذلك فهو ضروري لفهم الوضع المالي للمنشأة. ومن ثمّ تطوير الخطط المالية التي يتم استخدامها للوصول إلى الأهداف المحددة.¹³⁹ ويتم الاعتماد على التحليل المالي الذي يعدّ من أهم الوسائل في تقييم وتحسين الأداء، حيث يمكن من اكتشاف نقاط القوة والضعف في الأداء، والمساعدة في وضع المعايير والمؤشرات المالية لتقييم الأداء.¹⁴⁰ وهو نقطة البداية عند التفكير في المستقبل.

فتقييم أداء المنشأة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها.¹⁴¹ وأسهل طريقة وأسرعها لاختبار الأداء المالي للمنشأة تكون من خلال النسب المالية،¹⁴² لذلك لا بدّ من التعرف على النسب التي يُستدلّ بها لتقييم الأداء المالي وفق الآتي:

1-13- مفهوم النسب المالية: إن النسب المالية هي دراسة العلاقة التي تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين المالبين والمحليلين،¹⁴³ وقد توجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد توجد هذه البنود في قائمتين ماليتين. وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجالات التنبؤ بحالات الفشل المالي للمنشآت والحيلولة دون استمراريتها.¹⁴⁴

وسوف نبين هذه النسب وفق ما يلي:

1-13-1- نسبة الربحية: الربحية من المؤشرات المهمة لضمان بقاء المنشأة واستمرارها في المستقبل،¹⁴⁵ ويهتمّ بها الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة، كما أنها أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في

¹³⁹ نوري، عماد. (2021). المرجع السابق. ص 71

¹⁴⁰ نوري، عماد. (2021). المرجع السابق. ص 58

¹⁴¹ المغربي، محمد الفاتح. (2022). كتاب التحليل المالي. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. الطبعة (1). مصر. ص 13.

¹⁴² بشرى، العمري. حنان، ماني. (2018). مرجع سابق ذكره. ص 59

¹⁴³ بلغالي، عائشة. (2017). مرجع سابق ذكره. ص 14

¹⁴⁴ الصيرفي، محمد. (2014). كتاب التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية. دار الفجر للنشر والتوزيع. الطبعة (1). مصر. ص 126.

¹⁴⁵ الحكيم، سليمان. (2017). تحليل القوائم المالي مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والانتمائية. دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع. سورية. ص 158.

استخدام الموارد المتاحة، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعدّ الربحية هدف المنشأة ومقياساً للحكم على مدى كفاءتها واستمرارها.¹⁴⁶ كما تعدّ مؤشراً مهماً للإدارة والمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين، بحيث تستطيع الإدارة التحقق وقياس نجاح سياستها المختلفة، ويتطلع المستثمرون للربحية لتوجيه أموالهم إليها، أما المقرضون فيشعرون بالأمان عند إقراض المنشأة التي تحقق أرباحاً أكثر من التي لا تحققها.¹⁴⁷ وهي مؤشر لتحسين أداء المنشأة المالي، وتؤكد قدرة المنشأة على مواكبة النمو والتطور العالمي.¹⁴⁸

أ- معدل العائد على الأصول:

وتعرف بالعائد على الأصول (ROA) وتعبّر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح والأصول، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{(إجمالي الأصول)}}$$

ويتمّ من خلال هذه النسبة رصد كفاءة إدارة المنشأة في قدرتها على تحقيق الأرباح من الأصول، حيث الحصول على مؤشر عالٍ يبيّن الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول، بينما المؤشر المتدني يبيّن عكس ذلك. لذلك نجد أن معدل العائد على الاستثمار من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في مجال قياس الربحية وتقييم الأداء.¹⁴⁹

ب- معدل العائد على حقوق الملكية:

يستخدم هذا المؤشر في قياس معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم، ويتم احتسابه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

¹⁴⁶ عبد الرحمن، نجلاء. الحماني، منيرة. (2021). أثر رأس المال العامل على ربحية المنشآت المساهمة السعودية دراسة تطبيقية على قطاع منشآت انتاج الأغذية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*. المجلد (5). العدد (7). فلسطين. ص 126.

¹⁴⁷ Zawaira, T. and Mutenheri, E. (2014). The Association between Working Capital Management and Profitability of nonfinancial Companies Listed on the Zimbabwe Stock Exchange. *International Journal of Research In Social Sciences*. 3 (8), PP.114- 120.

¹⁴⁸ السرطاوي، عبد الفتاح. (2019). *مرجع سابق ذكره*. ص 155.

¹⁴⁹ حسن، أحلام. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر على الأداء المالي للشركة-دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير.

وتبيّن هذه النسبة أنه كلما كانت مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو لسنوات سابقة لنفس المنشأة كان أداء المنشأة أفضل وتحقق أرباحاً جيدة، أما إذا كانت هذه النسبة عكس ذلك فإن إدارة المنشأة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثمّ تصحيحها.¹⁵⁰

ح- معدّل العائد على رأس المال المستثمر:

ويتمّ بموجب هذه النسبة الربط بين صافي الربح ورأس المال المستثمر، وتتخذ النسبة الصيغة التالية:

$$\frac{\text{الربح صافي}}{\text{رأس المال المستثمر}} = \text{العائد على رأس المال المستثمر}$$

يُعتبر ذلك المؤشر من أحد المؤشرات المالية المهمة التي يتمّ استخدامها لقياس الربحية وتقييم الأداء المالي في المنشآت ومنظمات الأعمال، إذ تهتمّ النسبة بقياس العلاقة القائمة بين صافي الأرباح وإجمالي الاستثمار.¹⁵¹

مما سبق يتبيّن أهمية مؤشر الربحية لقياس كفاءة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة، وتعدّ الربحية مؤشراً مهماً للمدققين في الاستدلال من خلالها على استمرارية المنشأة.

1-13-2- نسبة السيولة: هي القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية بغرض الوفاء بالالتزامات المستحقة، وعليه فإن نسب السيولة هي النسب التي نحكم من خلالها على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وتحديد إلى أيّ درجة يتوافر فيها اليسر المالي في الوقت المناسب. وهي مقياس المخاطرة بشكل أساسي، وعادة ما يلجأ لهذه النسب أصحاب الالتزامات للاطمئنان على قدرة المقترض على سداد الالتزامات والفوائد المترتبة عليها.¹⁵² ومن أهم النسب نسبة التدّاول، نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية.

أولاً: نسبة السيولة (التدّاول): وهي أكثر نسب السيولة استخداماً، وتقاس نسبة السيولة بقسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة، وتعبّر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على استخدام أصولها المتداولة

¹⁵⁰ محمد الاغوات، توفيق. (2015). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية. رسالة ماجستير. جامعة

الاسراء-كلية العلوم الإدارية والمالية. الأردن. ص36-37

¹⁵¹ أبو عون، رائد خالد. (2018). مرجع سابق ذكره. ص30.

¹⁵² حمزة، محي الدين. (2017). كتاب أساسيات التحليل المالي. الأردن. عمان. دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع. الطبعة(1).

في سداد الالتزامات المتداولة في الأجل القصير والنسبة المتعارف عليها هي 1:2 أي 200% وذلك على النحو التالي:¹⁵³

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ثانياً: نسبة السيولة السريعة: وهي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة سريعة السيولة، والالتزامات المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة، إذ توجد أصول بطيئة في تحوّلها إلى نقد مثل (المخزون، والمدفوعات مقدماً) وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة سيولة النقدية والاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، وجرى العرف على اعتبار أن النسبة النموذجية للسيولة السريعة هي 1:1 أي 100% أي إنّ الأصول المتداولة القابلة للتحوّل إلى نقدية سائلة في زمن قصير تتساوى مع الالتزامات المتداولة، وتأخذ النسبة الصيغة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السائلة (الأصول المتداولة - المخزون وأي مصروفات مدفوعة مقدماً)}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ثالثاً: نسبة السيولة النقدية: تبين هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية بالصندوق وبالمصرف + استثمارات في أوراق مالية قصيرة الأجل}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتغيّر هذه النسبة بالزيادة، وقد يبدو أنه في صالح أصحاب الالتزامات العاجلة، غير أن ذلك يكون غير صحيح في جميع الحالات، فقد يرجع ارتفاع نسبة السيولة النقدية أحياناً إلى تراكم النقدية، وعدم قدرة إدارة المنشأة على استغلال وإدارة الموارد المتاحة بكفاءة.¹⁵⁴ مما سبق يتبين أهمية مؤشر السيولة للحكم على الأداء المالي وسيولة المنشآت وقدرتها على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وتعظيم قيمة المنشأة. كما تعدّ من المؤشرات المهمة للمدققين في الاستدلال من خلالها على استمرارية المنشأة.

¹⁵³ حسن، أحلام. (2023). مرجع سابق ذكره. ص 56.

¹⁵⁴ المغربي، محمد الفاتح. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 136-137.

1-13-3-نسب الهيكل التمويلي أو (الرفع المالي): تبين هذه النسب مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل إجمالي أصولها، وتحليل السياسة التمويلية للمنشأة، وتسهم في قياس المخاطرة، ويهتم المساهمون أيضاً بهذا التحليل، وذلك لما لسداد الالتزامات طويلة الأجل من أثر في مصالحهم بالمنشآت.¹⁵⁵ كما أن هذه النسب مهمة للمقرضين والمستثمرين، إضافة طبعاً للإدارة، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين، وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية، وتستخدم هذه النسب من أجل إبراز العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من المقرضين ومدى التوازن بينهما، ويُعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشراً خطيراً للمنشأة.¹⁵⁶ ومن أهم النسب ما يلي:

أ- نسبة المديونية:

ويتم حساب نسبة المديونية على أساس إجمالي، وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات (طويلة الأجل + قصيرة الأجل) (المتداولة)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تعدّ هذه النسبة من مؤشرات الرفع المالي في المنشآت وتبين مدى الاعتماد على الغير في تمويل الأصول المستثمرة، وكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت درجة المخاطرة التي يتعرض لها الدائنون، وازدادت معها الالتزامات التي تتحملها المنشأة.¹⁵⁷

ب- نسبة حقوق الملكية إلى صافي الأصول.

وتحسب على الشكل التالي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول غير المتداولة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول غير المتداولة}}$$

توضّح هذه النسبة مدى مساهمة حقوق الملكية في استثمار الأصول غير المتداولة، وتُعتبر مؤشراً على نوع التمويل الذي ستحتاجه المنشأة مستقبلاً. فإن كانت هذه النسبة أقلّ من 100% فإنّ هذا يعني حاجة المنشأة إلى نوعين من الأموال، الأول منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الأصول غير المتداولة التي لم تكف مصادر المنشأة الذاتية لمواجهة الاستثمارات فيها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في

¹⁵⁵ السرطاوي، عبد الفتاح. (2019). مرجع سابق ذكره. ص156.

¹⁵⁶ الهاجري، فهد راشد. (2016). أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا

المعلومات في دولة الكويت. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت-كلية إدارة المال والاعمال. ص40.

¹⁵⁷ عبد الغفار، محمد رزاق. وآخرون. (2021). إعداد وتحليل التقارير المالية. جامعة القاهرة-كلية التجارة. ص140.

الأصول المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكثر 100%، فهذا يعني أن مصدراً طويلاً الأجل قد أُتيح لمواجهة جميع الاستثمار في الأصول غير المتداولة، مع فائض منه يستثمر في الأصول المتداولة.

ت_ نسبة المديونية إلى حقوق الملكية (نسبة الملكية): يتم من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المنشآت ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر، وتحسب بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

إن ارتفاعها يمثل مؤشراً لارتفاع درجة الخطر وزيادة احتمال عدم قدرة المنشأة على خدمة دائنيها وزيادة مخاطر المقرضين والمستثمرين؛ لأن عدم القدرة على خدمة الدين يؤدي إلى الإفلاس ويمثل انخفاضها حدّاً آمناً متاحاً للدائنين.¹⁵⁸

ث_ نسبة تغطية الفوائد: وتحسب بنسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الفوائد، وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الفوائد}}$$

وتعبّر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على سداد أعباء الفوائد، فتحدّد عدد مرات تغطية الأرباح لتلك الأعباء، ما يشير إلى هامش أمان يساعد المنشأة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها. فكلما زادت النسبة دلّ ذلك على أن هناك كفاءة في تغطية الفوائد بشكل ميسر والعكس صحيح.¹⁵⁹ يتبيّن مما سبق أهمية مؤشر الرافعة المالية في بيان مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل أصولها، وقياس درجة المخاطرة.

¹⁵⁸ الاغوات، توفيق. (2015). مرجع سابق ذكره. ص 23-24-25.

¹⁵⁹ عبد الغفار، محمد رزاق. وآخرون. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 142.

عرض الباحث في هذا المبحث الإطار النظري للأداء المالي من خلال بيان مفهوم الأداء وأهميته وتقييمه. كما بيّن مفهوم الأداء المالي وأهدافه وأهميته وتقييمه، وبيّن العوامل المؤثرة في الأداء المالي، وأيضاً خطوات عملية تقييم الأداء المالي، وكيف يتم تقييم الأداء من خلال النسب المالية والتي تسهم في تحديد نقاط القوة والضعف في المنشأة والحكم على الأداء المالي.

المبحث الثاني

العلاقة بين الاستمرارية وتحسين الأداء المالي

2-1- تمهيد: بيّنا في المبحث السابق الإطار النظري للأداء المالي ومفهومه وأهميته وتقييمه وخطوات عملية تقييم الأداء المالي، وكيف يتم تقييم الأداء من خلال النسب المالية.

سوف نبين في هذا المبحث مفهوم تحسين الأداء المالي وطرق التحسين ومدى مساهمة المعيار (ISA(570 الاستمرارية في تحسين الأداء المالي، إضافة إلى العلاقة بين الاستمرارية والنسب المالية (الربحية والسيولة والرافعة المالية).

2-2- مفهوم تحسين الأداء المالي: إن تحسين الأداء هو ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال والأنشطة كما يجب أن تُنجز، والذي يشتمل على الاستمرارية والشمول، حيث يُعتبر المحدّد لنجاح المنشأة وبقائها في أسواقها المستهدفة، ويعكس مدى قدرة المنشأة على التكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية.¹⁶⁰ وهي العملية المستمرة والمنهجية لتضييق الفجوة بين الأداء الحالي والنتائج المرغوب فيها.¹⁶¹ إن التحسين الذي نعينه هنا للأداء المالي يعني أن يتسم الأداء المالي بعنصري الكفاءة والفاعلية، وهناك مقتضيات لهذين العنصرين، وهما مبدأ الشفافية ومبدأ الجودة في ممارسة الأداء المالي بالمنشآت، وإن مدخل التدقيق حسب المخاطر يزيد من درجة الشفافية، إذ إن إدارة المنشأة تعتبر المدقّق وفق هذا المدخل شريكاً أساسياً، والتدقيق يعتبر إدارة المنشأة الزبون الأول لخدماتها. وبالتالي فإنّ ذلك يقتضي مزيداً من الشفافية والثقة في التعامل في جوانب الأداء المالي. وكذلك فإنّه في سبيل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة فإنّ الجودة تمثل أحد مقتضيات تطبيق مدخل التدقيق على حسب المخاطر، والتدقيق الداخلي أيضاً يعدّ جزءاً من آليات التحسين لكلّ الجوانب والتي من ضمنها الأداء المالي.¹⁶² كما أن تحسين الأداء المالي مرتبطٌ بعملية تقييم وقياس الأداء حتى تتمكّن من حلّ مشاكلها.¹⁶³ وتحسن كفاءة الأداء المالي بالوصول إلى المخرجات المثلى لتحقيق ميزة تنافسية.¹⁶⁴ إنّ

¹⁶⁰ راحلة، نادين. النور، بلال. (2019). دور عوامل النجاح للموازنات التخطيطية في تحسين الأداء المالي للمنظمات الخاصة العاملة في قطاع الاتصالات في الأردن لعام 2013-2015. المجلة العربية للإدارة. المجلد (39). العدد (2). الأردن. ص11.

¹⁶¹ ملياني، أمنة. عزيزي، فتيحة. (2017). دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة-دراسة حالة. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر. ص24.

¹⁶² محمد نولا، ياسر صلاح. (2016). أثر المراجعة الداخلية بحسب المخاطر في تحسين الأداء المالي في المنشآت العامة. مجلة الفكر المحاسبي. مجلد (20). عدد (1). ص160.

¹⁶³ المفتي، فرح. (2023). أثر استخدام مؤشر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الأداء المالي-دراسة تحليلية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق-كلية الاقتصاد. سورية. ص58.

¹⁶⁴ احمد، خالد. (2020) نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة المضافة للبنوك الخليجية-دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4). العدد (3). مصر. ص6.

أهم خطوة لتحسين الأداء المالي هي مرحلة جمع المعلومات الداخليّة والخارجيّة، حيث تتيح هذه المعلومات إمكانية عرض مختلف البدائل التي تساعد في التّصحيح.¹⁶⁵ واستخدام مؤشرات نسب التحليل المالي في عملية التّشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه.¹⁶⁶ ينبغي تطوير مؤشرات لقياس تحسين أنشطة المنشأة المختلفة وضمان الحفاظ على مستويات الأداء الجديدة، وهي تعدّ الخطوة الحاسمة لتحسين أداء المنشأة من خلال تحديد المقاييس التي تتصل مباشرة بكفاءة وكيفية دفع سلوك الأنشطة نحوها.¹⁶⁷

ويرى الباحث أن تحسين الأداء المالي عملية مستمرة ومنهجية تعتمد على تحديد مقاييس لتطوير كفاءة وفعالية الأداء المالي باستمرار، وذلك من خلال تضيق الفجوة بين الأداء الحالي والنتائج المرغوب فيها.

2-3- طرق تحسين الأداء المالي:

فيما يلي بعض الطرق الناجحة في تحسين الأداء المالي:

- 1- وجود سياسات ائتمانية سليمة وواضحة تساعد في التّخفيض من القروض المتعثّرة.
- 2- رفع كفاءة الموظّفين من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية لتطوير مهاراتهم وإمكانيّاتهم لتحسين بيئة العمل في المنشأة.
- 3- التزام المدقّق الداخلي والخارجي بشروط الاستقلالية والموضوعية والكفاءة والخبرة.
- 4- حرص مجلس الإدارة على تقديم معلومات تتسم بالشفافية والمصادقية عن الأداء المالي للمنشأة وأهدافه وخطته المستقبلية والمخاطر المحتملة.
- 5- تحديد مجالات الخطر المحتملة (خطر التّعثر، خطر أمن المعلومات، أخطار السمعة، خطر البيئة الاقتصادية)، ووضع حلول ومعالجة فورية لها.
- 6- وجود آليات تساعد في مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء المالي للمنشآت.
- 7- وجود نظام فعّال للحماية من الإعسار المالي ونقص السيولة والموازنة بين السيولة والربحية.
- 8- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوظيفها لتحقيق أهداف المنشأة.

¹⁶⁵ كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 19

¹⁶⁶ بشرى، العمري. حنان، ماني. (2018). مرجع سابق ذكره. ص 47

¹⁶⁷ حاوي، ايمان. (2019). تأثير متطلبات استمرارية الاعمال في الأداء المستدام للمنظمة باعتماد استراتيجية إدارة المخاطر-دراسة حالة في شركة الفحاء لصناعة البناء الجاهز المحدودة / البصرة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد (3). العدد (6). العراق. ص 70.

- 9- وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المنشأة ومدى قبولها لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان والسوق السيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.
- 10- ترشيد وضبط السياسات المالية للمنشأة.
- 11- خلق علاقة قوية مبنية على الثقة بين العملاء والمنشأة.
- 12- تحفيز العاملين وزيادة رغبتهم في إنجاز الأعمال الموكلة إليهم عن طريق إحداث نظام فعال للمكافآت والحوافز.
- 13- كشف حالات الفساد بكلّ صوره سواء أكان فساداً مالياً أم محاسبياً.¹⁶⁸

من خلال العرض السابق يتبين أنّ أهم طرق تحسين الأداء المالي هي الموازنة بين السيولة والربحية والسياسة الائتمانية الناجحة وتحديد مجالات تقييم الخطر واقتراح حلول لها.

2-4- التحقق من الاستمرارية والأداء المالي: إنّ استمرارية المنشأة لا تعتمد فقط على المنظور المالي لأنشطتها، ولكن بالمقابل على طريقة تأديتها لأنشطتها،¹⁶⁹ وإنّ العوامل المؤثرة في استمرارية المنشأة لأدائها المالي تتمثل في حوكمة المنشأة، ونظرية الوكالة والإفصاح المحاسبي وخصائص المنشأة. ويتمثل تقييم الأداء المالي للمنشأة في النتائج التي تحاول المنشأة تحقيقها من المنظور المالي، وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية، والخطة المالية الناجحة هي التي يكون لنتائجها تأثير إيجابي في قيمة المنشأة، وبيان قدرتها على تطوير كفاءتها بمرور الوقت. وبالتالي تكون المنشأة قادرة على أن تحقق أهدافها.¹⁷⁰

تعرّز الاستمرارية لتحقيق الأداء من العمليات والمهارات الأساسية، إذ تمكّن المنشأة من التحسين المستمر للخدمات وسلسلة القيمة عن طريق زيادة الأداء وإدارة المخاطر، وعند الأخذ بالحسبان متطلبات استمرارية الأعمال وإدارة مخاطرها فإنّ ذلك يوفر قدرة على العمل بشكل فعال خلال الظروف الصعبة وغير المتوقعة ويمكنها من تحقيق الأداء، وهذا يشير إلى علاقات التشابك والتداخل بين متطلبات استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأداء وهذه العلاقة لا تفسّر بالعلاقة التقليدية فحسب، وإنما بالعلاقة التفاعلية ووفقاً لما يلي:

1- العلاقة الصّميّة بين إستراتيجية إدارة المخاطر، ومتطلبات استمرارية الأعمال، ومستوى الأداء.

¹⁶⁸ حمدان، مروة. (2022). دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمصارف العامة في سورية -دراسة ميدانية. رسالة

ماجستير. جامعة دمشق. سورية. ص 70-71.

¹⁶⁹ كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 17.

¹⁷⁰ كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). المرجع السابق. ص 17.

2- هناك حاجة إلى أداة للسيطرة على المخاطر، بما يضمن استجابة أنشطة المنشأة لمتطلبات استمرارية العمل ومتطلبات الأداء.

3- غالباً ما ينعكس الضعف في إدارة المخاطر سلباً على أداء المنشأة.

4- هناك اعتمادية متبادلة وقوية بين متطلبات استمرارية الأعمال والأداء.

5- يسهم التلاؤم بين إدارة المخاطر ومتطلبات استمرارية الأعمال في تحقيق مساندة قوية للأداء في المنشأة.¹⁷¹ قدور تقييم الأداء المالي في تحديد استمرارية المنشآت من خلال تعظيم الربح في المنشأة وتعظيم قيمة المنشأة يعني تقييم الأداء المالي للمنشأة تقيماً حكيماً ذا قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنشأة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها، وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي لاستمرارية المنشأة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً،¹⁷² وللتحقق من العلاقة بين الاستمرارية والأداء المالي من خلال تجارب دولية، حيث بين (Mayndarto,E,C.2022) أن الوضع المالي للمنشأة يؤثر في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة في DKI جاكرتا.¹⁷³ وبين (Widiatami,A,K. et al.2020) أن العسر المالي له تأثير سلبي كبير في رأي المدقق عن الاستمرارية مع الفقرة التوضيحية.¹⁷⁴ أما (Yuliyani,Erawati,2017) فوجدوا أن التأثير سلبي للعسر المالي في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة،¹⁷⁵ بينما وجد (Tyas2018) أن الوضع المالي لا يؤثر في رأي المدقق عن الاستمرارية.¹⁷⁶ وبين (Ryu, T. G. et. Al2019) أن المدققين هم أكثر عرضة لإصدار رأي معدل عن الاستمرارية عندما يكون عملاؤهم أقل ربحية وأقل سيولة ولديهم رافعة مالية أعلى، وقد تخلّفوا عن سداد ديون سابقة.¹⁷⁷

مما سبق تتبين أهمية العلاقة بين الاستمرارية والأداء المالي، فمن خلال هذه العلاقة يمكن تحديد المخاطر المالية ونقاط الضعف والقوة ومدى مساهمة ذلك في تعظيم قيمة المنشأة ونجاحها.

¹⁷¹ حاوي، ايمان. (2019) مرجع سابق ذكره. ص 71.

¹⁷² كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 17.

¹⁷³ Mayndarto,E,C.(2022) The effect of audit Quality and Company's financial Condition on going concern audit opinion at The Regional Public Accounting office of DKI Jakarta. Jurnal Manajemen dan Bisnis. Vol. 11, No. 1. P38.

¹⁷⁴ Widiatami,A,K, Tanzil,N,D. Irawadi,C. Nurkhin,A.(2020) Audit Committee's Role in Moderating the Effect of Financial Distress Towards Going Concern Audit Opinion. International Journal of Financial Research Vol. 11, No. 4;P 432

¹⁷⁵ Yuliyani, N.M.A. and Erawati, N.M.A. (2017), "Pengaruh financial distress, Profitabilitas, leverage, dan Likuiditas pada opini audit going concern", E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana, Vol. 19 No. 2, pp. 1490-1520.

¹⁷⁶ Tyas, Kresna(2018). Op.cit.p15

¹⁷⁷ Ryu, T. G., Clifton, G., & Roh, C.-Y. (2019). The effect of profitability and liquidity on audit opinions: An empirical analysis. Journal of Finance and Accountancy, vol25,p 5

2-5-مدى مساهمة المعيار (ISA 570) الاستمرارية في تحسين الأداء المالي:

تواجه المنشأة خلال قيامها بنشاطها مشاكل عدّة قد تعوقها عن أداء نشاطها وتؤثر في استمراريته. ما يدفع المديرين والمالكين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها،¹⁷⁸ وإن للاستمرارية دوراً فعالاً للتنبؤ بنجاح المنشأة، حيث تستخدم مؤشرات الاستمرارية مجموعة متنوعة من تقنيات جمع المعلومات، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن التنبؤ بمستقبل المنشأة، وكما بيّنا سابقاً أن ذلك يتم من خلال تحليل القوائم المالية وتقديم القوائم الثلاث (قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة المركز المالي) منظوراً مختلفاً للنشاط المالي للمنشأة، نظراً لأن المعلومات الواردة في هذه القوائم مترابطة مع بعضها البعض، ومن خلال مؤشرات الاستمرارية المالية والتشغيلية تتكون صورة حقيقية عن الوضع المالي للمنشأة، وكلما كانت هذه المؤشرات مرتفعة انعكس ذلك على الأداء المالي.¹⁷⁹ وهذا يدلّ على أن العلاقة بين الأداء المالي والاستمرارية علاقة طردية، أي كلما كانت مؤشرات الاستمرارية أعلى كان الأداء المالي للمنشأة أفضل.¹⁸⁰

إن الحصول على تحذيرات مبكرة بشأن المشكلات المالية من المدققين سيكون مفيداً جداً للمستخدمين حتى يتمكنوا من توفير الحماية ضد فشل الأعمال غير المتوقع. وبعبارة أخرى، يمكن أن يكون رأي المدقق حول استمرارية المنشأة بمثابة إشارة إنذار مبكر لمستخدمي البيانات المالية. ومع ذلك، سوف تنشأ مشاكل جديدة عندما يرتكب المدققون العديد من الأخطاء في تقديم الآراء. وكانت الحالة الأكثر فظاعة هي قضية إفلاس شركة الطاقة إنرون التي نتجت عن فضيحة محاسبية شملت الإدارة والمدققين، حيث فشل المدققون في تقييم استمرارية المنشأة.¹⁸¹ وتتطلب مثل هذه المواقف أن يكون المدققون أكثر حرصاً في إصدار آراء حول الاستمرارية حتى لا يضرروا بأي من الطرفين. ويجب على المنشآت التي حصلت على رأي المدقق حول استمرارية المنشأة في الفترة السابقة بشكل سلبي أن تبذل المزيد من الجهود لتحسين أدائها حتى لا تحصل على هذا الرأي مرة أخرى.¹⁸² كما أن المتطلبات الموجودة بالمعيار 570 المتعلقة بتقييم الاستمرارية والإفصاح توفر تحسناً حاسماً للبيانات المالية ككل. توفر التحسينات صورة أكثر اكتمالاً ودقة لمستخدمي البيانات المالية حول الصحة المالية للمنشأة. وسيكون

¹⁷⁸ نوري، عماد. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 46.

¹⁷⁹ التميمي، جمانه. (2022). انعكاسات تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم الاستمرارية للشركة من قبل المدقق المالي - دراسة استطلاعية. مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد (17). العدد (67). العراق. ص 230

¹⁸⁰ الحنش، أسعد إبراهيم. (2017). أثر المصاريف على الاستمرارية في مؤسسات التمويل الصغرى غير الربحية الأردنية. رسالة ماجستير. جامعة عمان العربية. كلية الأعمال. الأردن. ص 37.

¹⁸¹ Widhiastuti,N,L,P Kumalasari,P,D.(2022). opini audit going concern dan faktor-faktor Penyebabnya. Jurnal Studi Akuntansi dan Keuangan. Vol. 5(1).p122

¹⁸² Widhiastuti,N,L,P Kumalasari,P,D.(2022). Op.cit.p137

لدى المستثمرين ثقة أكبر في أن مخاطر الاستمرارية تتم معالجتها بشكل كافٍ.¹⁸³ وذلك لأن معيار الاستمرارية 570 يعمل على تشخيص الوضعية المالية للمنشأة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية من خلال تفسير النسب المالية التي تقيس أدائها واقتراح القرارات التصحيحية المناسبة. حيث يمكن أن تكون هذه المشاكل مهددة لاستقرار المنشأة ما يمنعها من تحقيق أهدافها واستمرارها في مزاولة نشاطها.¹⁸⁴ وينبغي تطوير مؤشرات لقياس تحسين أنشطة المنشأة المختلفة وضمان الحفاظ على مستويات الأداء الجديدة، وهي تعدّ الخطوة الحاسمة لتحسين أداء المنشأة من خلال تحديد المقاييس التي تتصل مباشرة بكفاءة وكيفية دفع سلوك الأنشطة نحوها.¹⁸⁵ ويساعد المعيار ISA(570) المدقق في توجيه الإدارة بشكل مكثف في تطوير الخطة أو الإستراتيجية لتحسين الأداء المالي وغير المالي، ويسهم في التأثير الفعال في الإدارة لتوضيح خطة الإدارة المتخذة للتغلب على أي صعوبة قد تواجهها.¹⁸⁶

مما سبق يتبين أن أي عملية تحسين للأداء المالي تتطلب بدايةً تحديد نقاط الضعف فيها، من ثم إيجاد حلول لها وهذا ما يعتمد عليه المعيار ISA(570)، حيث يسهم في تحديد نقاط الضعف في الأداء المالي، سواء كان ذلك بتفسير النسب مثل الربحية والسيولة أو الرفعة المالية لتبين درجة الاعتماد على التمويل الخارجي التي تدخل في قياس وتقييم الأداء المالي، من ثم تنبيه الإدارة وأصحاب العلاقة لتقليص هذه النقاط وتدارك الأمر قبل أن يتفاقم. سوف نبين العلاقة بين الاستمرارية والنسب المالية التي يستند إليها على الأداء المالي كما يلي:

2-6- العلاقة بين مؤشرات الاستمرارية والنسب المالية:

هناك العديد من العوامل التي يمكن دراستها كعوامل تؤثر في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة، منها الحالة المالية للمنشأة،¹⁸⁷ ويعتمد المدقق على مؤشرات الاستمرارية للحكم على الأداء المالي للمنشأة والتي يتم الوصول إليها من خلال الإجراءات التحليلية للقوائم المالية، والذي يتم تحديده من خلال مجموعة من النسب المالية منها (الربحية، السيولة، الرفع المالي).¹⁸⁸

¹⁸³ Seyam,A. Brickman,Sh.(2016) The new requirements relating to going concern evaluation and disclosure provide a critical improvement to the financial statements taken as a whole. **International Journal of Business and Economic Development** Vol. 4 Number 1.P19

¹⁸⁴ نوري، عماد. (2021). مرجع سابق ذكره. ص 46.

¹⁸⁵ حاوي، ايمان. (2019). مرجع سابق ذكره. ص 70.

¹⁸⁶ Triani,N,N,A. Satyawan,M,D, Yanthi,M,D.(2017) Determining The Effectiveness of Going Concern Audit Opinion by ISA 570. **Asian Journal of Accounting Research**. 29 – 35

¹⁸⁷ Tyas, K, S .(2018) Op.cit. P4.

¹⁸⁸ التميمي، جمانة. (2022). مرجع سابق ذكره. ص 231

2-6-1-العلاقة بين الاستمرارية وربحية المنشأة: يعدّ مؤشر الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستخدمون في تقييم أداء المنشأة والتي تسعى بدورها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن.¹⁸⁹ وعلى الرغم من أن إفلاس المنشأة في التحليل النهائي هو نتيجة لنقص النقد السيولة، إلا أنّ الربحية تُعتبر عاملاً مهماً في تقييمات الاستمرارية،¹⁹⁰ حيث يتم قياس قدرة المنشأة على جني الأرباح باستخدام مؤشر الربحية الذي يشير إلى ما إذا كانت المنشأة في حالة جيدة أو سيئة.

تتمتع المنشآت التي لديها حالة مالية جيدة بمستوى عالٍ من الربحية، وتميل إلى الحصول على تقارير مالية معقولة، حيث من المرجح جداً أن تتلقى رأياً إيجابياً حول الاستمرارية مقارنةً بتلك التي تتمتع بمستوى منخفض من الربحية؛¹⁹¹ لأنها بذلك لا تثير شكوك المدققين حول قدرة المنشأة على مواصلة أعمالها.¹⁹² فالمنشآت ذات الربحية المنخفضة تثير الشكوك حول استمراريتهن؛¹⁹³ لأنّ المنشأة لديها شكّ في ضمان ديونها قصيرة الأجل وقدرتها المنخفضة على جني الأرباح، ما يضع المنشأة في مشكلة الاستمرارية.¹⁹⁴ وللتحقّق من العلاقة بين الربحية والاستمرارية سوف نبين ما توصلت إليه بعض الدراسات، فمثلاً وجد (Averio,T 2021) أنّ الربحية لها تأثير سلبي في الاستمرارية.¹⁹⁵ وبين (Bayudi and Wirawati,2017) أيضاً أنّ الربحية لها تأثير سلبي في الاستمرارية،¹⁹⁶ أمّا (Yuliyani,Erawati,2017) فوجدوا أنّ الربحية ليس لها تأثير في الاستمرارية.¹⁹⁷ وبين (Putri,R,L)

¹⁸⁹ حمدان، حسام عيسى. (2014). أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية-دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط-كلية الاعمال. الأردن. ص37.

¹⁹⁰ Bava ,F. di Trana ,M ,G(2019): ISA 570: Italian Auditors' and Academics' Perceptions of the Going Concern Opinion. **Australian Accounting Review**. No. 88 Vol. 29 Issue 1. P114.

¹⁹¹ Averio, T (2021). The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion– a study in manufacturing firms in Indonesia. **Asian Journal of Accounting Research** Vol. 6 No. 2. P153

¹⁹² Bayudi, N. and Wirawati, N.G.P. (2017). **Op.cit.** p118.

¹⁹³ Dura, J. and Nuryanto, M. (2015), "Pengaruh debt default, Kualitas audit, opini audit Tahun Sebelumnya, dan audit lag Terhadap opini audit going concern pada Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia (BEI)", Jurnal Magister Akuntansi Trisakti (e-Journal), Vol. 2 No. 2, pp. 145–160.

¹⁹⁴ Averio, T (2021). **Op.cit.** p 154

¹⁹⁵ Averio, T (2021). **Op.cit.** P162

¹⁹⁶ Bayudi, N. and Wirawati, N.G.P. (2017), "Faktor-faktor Yang Memengaruhi Pemberian opini audit going concern", E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana, Vol. 19 No. 1, pp. 109–136.

¹⁹⁷ Yuliyani, N.M.A. and Erawati, N.M.A. (2017), **Op.cit** p. 1490–1520.

(, et, al2022) أنّ الربحية لها تأثيرٌ سلبي في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة.¹⁹⁸ كما بيّن (Bayudi, N. and Wirawati, N.G.P.2017) أنّ الربحية لها تأثير سلبي بشكل كبير في رأي التدقيق عن الاستمرارية في المنشأة.¹⁹⁹

مما سبق يتبين أنّ الربحية المنخفضة تثير الشكوك حول استمرارية المنشأة، لذلك فإنه على المدقق أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إصدار رأيه بموجب المعيار (ISA(570) الاستمرارية.

2-6-2- العلاقة بين الاستمرارية وسيولة المنشأة: تشير المنشآت التي تتمتع بمستوى عالٍ من السيولة إلى أن المنشأة تتمتع بحالة مالية جيّدة، وقادرة على ضمان سداد جميع الديون قصيرة الأجل حتى يقتنع المستخدمون باستمرارية المنشأة. وتشير السيولة إلى الصّعوبات المالية التي تواجه المنشأة،²⁰⁰ وينبغي أن يحظى هذا بتقدير كبير من قبل المدقق عند إصدار رأيه حول الاستمرارية.²⁰¹ حيث يسمح ارتفاع السيولة للمنشأة بالتعامل مع الطوارئ غير المتوقعة، ما يسمح لها بسهولة بتسديد التزاماتها خلال فترات انخفاض الأرباح.²⁰² وبالتالي يمكن للمنشأة استخدام الأصول السائلة لتمويل أنشطتها واستثماراتها عندما لا يتوفر التمويل الخارجي أو يكون مكلفاً للغاية، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على استمراريّتها.²⁰³ وللتحقق من العلاقة بين السيولة والاستمرارية سوف نبين ما توصلت إليه بعض الدراسات، فمثلاً وجد (Averio,T 2021) أنّ السيولة لها تأثير سلبي في الاستمرارية.²⁰⁴ أمّا (Cahyani,A,K. Triani N,N,A.(2023) فبيّن أيضاً أنّ السيولة لها تأثير سلبي في الاستمرارية،²⁰⁵ وبين كلّ من (Ibrahim, R., & Zulaikha 2021) أنّ للسيولة تأثيراً سلبياً في رأي

¹⁹⁸ Putri,R,L. Lambut,A,K Eko Wahyono,E. Agus Hari Hadi,A,H.(2022)Factors Influencing Auditors' going concern opinion. **The International Journal of Accounting and Business Society**. Vol. 30, No. 3. P8.

¹⁹⁹ Bayudi, N. and Wirawati, N.G.P. (2017). **Op.cit.** p118.

²⁰⁰ Averio, T (2021). **Op.cit.** P153.

²⁰¹ Simamora, R.A. and Hendarjatno (2019), **Op.cit.** P146.

²⁰² Liargovas, P, & Skandalis, K.,(2017). **Op.cit.** p186.

²⁰³ حسن، أحلام. (2023). **مرجع سابق ذكره**. ص62

²⁰⁴ Averio, T (2021). **Op.cit.** P162

²⁰⁵ Cahyani,A,K. Triani N,N,A.(2023). **Op.cit.** p245

الاستمرارية.²⁰⁶ بينما أكد (Hendarjatno. Simamora.2019) أنّ السيولة ليس لها أي تأثير في الاستمرارية.²⁰⁷ ووجد (Putri,R,L. et, al.2022) أن للسيولة تأثيراً سلبياً ومهماً في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة.²⁰⁸ وبين (Bayudi, N. and Wirawati, N.G.P.2017) أنّه لا يؤثر متغير السيولة في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة.²⁰⁹

مما سبق يتبين أنّ السيولة المنخفضة تثير الشكوك حول استمرارية المنشأة، لذلك فإنّه على المدقق أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إصدار رأيه بموجب المعيار (ISA(570) الاستمرارية.

2-6-3- العلاقة بين الاستمرارية والرافعة المالية (هيكل التمويل) للمنشأة: تُستخدم الرافعة المالية كمقياس لتحديد المخاطرة المالية التي تتعرض لها المنشأة. ولذلك فالمنشآت ذات الرافعة المالية المرتفعة تميل للإفصاح عن المخاطر التي تتعلّق بالاستمرارية، وهي بذلك ترسل إشارة للمستثمرين وأصحاب الديون بأن المنشأة لديها القدرة على سداد الديون قصيرة الأجل.²¹⁰ تشير المنشآت التي تتمتع بمستوى عالٍ من الرافعة المالية إلى أن مصادر التمويل تأتي بشكل أساسي من القروض. وبالتالي تتحمّل المنشأة مسؤولية أكبر لإدارة مدفوعات الديون وفوائد القروض، والتي يمكن أن يكون لها تأثير في التدفق النقدي للمنشأة والأرباح والخسائر. لذلك من المرجح أن تؤثر في الاستمرارية²¹¹، وللتحقّق من العلاقة بين الرافعة المالية والاستمرارية سوف نبين ما توصلت إليه بعض الدراسات، فمثلاً وجد (Aryantika, Ni, P. and Rasmini, N.K. 2015) أن المنشآت التي تتمتع بمستوى عالٍ من الرافعة المالية لديها إمكانيات عالية لتلقي رأي عن استمرارية المنشأة²¹² بينما أكد (Hendarjatno. Simamora.2019) أنّ الرافعة المالية تؤثر في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة،²¹³ ووجد (Putra, Rakatenda,2016) أن مستوى الرافعة المالية ليس له تأثير كبير في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة.²¹⁴ ورأى

²⁰⁶ Ibrahim, R., & Zulaikha. (2021). Analisis Pengaruh Audit Tenure, Audit Lag, Opinion Shopping, Liquidity, Leverage dan Debt Default terhadap Pengungkapan Opini Audit Going Concern. **Diponegoro Journal of Accounting**. P1

²⁰⁷ Simamora, R.A. and Hendarjatno (2019), **Op.cit** .p. 145-156.

²⁰⁸ Putri,R,L. et, al.(2022). **Op.cit** . P8

²⁰⁹ Bayudi, N. and Wirawati, N.G.P. (2017). **Op.cit**. p109

²¹⁰ حسن، أحلام. (2023). **مرجع سابق ذكره**. ص60.

²¹¹ Simamora, R.A. and Hendarjatno (2019), **Op.cit**. P155

²¹² Aryantika, Ni, P. and Rasmini, N.K. (2015), "Profitabilitas, leverage, prior opinion dan Kompetensi auditor pada opini audit going concern", **E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana**, Vol. 11 No. 2, pp. 414-425.

²¹³ Simamora, R.A. and Hendarjatno (2019), **Op.cit**. p155

²¹⁴ Rakatenda, G.N. and Putra, I.W. (2016), "Opini audit going concern dan Faktor-Faktor Yang Memengaruhinya", **E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana**, Vol. 16 No. 2, pp. 1347-1375

(Averio,T 2021) أن الرافعة المالية لها تأثير إيجابي في الاستمرارية.²¹⁵ في حين بين (Ibrahim, R., & Zulaikha 2021) أن الرافعة المالية لها تأثير إيجابي في رأي الاستمرارية.²¹⁶ وبين (Cahyani,A,K. Triani N,N,A.2023) أن الرافعة المالية لا تؤثر في رأي المدقق عن استمرارية المنشأة.²¹⁷ ووجد (Amami.I Triani,N,N,A 2021) أن الرافعة المالية لها تأثير على الاستمرارية.²¹⁸

يتبين مما سبق دور الاستمرارية في تخفيض المخاطر المحتملة؛ لأن الرافعة المالية ليست سيئة دائماً لأنه بإمكانها زيادة عائد المساهمين على استثماراتهم والاستفادة من المزايا الضريبية المرتبطة بالاقتراض. وهنا تلعب الاستمرارية دور الضامن لأصحاب هذه الأموال ما يؤثر إيجاباً على تخفيض تكلفة أعباء الاقتراض وتسهيل شروط الحصول على هذه الأموال.

عرض الباحث في هذا المبحث مفهوم تحسين الأداء المالي، وطرق التحسين وكيف يسهم المعيار ISA(570) الاستمرارية في تحسين الأداء المالي من خلال تشخيص الوضعية المالية للمنشأة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية من خلال تفسير النسب المالية والعلاقة بين الاستمرارية والنسب المالية (الربحية والسيولة والرافعة المالية) وكيفية تأثير كل منهم في الاستمرارية.

²¹⁵Averio, T (2021). Op.cit. p162

²¹⁶ Ibrahim, R., & Zulaikha. (2021). Op.cit. p1

²¹⁷ Cahyani,A,K. Triani N,N,A.(2023). Op.cit. p245

²¹⁸Amami.I. Triani,N,N,A.(2021) The Effect of Audit Delay, Fee Audit, Leverage, Litigation, Size and Company Age on Going Concern Audit Opinion. Jurnal Akuntansi Unesa . Vol 10, No 1.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لقطاع البنوك وشركات التأمين

المبحث الأول: عرض عام للمنشآت محل الدراسة.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج شيرود لقياس الاستمرارية وتحليلها بواسطة برنامج SPSS25 لاختبار الفروض وعرض النتائج والتوصيات

المبحث الأول

عرض عام للمنشآت محلّ الدراسة

1-1- تمهيد: سوف نبين في هذا المبحث التعرف على عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات وعرض المنشآت عينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022 والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ومتغيرات الدراسة.

1-2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من المنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة فاقترنت على قطاع البنوك الخاصة والذي يتكوّن من أربعة عشر بنكاً (ثلاثة بنوك إسلامية تم استبعادها من العينة وأحد عشر بنكاً تقليدياً) وقطاع التأمين والذي يتكون من سبع شركات تأمين (تم استبعاد شركة العقيلة للتأمين لكونها تتبع نفس نظام البنوك الإسلامية في حساب الربح) خلال الفترة من عام 2015-2022. وسوف نبين المنشآت مع رأس مالها وفق الآتي:

الجدول رقم (3) اسم ورأس مال المنشأة لعينة الدراسة

اسم المنشأة	تاريخ المباشرة بالعمل	رأس المال المصرح به	القطاع
بنك بيبيلوس - سورية	2005/12/15	6,120,000,000	بنك
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004/04/04	15,000,000,000	بنك
بنك الائتمان الأهلي عودة سابقاً	2005/09/28	8,000,000,000	بنك
بنك الأردن - سورية	2008/11/18	10,000,000,000	بنك
البنك العربي - سورية	2006/01/02	5,050,000,000	بنك
البنك الدولي للتجارة والتمويل	2004/06/06	10,500,000,000	بنك
بنك الشرق	2009/05/03	5,156,250,000	بنك
بنك سورية والخليج ش.م.م	2007/06/13	10,000,000,000	بنك
بنك سورية والمهجر	2004/01/07	8,640,000,000	بنك
بنك فرنسبنك - سورية	2009/01/15	5,250,000,000	بنك
بنك قطر الوطني سورية	2009/11/15	21,780,000,000	بنك
السورية الوطنية للتأمين	2006/08/06	1,500,000,000	تأمين
السورية الكويتية للتأمين	2006/10/10	2,000,000,000	تأمين
الشركة المتحدة للتأمين - سورية	2006/06/04	6,300,000,000	تأمين
السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	2006/07/06	2,147,780,400	تأمين
الاتحاد التعاوني للتأمين	2008/02/13	1,000,000,000	تأمين
شركة المشرق العربي للتأمين	2007/01/01	850,000,000	تأمين
السورية الوطنية للتأمين	2006/08/06	1,500,000,000	تأمين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمنشآت <https://www.scfms.sy/>.

1-3- مصادر جمع البيانات

تأسيساً على تصميم هذه الدراسة وأقسامها وفروعها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، فقد تطلّب إنجاز هذه الدراسة الاستناد في معلوماتها وبياناتها إلى مصدرين متكاملين هما:

- المصادر الأوليّة: وتتكوّن بيانات الدراسة من البيانات الصادرة عن سوق الأوراق المالية لعينة الدراسة خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2022.
- المصادر الثانويّة: وتمّ الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع، وذلك من خلال المتاح من المصادر المتعلّقة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك على الكتب العلميّة المتخصّصة في الموضوع، والمجلات والدوريات العلميّة المتخصصة، إضافةً إلى البحث في بعض المواقع العلميّة في "الإنترنت".

1-4- الأساليب الإحصائيّة المستخدمة في الدراسة: من أجل قياس الاستمراريّة ودورها في تحسين الأداء الماليّ للمنشأة، استخدم الباحث نموذج شيرود لتحليل البيانات الماليّة من القوائم الختاميّة لعينات الدراسة للفترة (2015-2022)، والقوائم الماليّة بشكل أساسي وهي قائمة المركز المالي، إضافة إلى قائمة الدخل، وذلك لغرض حساب المؤشّرات الماليّة للنموذج والنسب الماليّة المتعلّقة بالأداء المالي، وتمّ القيام بتفريغ وإدخال بيانات القوائم الماليّة للبنوك ومنشآت التأمين على برنامج إكسل (Microsoft Excel)، وأجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشّرات الدراسة، وبعد ذلك تمّ تحويل هذه المؤشّرات إلى برنامج التحليل الإحصائيّ (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences) (ver25) وبرنامج (AMOS)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائيّة التّاليّة:

- (1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي
- (2) اجراء الحسابات الرياضيه للحصول على مؤشرات الدراسة
- (3) دراسة الانحدار الخطي بين متغيرات الدراسة التابع والمستقل حسب نموذج الدراسة.

1-5- أدوات الدراسة:

- 1-المراجع والدراسات والأدبيات التي لها صلة بموضوع الدراسة.
- 2-جمع البيانات.
- 4-الرّبط والتحليل.
- 5-سجلات ووثائق.
- 6-القوائم المنشورة.

1-6-متغيرات الدراسة:

1-6-1-المتغير المستقل معيار التدقيق الدولي (570) (الاستمرارية)

$$Z = 17 * X1 + 9 * X2 + 3.5 * X3 + 20 * X4 + 1.2 * X5 + 0.1 * X6$$

Z = مؤشر الاستمرارية.

$X1$ = صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.

$X2$ = الأصول السائلة/ إجمالي الأصول.

$X3$ = إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول.

$X4$ = صافي الأرباح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول.

$X5$ = إجمالي الأصول/ إجمالي الالتزامات.

$X6$ = إجمالي حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة.

1-6-2-المتغير التابع (الأداء المالي)

نسب الربحية وتتضمن:

1- معدل العائد على الأصول.

2- معدل العائد على حقوق الملكية.

3- معدل العائد على رأس المال المُستثمر.

نسب السيولة وتتضمن:

1- نسبة التداول.

2- نسبة السيولة السريعة.

3- نسبة الجاهزية النقدية.

نسب الرافعة المالية وتتضمن:

1- نسبة المديونية.

2- نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.

3- نسبة تغطية الفوائد.

المبحث الثاني:

تطبيق نموذج شيرود لقياس الاستمرارية وتحليلها بواسطة برنامج SPSS25 لاختبار الفروض

2-1-تمهيد: بعد أن بيّنا مجتمع وعيّنة الدراسة ومتغيرات الدراسة سوف نبين في هذا المبحث تطبيق الدراسة التحليلية من خلال عرض جداول بناءً على نتائج برنامج إكسل و SPSS 25 إيجاد النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي وإجراء الحسابات الرياضية للحصول على المؤشرات، إضافة إلى بيان العلاقة بين متغيرات الدراسة التابع والمستقل بدراسة النسب الثلاث (السيولة والربحية والرافعة المالية) المعبرة عن الأداء المالي والاستمرارية من خلال الانحدار الخطي، ووضع التقييم النهائي لسلامة الوضع المالي للبنوك وشركات التأمين لاختبار الفرضيات، بناءً على النتائج واستخلاص النتائج النهائية وعرض التوصيات.

2-2- الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الدراسة:

- دراسة نسب الربحية خلال فترة الدراسة (2015-2022)

الجدول (4) الدالات الإحصائية لنسب الربحية لعينة الدراسة بين منشآت التأمين والبنوك

معدل العائد على رأس المال المستثمر		معدل العائد على حقوق الملكية		معدل العائد على الأصول		
Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	
19.34%	21.85%	30.08%	33.76%	4.32%	4.63%	البنك الدولي للتجارة والتمويل
33.03%	19.89%	53.39%	35.79%	12.50%	8.52%	البنك العربي
34.60%	24.93%	50.18%	40.89%	10.36%	7.57%	بنك الأردن
23.26%	21.09%	31.28%	27.52%	7.46%	7.88%	بنك الائتمان الأهلي
26.78%	26.17%	37.09%	36.55%	8.42%	8.45%	بنك الشرق
21.40%	23.29%	34.94%	36.44%	10.03%	10.01%	بنك بيلوس
20.30%	23.17%	34.78%	36.50%	3.31%	3.55%	بنك بيمو
67.55%	-5.24%	83.08%	17.67%	5.91%	2.65%	بنك سورية والخليج
23.97%	25.04%	32.62%	32.73%	4.72%	4.30%	بنك سورية والمهجر
29.80%	24.73%	42.55%	35.88%	7.36%	6.06%	بنك فرنسبنك
27.40%	23.25%	37.66%	31.83%	20.69%	17.81%	بنك قطر الوطني
10.82%	13.73%	12.91%	15.49%	4.35%	5.56%	شركة أروب للتأمين
23.58%	15.66%	29.08%	18.92%	8.94%	6.02%	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين
11.34%	15.33%	14.35%	17.69%	5.35%	6.92%	شركة المشرق العربي للتأمين
16.36%	23.29%	20.46%	26.86%	8.91%	12.02%	الشركة السورية الوطنية للتأمين
24.03%	21.82%	32.07%	28.76%	16.22%	14.26%	الشركة الكويتية للتأمين
16.49%	25.34%	22.81%	32.79%	9.97%	12.60%	الشركة المتحدة للتأمين

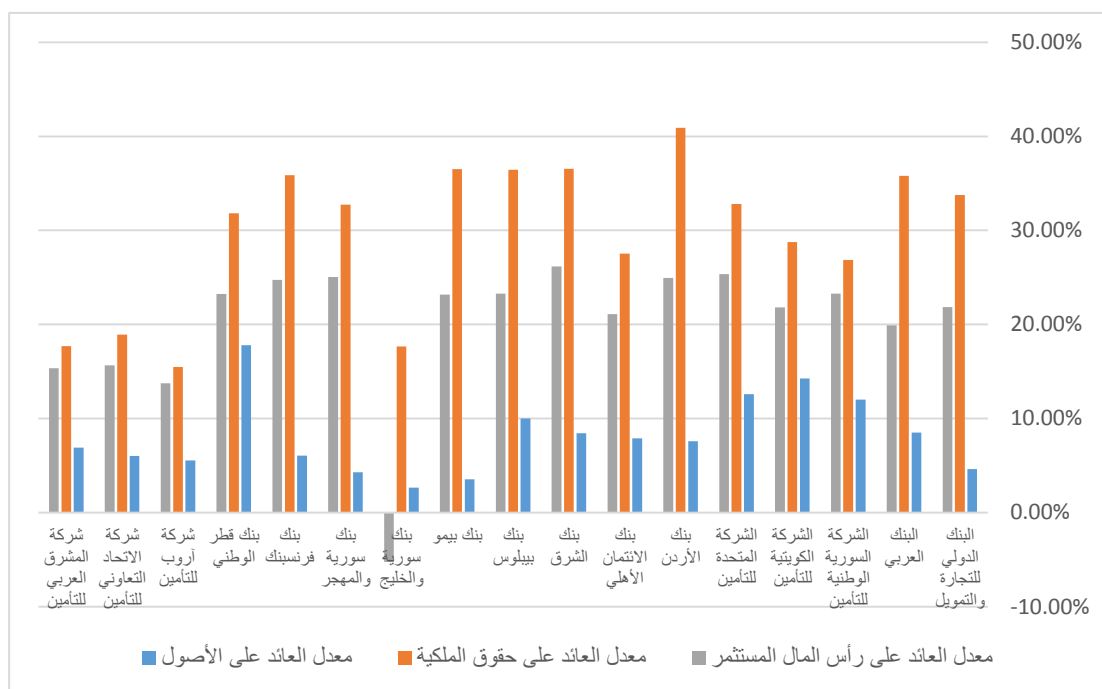
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

من حيث (معدل العائد على الأصول) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (معدل العائد على الأصول) في فترة الدراسة كان لدى (بنك قطر الوطني) بمتوسط (17.8)، بينما الأدنى كان (بنك سورية والخليج) بمتوسط (2.65).

من حيث (معدل العائد على حقوق الملكية) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (معدل العائد على حقوق الملكية) في فترة الدراسة كان لدى (بنك الأردن) بمتوسط (40.8)، بينما الأدنى كان في (بنك سورية والخليج) بمتوسط (17.6).

من حيث (معدل العائد على رأس المال المستثمر) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (معدل العائد على رأس المال المستثمر) كان في (بنك الشرق) بمتوسط (26.1)، بينما الأدنى كان في (بنك سورية والخليج) بمتوسط (5.2).

الشكل (2) معدل العائد لمؤشر الربحية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022



المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

- دراسة نسب السيولة خلال فترة الدراسة (2015-2022)

الجدول (5) الدالات الإحصائية لنسب السيولة لعينة الدراسة بين منشآت التأمين والبنوك

نسبة السيولة السريعة		نسبة السيولة السريعة		نسبة التداول		نسبة الجاهزية النقدية
Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	
0.133	0.694	0.098	1.098	0.098	1.099	البنك الدولي للتجارة والتمويل
0.207	0.453	0.304	1.089	0.305	1.093	البنك العربي
0.231	0.626	0.117	1.061	0.116	1.064	بنك الأردن
0.322	0.788	0.152	1.124	0.151	1.132	بنك الائتمان الأهلي
0.286	0.618	0.177	1.103	0.176	1.107	بنك الشرق
0.488	1.046	0.260	1.478	0.261	1.481	بنك بيلوس
0.247	0.620	0.167	0.899	0.167	0.902	بنك بيمو
0.177	0.452	0.153	0.938	0.153	0.941	بنك سورية والخليج
0.083	0.516	0.167	0.954	0.167	0.955	بنك سورية والمهجر
0.190	0.483	0.127	0.906	0.131	0.912	بنك فرنسبنك
0.154	0.388	0.913	2.173	0.916	2.179	بنك قطر الوطني
0.196	0.342	0.096	1.421	0.100	1.433	شركة أروب للتأمين
0.101	0.329	0.200	1.211	0.197	1.230	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين
0.128	0.294	0.102	1.489	0.107	1.519	شركة المشرق العربي للتأمين
0.155	0.539	0.487	1.870	0.487	1.871	الشركة السورية الوطنية للتأمين
0.562	0.715	0.654	2.546	0.653	2.550	الشركة الكويتية للتأمين
0.204	0.260	0.315	1.482	0.314	1.505	الشركة المتحدة للتأمين

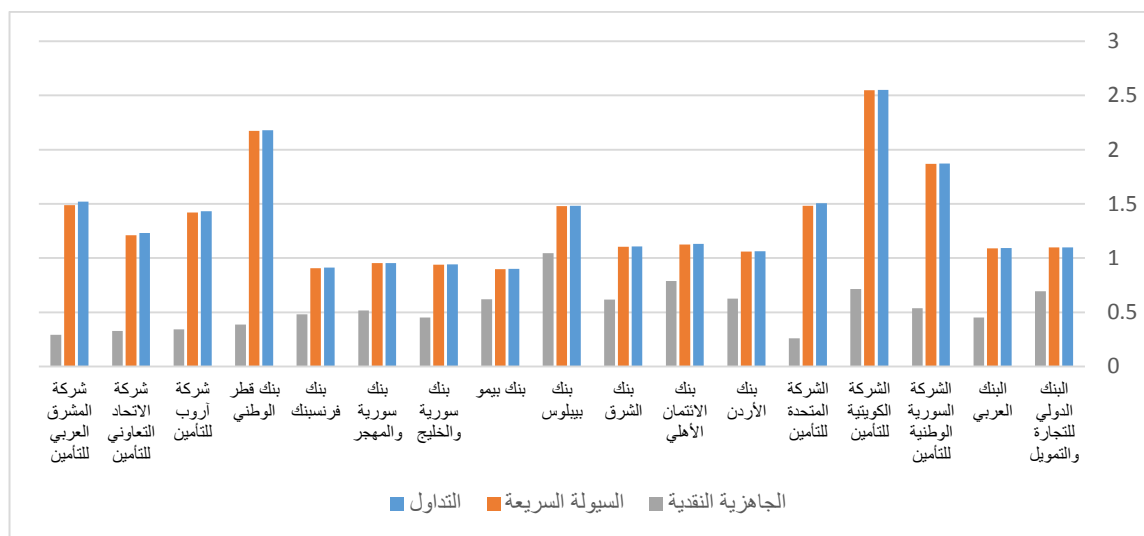
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

من حيث (التداول) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (التداول) في فترة الدراسة كان لدى (بنك قطر الوطني) بمتوسط (2.1)، بينما الأدنى كان (بنك بيمو) بمتوسط (0.90).

من حيث (السيولة السريعة) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (السيولة السريعة) في فترة الدراسة كان لدى (الشركة الكويتية للتأمين) بمتوسط (2.54)، بينما الأدنى كان في (بنك الأردن) بمتوسط (1.06).

من حيث (الجاهزية النقدية) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (الجاهزية النقدية) كان في (بنك بيبيلوس) بمتوسط (1.0)، بينما الأدنى في (شركة المشرق العربي للتأمين) بمتوسط (0.29).

الشكل (3) أعلى وأدنى قيمة للسيولة لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022



المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

دراسة نسب الرافعة المالية خلال فترة الدراسة (2015-2022)

الجدول رقم (6) الدالات الإحصائية لنسب الرافعة المالية لعينة الدراسة بين منشآت التأمين والبنوك

نسبة المديونية		نسبة المديونية إلى حقوق الملكية		نسبة تغطية الفوائد		
Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	
0.051	0.849	2.205	6.110	5.654	6.814	البنك الدولي للتجارة والتمويل
0.093	0.715	1.189	2.840	15.292	10.573	البنك العربي
0.047	0.751	0.672	3.131	8.490	7.700	بنك الأردن
1.064	1.097	1.154	2.784	10.706	9.777	بنك الائتمان الأهلي
0.089	0.711	1.213	2.782	5.357	5.153	بنك الشرق
0.105	0.655	1.003	2.155	14.134	11.731	بنك بيبيلوس
0.025	0.879	1.505	7.486	4.508	5.259	بنك بيمو
0.054	0.908	26.233	20.475	7.787	4.833	بنك سورية والخليج
0.054	0.836	2.221	5.724	13.981	11.234	بنك سورية والمهجر
0.057	0.782	1.261	3.861	5.571	5.879	بنك فرنسبنك
0.040	0.266	0.076	0.366	58.174	49.238	بنك قطر الوطني
0.024	0.589	0.153	1.443	1.179	2.353	شركة أروب للتأمين
0.113	0.577	0.561	1.494	0.665	1.219	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين
0.026	0.574	0.143	1.357	1.060	2.219	شركة المشرق العربي للتأمين
0.091	0.498	0.326	1.042	0.807	2.051	الشركة السورية الوطنية للتأمين
0.069	0.361	0.178	0.582	7.304	7.400	الشركة الكويتية للتأمين
0.141	0.552	0.889	1.472	3.465	3.750	الشركة المتحدة للتأمين

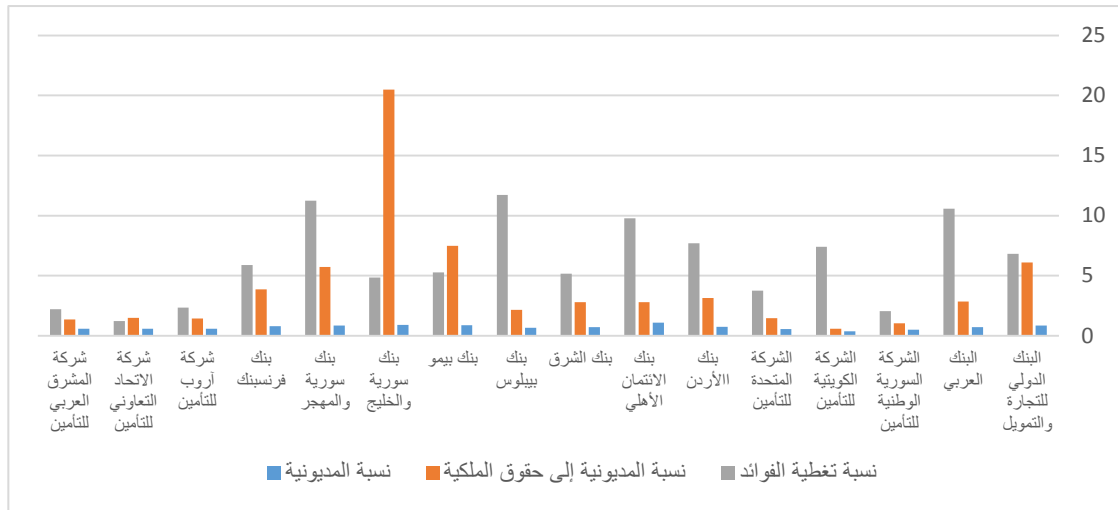
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

من حيث (نسبة المديونية) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (نسبة المديونية) في فترة الدراسة كان لدى (بنك الائتمان الأهلي) بمتوسط (1.09)، بينما الأدنى كان (بنك قطر الوطني) بمتوسط (0.577).

من حيث (نسبة المديونية إلى حقوق الملكية) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (نسبة المديونية إلى حقوق الملكية) في فترة الدراسة كان لدى (بنك سورية والخليج) بمتوسط (20.4)، بينما الأدنى كان في (بنك قطر الوطني) بمتوسط (0.366).

من حيث (نسبة تغطية الفوائد) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (نسبة تغطية الفوائد) كان في (بنك قطر الوطني) بمتوسط (49.2)، بينما الأدنى في (شركة الاتحاد التعاوني للتأمين) بمتوسط (1.2).

الشكل (4) نسب التغطية لمؤشر الرافعة المالية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022



المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

- دراسة نسب الربحية خلال فترة الدراسة (2015-2022)

الجدول (7) الدالات الإحصائية لنسب الربحية لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022

معدل العائد على رأس المال المستثمر		معدل العائد على حقوق الملكية		معدل العائد على الأصول		العام
Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	
13.509%	31.517%	20.591%	42.905%	6.699%	9.589%	2015
11.060%	28.534%	16.014%	38.695%	6.648%	10.002%	2016
16.809%	-10.860%	21.678%	-11.713%	4.170%	-2.736%	2017
37.689%	-6.881%	27.360%	-3.335%	4.101%	0.879%	2018
9.457%	6.283%	10.541%	6.403%	2.900%	1.954%	2019
11.385%	54.893%	29.017%	87.115%	10.886%	21.633%	2020
10.117%	41.639%	18.941%	59.064%	8.285%	17.241%	2021
4.616%	16.451%	6.981%	19.020%	3.842%	6.771%	2022

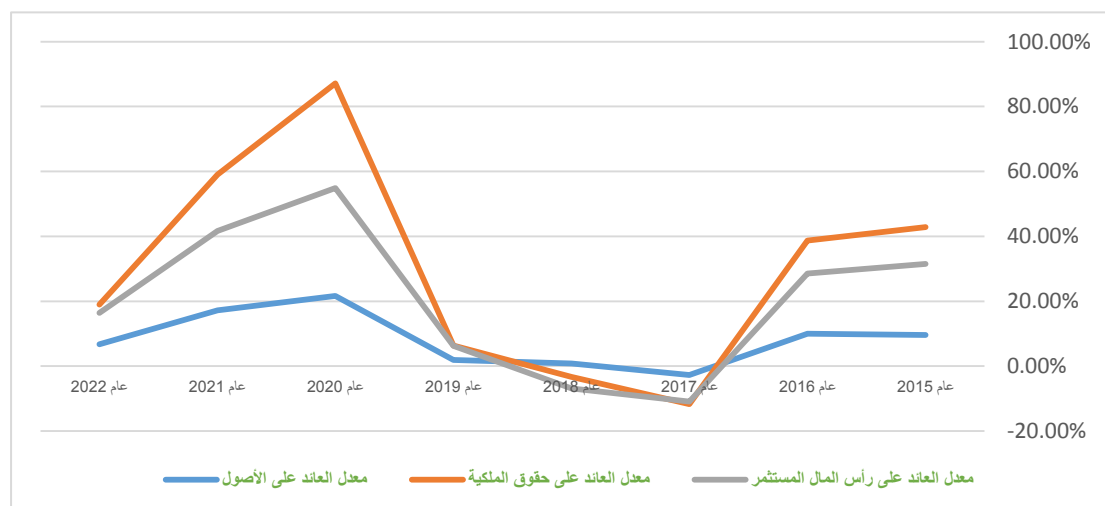
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

من حيث (معدل العائد على الأصول) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (معدل العائد على الأصول) في فترة الدراسة كان في عام (2020) بمتوسط (21.6)، بينما الأدنى كان في عام (2017) بمتوسط (-2.7).

من حيث (معدل العائد على حقوق الملكية) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (معدل العائد على حقوق الملكية) في فترة الدراسة كان في عام (2020) بمتوسط (87.1)، بينما الأدنى كان في عام (2017) بمتوسط (-11.7).

من حيث (معدل العائد على رأس المال المُستثمر) يبيّن الجدول أن أعلى قيمة لمؤشّر (معدل العائد على رأس المال المُستثمر) في فترة الدّراسة كان في عام (2020) بمتوسط (54.8)، بينما الأدنى كان في عام (2018) بمتوسط (-10.8).

الشّكل (5) أعلى وأدنى قيمة لنسب الرّبحيّة لعينة الدّراسة خلال الفترة 2022-2015



المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

دراسة نسب السيولة خلال فترة الدّراسة (2022-2015)

الجدول (8) الدّالات الإحصائيّة لنسب السيولة لعينة الدّراسة خلال الفترة 2022-2015

نسبة السيولة السّريعة		نسبة السيولة السّريعة		نسبة التّداؤل		العام
Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	
0.1592	0.3961	0.7152	1.3169	0.7170	1.3242	2015
0.2179	0.4346	0.5198	1.3250	0.5211	1.3323	2016
0.2475	0.4595	0.4422	1.2812	0.4425	1.2892	2017
0.1835	0.4159	0.5013	1.2411	0.5040	1.2512	2018
0.1378	0.4668	0.3563	1.2273	0.3607	1.2352	2019
0.3189	0.6906	0.5430	1.4261	0.5433	1.4319	2020
0.4357	0.7185	0.5902	1.4818	0.5895	1.4891	2021
0.4374	0.7298	0.7460	1.4491	0.7465	1.4580	2022

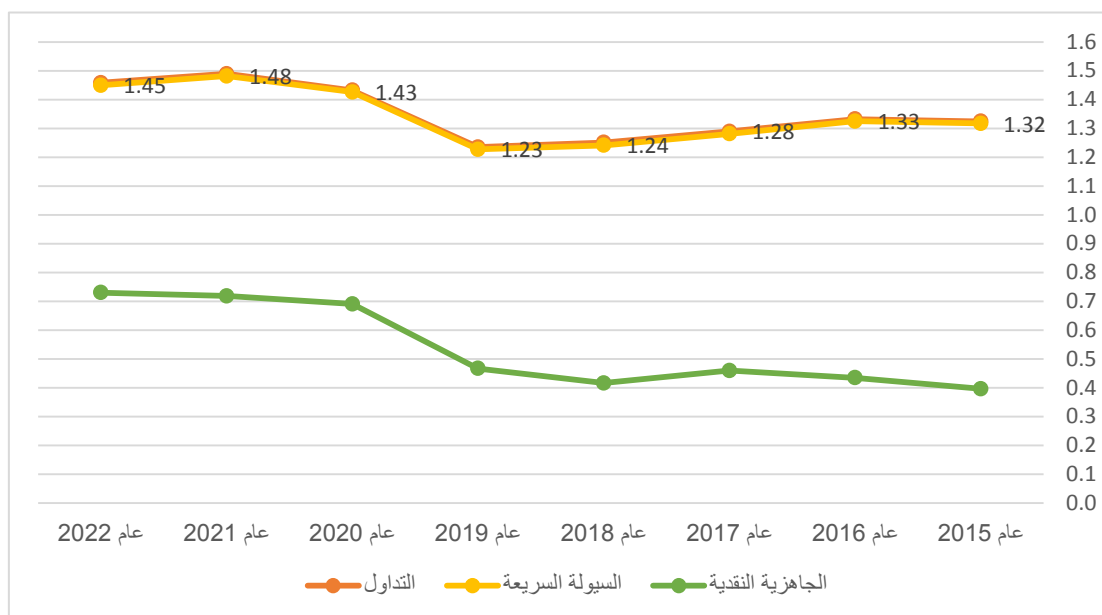
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

من حيث (نسبة التّداؤل) يبيّن الجدول أن أعلى قيمة لمؤشّر (نسبة التّداؤل) في فترة الدّراسة كان في عام (2021) بمتوسط (1.48)، بينما الأدنى كان في عام (2019) بمتوسط (1.23).

من حيث (نسبة السيولة السّريعة) يبيّن الجدول أن أعلى قيمة لمؤشّر (نسبة السيولة السّريعة) في فترة الدّراسة كان في عام (2021) بمتوسط (1.48)، بينما الأدنى كان في عام (2019) بمتوسط (1.22).

من حيث (نسبة الجاهزية النقدية) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (نسبة الجاهزية النقدية) في فترة الدراسة كان في عام (2022) بمتوسط (0.729)، بينما الأدنى كان في عام (2015) بمتوسط (0.39).

الشكل (6) أعلى وأدنى قيمة لنسب السيولة لعينة الدراسة خلال الفترة 2022-2015



المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

- دراسة نسب الزايفة المالية خلال فترة الدراسة (2022-2015)

الجدول (9) الدالات الإحصائية لنسب الزايفة المالية لعينة الدراسة خلال الفترة 2022-2015

نسبة تغطية الفوائد		نسبة المديونية إلى حقوق الملكية		نسبة المديونية		العام
Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	Std.Dev	Mean	
12.142	8.221	3.836	4.248	0.211	0.694	2015
14.540	9.584	3.525	3.527	0.188	0.669	2016
4.449	-0.890	6.494	4.642	0.188	0.693	2017
0.805	1.314	19.403	8.018	0.760	0.871	2018
0.814	1.498	2.527	3.488	0.177	0.695	2019
29.015	19.480	1.951	2.411	0.184	0.623	2020
32.690	23.858	1.683	2.137	0.177	0.612	2021
5.359	6.196	1.682	2.168	0.188	0.602	2022

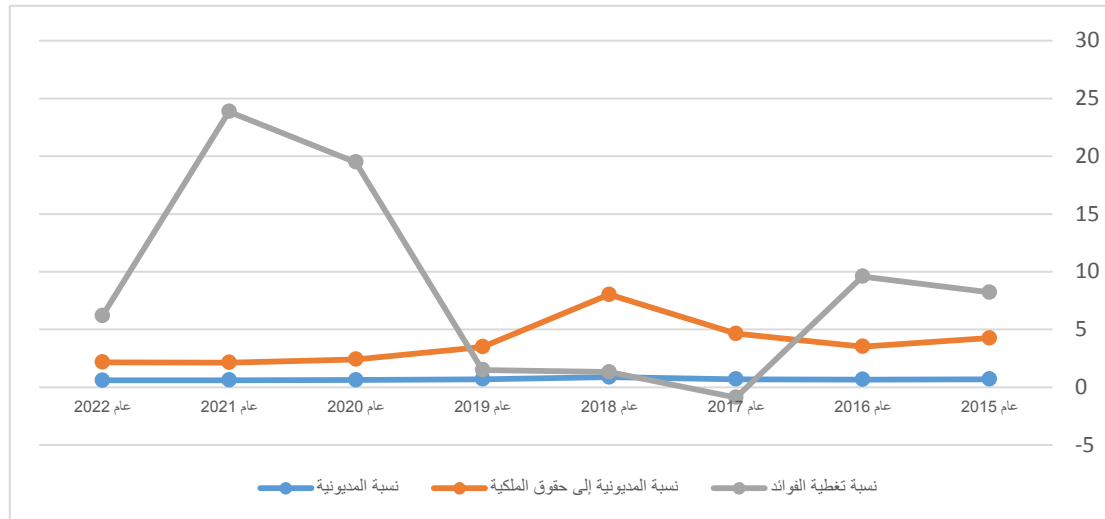
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

من حيث (نسبة المديونية) يبين الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر (نسبة المديونية) في فترة الدراسة كان في عام (2019) بمتوسط (0.695)، بينما الأدنى كان في عام (2021) بمتوسط (0.177).

من حيث (نسبة المديونية إلى حقوق الملكية) يبيّن الجدول أنّ أعلى قيمة لمؤشّر (نسبة المديونية إلى حقوق الملكية) في فترة الدّراسة كان في عام (2018) بمتوسط (8.01)، بينما الأدنى كان في عام (2021) بمتوسط (2.1).

من حيث (نسبة تغطية الفوائد) يبيّن الجدول أنّ أعلى قيمة لمؤشّر (نسبة تغطية الفوائد) في فترة الدّراسة كان في عام (2021) بمتوسط (23.8)، بينما الأدنى كان في عام (2017) بمتوسط (-0.8).

الشّكل (7) أعلى وأدنى قيمة لنسب الرّافعة الماليّة لعينة الدّراسة خلال الفترة 2022-2015



المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

مقارنة (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الزافعة المالية) بين منشآت التأمين والبنوك.

تم اجراء مقارنة بين قيم (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الزافعة المالية) لدى منشآت التأمين والبنوك خلال الفترة المدروسة باستخدام independent t test من أجل المقارنة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (10) مقارنة النسب لدى عينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022

النتيجة	Sig	Std. Deviation	Mean	Type	
توجد فروق وهي لصالح شركات التأمين	0.000	0.473	1.169	البنوك	نسبة التداول
		0.563	1.679	منشآت التأمين	
توجد فروق وهي لصالح شركات التأمين	0.000	0.472	1.165	البنوك	نسبة السيولة السريعة
		0.569	1.664	منشآت التأمين	
توجد فروق وهي لصالح البنوك	0.000	0.299	0.609	البنوك	نسبة الجاهزية النقدية
		0.308	0.410	منشآت التأمين	
لا توجد فروق	0.328	0.101	0.074	البنوك	معدل العائد على الأصول
		0.096	0.092	منشآت التأمين	
لا توجد فروق	0.111	0.430	0.334	البنوك	معدل العائد على حقوق الملكية
		0.222	0.226	منشآت التأمين	
لا توجد فروق	0.652	0.318	0.208	البنوك	معدل العائد على رأس المال المستثمر
		0.170	0.185	منشآت التأمين	
توجد فروق وهي لصالح البنوك	0.000	0.368	0.768	البنوك	نسبة المديونية
		0.117	0.526	منشآت التأمين	
توجد فروق وهي لصالح البنوك	0.003	9.222	5.270	البنوك	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية
		0.553	1.238	منشآت التأمين	
توجد فروق وهي لصالح البنوك	0.012	22.506	11.673	البنوك	نسبة تغطية الفوائد
		3.847	3.183	منشآت التأمين	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

من حيث (نسبة التداول) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (نسبة التداول) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (1.16)، ولدى (شركات التأمين) (1.67)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.000) تدلّ على وجود فارق جوهري بين قيم (نسبة التداول) وبين (البنوك وشركات التأمين)، وهذه الفروق لصالح شركات التأمين.

من حيث (نسبة السيولة السريعة) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (نسبة السيولة السريعة) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (1.16)، ولدى (شركات التأمين) (1.66)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.000) تدلّ على وجود فارق جوهري بين قيم (نسبة السيولة السريعة) وبين (البنوك وشركات التأمين)، وهذه الفروق لصالح شركات التأمين.

من حيث (نسبة الجاهزية النقدية) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (نسبة الجاهزية النقدية) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (0.60)، ولدى (شركات التأمين) (0.41)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.000) تدلّ

على وجود فارق جوهري بين قيم (نسبة الجاهزية النقدية) وبين (البنوك وشركات التأمين)، وهذه الفروق لصالح البنوك.

من حيث (معدل العائد على الأصول) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (معدل العائد على الأصول) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (0.07)، ولدى (شركات التأمين) (0.09)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.328) تدلّ على عدم وجود فارق جوهري بين قيم (معدل العائد على الأصول) وبين (البنوك وشركات التأمين).

من حيث (معدل العائد على حقوق الملكية) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (معدل العائد على حقوق الملكية) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (0.33)، ولدى (شركات التأمين) (0.22)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.111) تدلّ على عدم وجود فارق جوهري بين قيم (معدل العائد على حقوق الملكية) وبين (البنوك وشركات التأمين).

من حيث (معدل العائد على رأس المال المستثمر) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (معدل العائد على رأس المال المستثمر) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (0.20)، ولدى (شركات التأمين) (0.18)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.652) تدلّ على عدم وجود فارق جوهري بين قيم (معدل العائد على رأس المال المستثمر) وبين (البنوك وشركات التأمين).

من حيث (نسبة المديونية) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (نسبة المديونية) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (0.7620)، ولدى (شركات التأمين) (0.52)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.000) تدلّ على وجود فارق جوهري بين قيم (نسبة المديونية) وبين (البنوك وشركات التأمين) وهو لصالح البنوك.

من حيث (نسبة المديونية إلى حقوق الملكية) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (نسبة المديونية إلى حقوق الملكية) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (5.2)، ولدى (شركات التأمين) (1.2)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.000) تدلّ على وجود فارق جوهري بين قيم (نسبة المديونية إلى حقوق الملكية) وبين (البنوك وشركات التأمين) وهو لصالح البنوك.

من حيث (نسبة تغطية الفوائد) يبين الجدول أن قيمة المؤشر (نسبة تغطية الفوائد) في فترة الدراسة لدى (البنوك) (11.6)، ولدى (شركات التأمين) (3.1)، والدلالة الإحصائية (Sig=0.000) تدلّ على وجود فارق جوهري بين قيم (نسبة تغطية الفوائد) وبين (البنوك وشركات التأمين) وهو لصالح البنوك.

-إجراء اختبار التّوزع الطّبيعيّ للبيانات، وكانت النتائج التّالية:

الجدول (11) التّوزع الطّبيعيّ للمتغيّرات/الدّراسة خلال الفترة 2015-2022

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test									
نسبة تغطية الفوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكيّة	نسبة المديونيّة	معدّل العائد على رأس المال المستثمر	معدّل العائد على حقوق الملكيّة	معدّل العائد على الأصول	نسبة الجاهزية التّقديّة	نسبة السّيوّلة السّريّة	نسبة التّداول	
136	136	136	136	136	136	136	136	136	N
8.66	3.83	0.68	0.20	0.30	0.08	0.54	1.34	1.35	Mean
18.56	7.62	0.32	0.27	0.37	0.10	0.31	0.56	0.56	Std. De
0.272	0.320	0.210	0.107	0.088	0.108	0.129	0.163	0.157	Absolute
0.265	0.257	0.210	0.043	0.087	0.108	0.129	0.163	0.157	Positive
-0.272	-0.320	-0.114	-0.107	-0.088	-0.092	-0.084	-0.130	-0.127	Negative
0.672	0.810	0.860	0.697	0.888	0.588	0.629	0.663	0.857	Test Statistic
.066 ^a	.070 ^a	.090 ^a	.092 ^a	.111 ^a	.050 ^a	.062 ^a	.057 ^a	.077 ^a	Asymp. Sig. (2-tailed)
a. Test distribution is Normal.									

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات برنامج spss25

حيث يظهر الجدول (11) أن البيانات تتبع التّوزع الطّبيعي حسب sig.

2-3- تحليل واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: PH1.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التّدقيق (570) في تحسين ربحية المنشأة.

تمّ تطبيق معادلة الانحدار لإيجاد علاقة التأثير بين اعتماد (معيار التّدقيق (570)) (الاستمراريّة) خلال فترة الدّراسة وتحسين ربحية المنشأة عيّنة الدّراسة (البنوك، وشركات التّأمين)

الجدول (12) دالات علاقات الارتباط والتّفسير بين المتغيّر المستقلّ (الاستمراريّة) وربيّة المنشأة

Model Summary				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.25170	0.624	0.627	0.792 ^a	1
a. Predictors: (Constant), 570) (معيار التّدقيق الدّوليّ) (الاستمراريّة) ISA				

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 79.2%، ولدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريباً 62.7 %، أي إن المتغير المستقل (الاستمرارية) في هذا النموذج استطاع أن يفسر 62.7% من التغيرات الحاصلة في التابع (ربحية المنشأة) (Y) والباقي يُعزى لعوامل أخرى.

الجدول (13) تحليل التباين للنموذج المقترح

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000 ^b	225.411	14.280	1	14.280	Regression	1
		0.063	134	8.489	Residual	
			135	22.770	Total	
a. Dependent Variable: نسب الربحية						
b. Predictors: (Constant), 570) (معيار التدقيق الدولي)ISA الاستمرارية						

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

ويظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F=225.4$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig}=0.000$)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. ما يؤكد وجود القوة التفسيرية للنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج ككل ذو الدلالة المعنوية.

الجدول (14) الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وربحية المنشأة

Coefficients ^a						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	11.441		0.044	0.503	(Constant)	1
0.000	15.014	0.792	0.003	0.047	الاستمرارية	
a. Dependent Variable: نسب الربحية						

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (الاستمرارية) يؤثر في التابع ربحية المنشأة بحدود 0.04 وهو ذو دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t، حيث دالة المعنوية $\text{sig}<0.05$ وقيمتها $\text{sig}=0.000$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{(الاستمرارية) } (0.04) + 0.503 = \text{ربحية المنشأة}$$

ويلاحظ أن التأثير إيجابي. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، حيث (يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (570) في تحسين ربحية المنشأة).

الفرضية الثانية: PH2.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (570) في تحسين سيولة المنشأة.

تم تطبيق معادلة الانحدار لإيجاد علاقة التأثير بين اعتماد (معيار التدقيق (570)) (الاستمرارية) خلال فترة الدراسة وتحسين سيولة المنشأة عينة الدراسة (البنوك، وشركات التأمين)

الجدول (15) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (الاستمرارية) وسيولة المنشأة

Model Summary				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
21.64704	0.172	0.178	0.422 ^a	1
a. Predictors: (Constant), 570) (معيار التدقيق الدولي)				

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 42.2%، ولدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 17.8 %، أي إن المتغير المستقل (الاستمرارية) في هذا النموذج استطاع أن يفسر 17.8% من التغيرات الحاصلة في التابع (سيولة المنشأة) (Y)، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (16) تحليل التباين للنموذج المقترح

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	29.056	13615.6	1	13616	Regression
		468.6	134	62792	Residual
			135	76407	Total
a. Dependent Variable: نسب السيولة					
b. Predictors: (Constant), 570) (معيار التدقيق الدولي)					

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

ويظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F=29.0$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig}=0.000$)، وهي أصغر من معنوية الدلالة

القياسية $\text{sig}=0.05$ ، ما يؤكد وجود القوة التفسيرية للنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج ككل ذو دلالة معنوية.

الجدول (17) الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وسيولة المنشأة

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.668	0.429		3.781	1.623	(Constant)
0.000	5.390	0.422	0.270	1.457	الاستمرارية

a. Dependent Variable: نسب السيولة

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

ومن خلال الجدول نجد أنّ بعد المتغير المستقل (الاستمرارية) يؤثر في التابع (سيولة المنشأة) بحدود 1.45، وهو ذو دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t، حيث دالة المعنوية $\text{sig}<0.05$ ، وقيمتها $\text{sig}=0.000$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{(الاستمرارية)} = 1.62 + (1.45) \text{ سيولة المنشأة}$$

ويلاحظ أن التأثير إيجابي. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل حيث (يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (570) في تحسين سيولة المنشأة).

الفرضية الثالثة: PH3.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (570) في تحسين الرافعة المالية للمنشأة.

تم تطبيق معادلة الانحدار لإيجاد علاقة التأثير بين اعتماد (معيار التدقيق (570) (الاستمرارية) خلال فترة الدراسة وتحسين الرافعة المالية للمنشأة عينة الدراسة (البنوك، وشركات التأمين)

الجدول (18) الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الزايفة المالية (المنشأة)

Model Summary				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
6.03537	0.113	0.119	.345 ^a	1
a. Predictors: (Constant), 570) (مقياس التدقيق الدولي) (الاستمرارية) (مصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25)				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 34.5%، ولدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 11.9%، أي إن المتغير المستقل (الاستمرارية) في هذا النموذج استطاع أن يفسر 11.9% من التغيرات الحاصلة في التابع (تحسين الزايفة المالية للمنشأة) (Y)، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (19) تحليل التباين للنموذج المقترح

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	18.156	661.343	1	661.343	Regression
		36.426	134	4881.051	Residual
			135	5542.394	Total
a. Dependent Variable: نسب الزايفة المالية					
b. Predictors: (Constant), 570) (مقياس التدقيق الدولي) (الاستمرارية) (مصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25)					

ويظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F=18.1$ ، ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig}=0.000$)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. ما يؤكد وجود القوة التفسيرية للنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج ككل ذو دلالة معنوية.

الجدول (20) الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الزايفة المالية للمنشأة

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.652	0.452		1.054	0.477	(Constant)
0.000	4.261	0.345	0.075	0.321	الاستمرارية
a. Dependent Variable: نسب الزايفة المالية					
المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25					

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (الاستمرارية) يؤثر في التابع تحسين الرافعة المالية للمنشأة بحدود 0.32، وهو ذو دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t، حيث دالة المعنوية $\text{sig}=0.000$ ، وقيمتها $\text{sig}<0.05$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{(الاستمرارية)} = 0.47 + (0.32) \text{ تحسين الرافعة المالية للمنشأة}$$

وبلاحظ أن التأثير إيجابي. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، حيث (يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (570) في تحسين الرافعة المالية للمنشأة).

الفرضية الرئيسة: PH.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (570) في تحسين الأداء المالي المنشأة.

تم تطبيق معادلة الانحدار لإيجاد علاقة التأثير بين اعتماد (معيار التدقيق (570)) (الاستمرارية) خلال فترة الدراسة وتحسين الأداء المالي للمنشأة عينة الدراسة (البنوك، وشركات التأمين)

الجدول (21) الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الأداء المالي المنشأة

Model Summary				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
7.76589	0.221	0.227	.477 ^a	1
a. Predictors: (Constant), 570 (معيار التدقيق الدولي)				

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 47.7%، ولدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 22.7%، أي إن المتغير المستقل (الاستمرارية) في هذا النموذج استطاع أن يفسر 22.7% من التغيرات الحاصلة في التابع (تحسين الأداء المالي للمنشأة) (Y)، والباقي يُعزى الى عوامل أخرى.

الجدول (22) تحليل التباين للنموذج المقترح

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.000 ^b	39.369	2374.336	1	2374.336	Regression	1
		60.309	134	8081.412	Residual	
			135	10456	Total	
a. Dependent Variable: الأداء المالي						
b. Predictors: (Constant), 570)ISA (معيار التّدقيق الدّولى)						

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

ويظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F=39.3$ ، ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig}=0.000$)، وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. ما يؤكد وجود القوة التفسيرية للنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج ككل ذو دلالة معنوية

الجدول (23) الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (الاستمرارية) وتحسين الأداء المالي للمنشأة

Coefficients ^a						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.524	0.640		1.356	0.868	(Constant)	1
0.000	6.275	0.477	0.097	0.608	مقياس التدقيق الدولي (ISA 570) الاستمرارية	
a. Dependent Variable: الأداء المالي						

المصدر: بناءً على نتائج برنامج spss25

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (الاستمرارية) يؤثر في التابع تحسين الأداء المالي للمنشأة بحدود 0.608، وهو ذو دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t، حيث دالة المعنوية $\text{sig}<0.05$ ، وقيمتها $\text{sig}=0.000$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{(الاستمرارية)} = 0.86 + (0.60) \text{ تحسين الأداء المالي للمنشأة}$$

ويلاحظ أن التأثير إيجابي. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل حيث (يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة).

2-4- مناقشة الفرضيات:

2-4-1- الفرضية الرئيسة للدراسة:

PH.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة.

2-4-2- الفرضيات الفرعية للبحث:

PH1.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين ربحية المنشأة.

PH2.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) ISA في تحسين سيولة المنشأة.

PH3.1- لا يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) ISA في تحسين الرافعة المالية للمنشأة.

الفرضية	النتيجة	التبرير
الرئيسية	رفض فرضية العدم	يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة
الأولى	رفض فرضية العدم	يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الربحية في المنشأة
الثانية	رفض فرضية العدم	يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين السيولة في المنشأة
الثالثة	رفض فرضية العدم	يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الرافعة المالية للمنشأة

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. وجود دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الأداء المالي للمنشأة لدى كل من قطاع البنوك وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويرجع تفسير ذلك إلى التزام مدقق الحسابات بتتبع وملاحظة كل المؤشرات المالية التي حددها المعيار (570) في مرحلة إجراء الاختبارات التحليلية أثناء إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المرتبطة بها. أي إن العلاقة طردية بين المتغيرين، حيث كلما التزم المدقق بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) انعكس ذلك في تحسين الأداء المالي للمنشأة.
2. وجود دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الربحية لدى قطاع البنوك وشركات التأمين، حيث كانت أعلى نسبة لمعدل العائد على الأصول لدى بنك قطر الوطني بمتوسط 17,8%، ويرجع ذلك إلى ملاحظة المدقق لمؤشرات الشك التي تضمنها المعيار (570)، وهي الخسائر التشغيلية المتكررة، وتأخير توزيع الأرباح أو توقفها وطلب المدقق من الإدارة وضع خطط مقترحة لمعالجتها ومدى مناسبة تلك الخطط. أي إن العلاقة طردية، حيث كلما التزم المدقق بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) انعكس ذلك في تحسين ربحية المنشأة.
3. يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين السيولة لدى كل من قطاع البنوك وشركات التأمين، ويرجع السبب في ذلك أن المعيار ألزم مدقق الحسابات بمراجعة كل المشاكل التي تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة والتي قد تسبب لها نقصاً في السيولة نظراً لأهمية السيولة في سير العمل ضمن المنشأة، حيث كانت أعلى قيمة لمؤشر السيولة السريعة لدى الشركة الكويتية للتأمين بمتوسط 2,54. أي إن العلاقة طردية حيث كلما التزم المدقق بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) انعكس ذلك في تحسين سيولة المنشأة.
4. يوجد دور لمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) في تحسين الزايفة المالية لدى قطاع البنوك وشركات التأمين، ويفسر ذلك بأن المعيار (570) أكد على مدقق الحسابات ضرورة مراجعة هيكل التمويل في المنشأة لمعرفة مدى التوازن بين كل من الأموال الخاصة والأموال المقترضة لتجنب الوصول لدرجة المخاطرة العالية، حيث تبين من الدراسة التحليلية أن أعلى قيمة لمؤشر المديونية كان لدى بنك الائتمان الأهلي بمتوسط 1,09. أي إن العلاقة طردية،

فكلما التزم المدقق بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (570) انعكس ذلك في تحسين الرافعة المالية للمنشأة.

التوصيات:

1. التوسع في المؤشرات المستخدمة في تحديد مخاطر الاستمرارية، حيث ركزنا في دراستنا على الجانب المالي، لكن توجد مؤشرات تشغيلية أيضاً تؤثر في الاستمرارية.
2. المتابعة المستمرة لتحسين الأداء المالي وزيادة جودة الإفصاح عن أي أحداث أو ظروف قد تنير الشك حول استمرارية المنشأة، والشفافية في البيانات المالية وتفعيل نظام الحوكمة.
3. التشديد على المدقق للالتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية، فيما يتعلق برأيه حوله الاستمرارية فمن الممكن أن يتجنب المدقق بعض القضايا المهمة فيما يتعلق بالاستمرارية وإعطاء رأي لا يناسب الوضع المالي الموجود، حتى يستمر مع عملائه.
4. ضرورة زيادة الوعي لدى الإدارة والمدققين بأن الإفصاح عن أي مشكلة مالية تؤثر في الاستمرارية يمكن أن يسهم في إيجاد حل لها قبل تفاقم الوضع المالي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1. القرآن الكريم. سورة المجادلة. الآية 11.
2. الحكيم، سليمان. (2017). تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية. دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع. سورية.
3. الذنبيات، علي. (2015). كتاب تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية. الجامعة الأردنية. كلية الأعمال. قسم المحاسبة. دار وائل. الطبعة 5.
4. المعايير الدولية للتقرير المالي ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. إصدار عام (2023) ط5. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. السعودية.
5. المغربي، محمد الفاتح. (2022). كتاب التحليل المالي. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. الطبعة (1). مصر.
6. الصيرفي، محمد. (2014). كتاب التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية. دار الفجر للنشر والتوزيع. الطبعة (1). مصر.
7. حمزة، محي الدين. (2017). كتاب أساسيات التحليل المالي. الأردن. عمان. دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع. الطبعة (1).
8. عبد الغفار، محمد رزاق. عبد الغفار، عماد سيد. ثابت، عادل. كامل، محمود. (2021). إعداد وتحليل التقارير المالية. جامعة القاهرة-كلية التجارة.
9. عبد الصادق، أسامة. (2022). كتاب المراجعة الاستراتيجية والإدارية والتحليلية. جامعة بني سويف. كلية التجارة. الطبعة (1).
10. معايير التدقيق الدولية. (2023). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين. ط2. الرياض. السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية.
11. هلال، عبد الله. سامي، محمد. بيومي، سعد. (2019). كتاب التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء. جامعة الإسكندرية. كلية التجارة.
12. هلال، عبد الله. عبد الرحيم، رضا. (2023). كتاب التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء. جامعة الإسكندرية. كلية التجارة.
13. العامري، سعود. الصباح، عبد الستار. الجنابي، سعد. (2021). كتاب أساسيات الإدارة المالية الحديثة. دار غيداء للنشر والتوزيع. الطبعة (1). الأردن.

رسائل ماجستير ودكتوراه:

1. أبو عون، رائد خالد. (2018). التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وأثره في تقييم كفاءة الأداء المالي - دراسة حالة على البنك العربي الإسلامي الدولي. رسالة ماجستير. جامعة الزرقاء. الأردن.
2. الحنش، أسعد إبراهيم. (2017). أثر المصاريف على الاستمرارية في مؤسسات التمويل الصغرى غير الربحية الأردنية. رسالة ماجستير. جامعة عمان العربية. كلية الأعمال. الأردن.
3. الجبارية، كحيلي. (2015). دور إستراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي. - دراسة حالة. رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر الجزائر.
4. العنزي، فهد (2014). أثر المرونة الإستراتيجية في جودة الأداء المؤسسي-دراسة تطبيقية على منشأة الطيران الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
5. الهاجري، فهد راشد (2016). أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت-كلية ادارة المال والاعمال.
6. الأمين، أحمد الطيب. (2022). الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي واستمرارية المنشآت-دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه. جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. السودان.
7. الحمد، رنا. (2022). أثر استخدام تكاليف الجودة على تحسين الأداء المالي في منشآت الصناعات الدوائية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. كلية الأعمال. الأردن.
8. الجنابي، فالح. (2020). أثر هيكل التمويل في الأداء المالي للشركات دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2008 - 2019. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد. العراق.
9. الزعبي، إياد. (2022). أثر متطلبات تقييم الاستمرارية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (570) في إجراءات التدقيق التحليلية - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق-كلية الاقتصاد. سورية.
10. المفتي، فرح. (2023). أثر استخدام مؤشر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الأداء المالي-دراسة تحليلية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق-كلية الاقتصاد. سورية.
11. أم كلثوم، أولاد البركة. سمية، بن عيسى. (2016). دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة-دراسة حالة. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة أحمد دراية أدرار. الجزائر.

12. بشرى، العمري. حنان، ماني. (2018) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة-دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج -كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر.
13. بشرى، عزوز. رمزي، قراس. (2019). مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
14. بلغالي، عائشة. (2017). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت. رسالة ماجستير. جامعة قصادي مرياح ورقلة. الجزائر.
15. حسن، أحلام. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر على الأداء المالي للشركة-دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير. جامعة عين شمس - كلية التجارة.
16. حمدان، مروة. (2022). دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمصارف العامة في سورية -دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق. سورية.
17. حمدان، حسام عيسى. (2014). أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية-دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط-كلية الأعمال. الأردن.
18. جودت، عماد. (2021). تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي والاستمرارية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570). رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأدنى-كلية العلوم الاقتصادية والإدارية. العراق.
19. غزال، رقية. (2015). أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-حالة البنك الوطني الجزائري-. رسالة ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
20. محمد الأغوات، توفيق. (2015). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية. رسالة ماجستير. جامعة الاسراء-كلية العلوم الإدارية والمالية. الأردن.
21. ملياني، آمنة. عزيزي، فتيحة. (2017). دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة-دراسة حالة. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.

أبحاث ومقالات علمية:

1. إبراهيم، أحمد كمال. (2021). مدى ملائمة معيار المراجعة الدولي 570 المعدل لسنة 2015 لدعم أداء مراقبي الحسابات لمسؤولياتهم بشأن الاستمرارية في ظل تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)-دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد (22). العدد (3). مصر.

2. أحمد، راميار. (2022). تقييم الأداء المالي وفق معيار التدقيق الدولي 570 -دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. المجلة الجامعية لجامعة نورو. المجلد (11). العدد (2). العراق.
3. أحمد، خالد. (2020) نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة المضافة للبنوك الخليجية- دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4). العدد(3). مصر.
4. التميمي، جمانة. (2022) دور المؤشرات المالية في حكم المدقق الخارجي على جودة الأرباح واستمرارية المنشأة -دراسة تحليلية على قائمة التدفق النقدي للمنشأة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (18). العدد(60). جزء(1). العراق.
5. التميمي، جمانة. (2022). انعكاسات تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم الاستمرارية للشركة من قبل المدقق المالي-دراسة استطلاعية. مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد (17). العدد (67). العراق.
6. الجبلي، عبد العظيم. سمير، وليد. الأشقر، أحمد. كارم، عيد. (2021). آليات مقترحة للحد من التداعيات السلبية لجائحة covid-19 على الأداء المهني لمراجعي الحسابات ودعم الحكم المهني حول قدرة المنشأة على الاستمرارية-دراسة ميدانية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5). العدد (1). مصر.
7. الجبلي، وليد. (2020). آثار انتشار جائحة كورونا (COVID-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها -دراسة ميدانية-. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. المجلد (2). العدد (1). الجزء (2). مصر.
8. الدنون، أسامة (2022). دور المراجعة المستدامة في تحسين الأداء المالي للمنشآت - دراسة تطبيقية على المنشآت ذات المسؤولية المجتمعية بمحافظة دمياط. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. المجلد(4)، العدد(3). مصر.
9. السرطاوي، عبد الفتاح. حسان، عادل. (2019). التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمنشآت المساهمة الصناعية في فلسطين، دراسة حالة منشآت الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. المجلد (4). العدد (2). الجزائر.
10. الساعدي، علاء عبد الحسين. هادي، علي مجاهد (2016). العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والمخاطرة النظامية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الدراسات العلوم الإدارية. المجلد (34). ملحق (1). الأردن.
11. الشوري، عمرو. الغندور، محمد. (2020). إطار مقترح لتحقيق التكامل بين أسلوب تحليل النظم وتقنيات التدقيق عن البيانات بهدف دعم المراجع الخارجي لاكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم

- المالية والتقرير عن استمرارية المنشأة-دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. المجلد (1). العدد (1). مصر.
12. الأمين، ماهر. (2016). مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570 دراسة ميدانية في البيئة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (38). العدد (4). سورية.
13. الأخضر، لقلطي. (2016). مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للمراجعة رقم 570 الخاص بالاستمرارية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية. المجلد (2). العدد (25). الجزائر.
14. المرشدي، عباس. (2018) استعمال نموذج (SHERRORD) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق، بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية. مجلة بابل العلوم مجلة بابل العلوم المصرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية، مجلد (26). العدد (1). العراق.
15. بحري، علي. (2018). تحليل الأداء بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد (17). العدد (35). الجزائر.
16. عبد القيوم محمد، عبد المنعم. جبريل علي، أبو عبيدة. (2020). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية -أسواق الأوراق المالية " الخرطوم، الإمارات، دبي. المجلة العربية للنشر العلمي. العدد (21). الأردن.
17. حامد، محمد. إبراهيم، عماد الدين. عبد الجليل، محمد. (2021). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين الأداء المالي -دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية-. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية. المجلد (17). العدد (1). جامعة أم درمان الإسلامية. السودان.
18. حاوي، ايمان. (2019) تأثير متطلبات استمرارية الأعمال في الأداء المستدام للمنظمة باعتماد إستراتيجية إدارة المخاطر-دراسة حالة في شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز المحدودة / البصرة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد (3). العدد (6). فلسطين.
19. حسن، رفاء. (2020) العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد (7). العدد (2). الجزائر.
20. حنان، بوميسة. (2021). دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار حسب المعيار الدولي للتدقيق 570. مجلة ربحان للنشر العلمي. العدد (11). الجزائر.
21. خلادي، عبد الغني. هزلة، أنيس. (2018). مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الميادين الاقتصادية. المجلد (1). العدد (1). جامعة الوادي. الجزائر.

22. دره، عمر. التيجاني، محمد. اليافعي، سالم. (2018) ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها في أداء الشركات البتروكيمياوية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد (2). العدد (6). فلسطين.
23. رافع، نور الدين. (2022). تقاطعات أهمية المؤشرات المالية والتشغيلية عند المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد (10). العدد (2). الجزائر.
24. رحاحلة، نادين. النسور، بلال. (2019). دور عوامل النجاح للموازنات التخطيطية في تحسين الأداء المالي للمنظمات الخاصة العاملة في قطاع الاتصالات في الأردن لعام 2013-2015. المجلة العربية للإدارة. المجلد (39). العدد (2). الأردن.
25. رشيد، ناظم. كوثر، بشرى. (2018). تأثير استخدام العصف الذهني في ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم استمرارية المنشأة. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (8). العدد (2). العراق.
26. سلمان، محمد. الصفار، سهام. (2023) نسب السيولة والربحية المشتقة من كشف التدفق النقدي ودورها في تقييم استمرارية الوحدة وفق معيار التدقيق الدولي 570 دراسة تحليلية في مصرف الخليج التجاري. مجلة كلية التراث الجامعية. العدد (35). العراق.
27. سليمان رشوان، عبد الرحمن محمد. (2018). دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد (5). العدد (2). الجزائر.
28. علي، نيفين. (2021). أثر القدرة الإدارية وخصائص مراقب الحسابات ومنشأته على العلاقة بين جهد المراجعة ودقة رأيه بشأن الاستمرارية دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5). العدد (3). مصر.
29. عبد الرحيم، رضا. (2020). أثر التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (570) المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قرارى الاستثمار ومنح الائتمان. -دراسة تجريبية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4). العدد (2). مصر.
30. عبد العزيز، غريب. (2021). معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID-19) مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد (22). العدد (2). الجزء (2). مصر.
31. عبد الرحمن، نجلاء. الحمياني، منيرة. (2021). أثر رأس المال العامل على ربحية المنشآت المساهمة السعودية دراسة تطبيقية على قطاع منشآت إنتاج الأغذية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد (5). العدد (7). فلسطين.

32. علي حسن، دينا. (2021). أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المعدل اضمحلال قيمة الأصول في ظل جائحة كورونا (Covid-19) على تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار-دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد (22). العدد (2). مصر.
33. عوجه، حسنين. (2021). تأثير ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في استمرارية المصارف - بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد. المجلد (17). العدد (3).
34. عيسى، جميل. يوسف، علي. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي لدى شركات التأمين-دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين-للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (45). العدد (4). سورية.
35. فرج، هاني. (2021). دراسة واختبار أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مدقق الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5). العدد (3). مصر.
36. كاظم، علي. عودة، فاطمة. (2022). المقارنات المرجعية ودورها في تقييم الأداء المالي وتحديد استمرارية الشركة في البيئة العراقية-دراسة تحليلية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية. المجلد (2). العدد (8). العراق.
37. كريم، علي. (2016). فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن النّعث المالي في المنشآت العامة -دراسة تطبيقية في المنشأة العامة للإسمنت الجنوبية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (6). العدد (2). العراق.
38. محمد، موفق. ميرزا، سمير. (2020). تقويم إجراءات مراقب الحسابات للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية على وفق معايير التدقيق الدولية -دراسة تحليلية. مجلة كلية الكوت الجامعية للعلوم الإنسانية. المجلد (1). العدد (1). العراق.
39. محمد تولا، ياسر صلاح. (2016). أثر المراجعة الداخلية حسب المخاطر في تحسين الأداء المالي في المنشآت العامة. مجلة الفكر المحاسبي. المجلد (20). العدد (1). مصر.
40. محمد علي، نهى. (2022). دراسة واختبار العلاقة بين معدل النمو المستدام والأداء المالي والتشغيلي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من منظور محاسبي. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (6). العدد (3). مصر.
41. معوض، أحمد هشام. أبو زيد، عيد محمود. (2020). قياس مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي في ظل تطبيق معايير الدولية للتقرير المالي -أدلة من بيئة الأعمال السعودية-. مجلة جامعة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4). العدد (3). مصر.

42. مشابط، نعمة. (2020) أثر جودة المراجعة الخارجية على سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (4)، العدد (2). مصر.

43. مصطفى حسن، حنان. (2021). أثر تطبيق الحوسبة السحابية على مدى تقرير المراجع عن استمرارية المنشأة في النشاط. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. المجلد (5). العدد (3). مصر.

44. يونس، محمد. عبد الله، حسين. (2021). أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي. المجلد (25). العدد (1). مصر.

45. يوزباشي، هلا. الأمين، ماهر. (2015). إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع -دراسة حالة على منشأة مراجعة وطنية-مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (37). العدد (5). سورية.

مواقع الإنترنت:

1. موقع هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية. <https://www.scfms.sy/>
2. موقع "الباحثون السوريون". <https://www.syr-res.com/article/20045.html>
3. نقابة المهن المالية والمحاسبية السورية <https://www.safap.org.sy/allnews/visit/13733>

المراجع الأجنبية:

1. Aronsson, Jonathan. Granstedt, Adam(2021). **A Qualitative Look into Auditor's Going Concern Assessment.** Master thesis. Jönköping university.
2. Achraf A Seyam, & Sharon Brickman. (2016). The new requirements relating to going concern evaluation and disclosure provide a critical improvement to the financial statements taken as a whole. **International Journal of Business & Economic Development**, 4(1), 15–20.
3. Ali, Gihan.(2021):The Predictive Role of Auditor Going Concern Opinion and Auditor Characteristics in Corporate Bankruptcy: Evidence From Firms Listed on the Egyptian Stock Exchange. **Alexandria Journal of Accounting Research**. Issue2, Vol. 5.
4. Amami,I. Triani,N,N,A.(2021) The Effect of Audit Delay, Fee Audit, Leverage, Litigation, Size and Company Age on Going Concern Audit Opinion. **Jurnal Akuntansi Unesa**. Vol 10, No 1
5. Averio, Thomas.(2021) The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion– a study in manufacturing firms in Indonesia. **Asian Journal of Accounting**. Vol. 6 No. 2.

6. Aryantika, Ni, P. and Rasmini, N.K. (2015), "Profitabilitas, leverage, prior opinion dan Kompetensi auditor pada opini audit going concern. **E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana**. Vol. 11 No. 2.
7. Bayudi, N. and Wirawati, N.G.P. (2017), "Faktor-faktor Yang Memengaruhi Pemberian opini audit going concern", **E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana**, Vol. 19 No. 1.
8. Bava ,F. di Trana ,M ,G(2019): ISA 570: Italian Auditors' and Academics' Perceptions of the Going Concern Opinion. **Australian Accounting Review**. No. 88 Vol. 29 Issue 1.
9. Burke, Qing., Convery, Amanda., & Skaife, Hollis. (2015). " Government Contracting and the Continuation as a Going Concern. **Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2388989>**.
10. Bradbury,M. Fargher,N. Potter,B. Taylor,S.(2022) Going Concern Uncertainty: What Do Firms Disclose. **Australian Accounting Review**. No. 102 Vol. 32.
11. Cahyani,A,K. Triani N,N,A.(2023): The Influence of Debt Restructuring, Previous Year's Audit Opinion, Leverage, Liquidity, Company Age, And Audit Lag on Going Concern Opinion. **Jurnal Penelitian Ekonomi dan Akuntansi** . Volume 8. No.2.
12. Dura, J. and Nuryanto, M. (2015), "Pengaruh debt default, Kualitas audit, opini audit Tahun Sebelumnya, dan audit lag Terhadap opini audit going concern pada Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia (BEI)", **Jurnal Magister Akuntansi Trisakti (e-Journal)**, Vol. 2 No. 2.
13. Ibrahim, R., & Zulaikha. (2021). Analisis Pengaruh Audit Tenure, Audit Lag, Opinion Shopping, Liquidity, Leverage dan Debt Default terhadap Pengungkapan Opini Audit Going Concern. **Diponegoro Journal of Accounting**.
14. Kountur ,R.,& Aprilia mL,(2020). "A Factor Analysis of Corporate Financial Performance: Prospect for New Dimension".**ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives**.
15. Horvathova, Jarmila. Mokrisova ,Martina.,& Vrablikova ,Maria(2021). Benchmarking—A Way of Finding Risk Factors in Business Performance. **Journal of Risk and Financial Management Article**.
16. Liargovas, P, & Skandalis, K.,(2017). Factor affecting firm's financial performance. The Case of Greece. University of Peloponnese. pp186. <https://ideas.repec.org/p/uop/wpaper/0012.html>
17. Mashkoor, Saoud (2020) "**Analysis Of Financial Statements**" Second Edition,. <https://studylib.net/doc/25459811/#>
18. Mayndarto,E,C.(2022) The effect of audit Quality and Company's financial Condition on going concern audit opinin at The Regional Public

- Accounting office of DKI Jakarta. **Jurnal Manajemen dan Bisnis**. Vol. 11, No. 1
19. Mukhtaruddin. Pratama,H. Meutia,I.(2018) Financial Condition, Growth, Audit Quality and Going Concern Opinion: Study on Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange. **Journal of Accounting, Business and Finance Research**. Vol. 2, No.1.
 20. Nurmala, Meisnawati, Trang (2020). Auditor Client Tenure, Company Growth, Auditor Reputation, Leverage, and Opinion Audit Going Concern: Empirical Evidence From Indonesian Manufacturing Companies, **Economics and Accounting Journal**, Vol. 3, No. 3.
 21. Putri,R,L. Lambut,A,K Eko Wahyono,E. Agus Hari Hadi,A,H.) (2022)Factors Influencing Auditors' going concern opinion. **The International Journal of Accounting and Business Society**. Vol. 30, No. 3.
 22. Rakatenda, G.N. and Putra, I.W. (2016), “Opini audit going concern dan Faktor-Faktor Yang Memengaruhinya”, **E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana**, Vol. 16 No. 2.
 23. Ryu, T. G., Clifton, G., & Roh, C.-Y. (2019). The effect of profitability and liquidity on audit opinions: An empirical analysis. **Journal of Finance and Accountancy**, vol25,
 24. Salawu,R,O. Oladejo, T,M. Inneh,E,G (2017)Going concerned and audit opinion of the Nigerian banking industry. **Accounting & Taxation** Vol. 9, No. 1.
 25. Seyam,A. Brickman,Sh.(2016) The new requirements relating to going concern evaluation and disclosure provide a critical improvement to the financial statements taken as a whole. **International Journal of Business and Economic Development** Vol. 4 No 1.
 26. Simamora, R.A. and Hendarjatno (2019), “The effects of audit client tenure, audit lag, opinion shopping, liquidity ratio, and leverage to the going concern audit opinion”, **Asian Journal of Accounting Research**, Vol. 4 No. 1.
 27. Triani,N,N,A. Satyawan,M,D, Yanthi,M,D.(2017) Determining The Effectiveness of Going Concern Audit Opinion by ISA 570. **Asian Journal of Accounting Research**. 29 – 35.
 28. Tyas, Kresna(2018).Faktor-Faktor Yang Mempengaruhi Opini Audit Going Concern Pada Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar Di BEI Tahun 2013-2015. **Simki-Economic** Vol. 02 No. 03.
 29. Widiatami,A,K, Tanzil,N,D. Irawadi,C. Nurkhin,A.(2020) Audit Committee’s Role in Moderating the Effect of Financial Distress Towards Going Concern Audit Opinion. **International Journal of Financial Research** Vol. 11, No. 4;

30. Widhiastuti,N,L,P Kumalasari,P,D.(2022). opini audit going concern dan faktor-faktor Penyebabnya. **Jurnal Studi Akuntansi dan Keuangan**. Vol. 5(1) .
31. Yuliyani, N.M.A. and Erawati, N.M.A. (2017), “Pengaruh financial distress, Profitabilitas, leverage, dan Likuiditas pada opini audit going concern. **E-Jurnal Akuntansi Universitas Udayana**, Vol. 19 No. 2.
32. Zawaira, T. and Mutenheri,E. (2014). The Association between Working Capital Management and Profitability of nonfinancial Companies Listed on the Zimbabwe Stock Exchange. **International Journal of Research In Social Sciences**. 3 (8).

الملاحق

الملحق رقم (1) التَّسَبُّبُ المَالِيَّةُ (السَّيُولَةُ وَالرَّيْحِيَّةُ وَالرَّافَعَةُ المَالِيَّةُ) لِبَنْكِ بِيْلُوس

بنك بيلوس											
السنة	درجة الاستمرارية	نوعها	التداول	السيولة السريعة	الجاهزية النقدية	معزل العائد على الأصول	معزل العائد على حقوق الملكية	معزل العائد على رأس المال المستثمر	نسبة المديونية	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسب الرافعة المالية
2015	11.99604084	جيدة	1.295222	1.292132	0.480279	8.860%	58.181%	30.921%	0.803656	4.093112	4.955529113
2016	16.42781194	جيدة	1.611853	1.605467	0.775305	9.340%	38.553%	21.921%	0.711048	2.460784	6.190666432
2017	15.83005739	جيدة	1.464332	1.459788	1.048669	1.427%	4.413%	3.713%	0.669431	2.025084	1.855335612
2018	11.07294263	جيدة	1.131561	1.128521	0.744166	1.505%	5.380%	5.084%	0.712731	2.481061	1.489363735
2019	11.38717945	جيدة	1.220354	1.219075	0.653424	1.165%	4.328%	3.851%	0.720325	2.575585	1.798672548
2020	21.17191483	جيدة جداً	1.479227	1.47498	1.144561	25.706 %	95.947%	60.547%	0.603549	1.522377	24.36548903
2021	22.97150774	جيدة جداً	1.809869	1.807106	1.757233	24.962 %	69.163%	47.047%	0.514272	1.058767	41.07368563
2022	19.48519533	جيدة	1.838883	1.833388	1.763374	7.149%	15.583%	13.271%	0.505487	1.02219	12.11547405

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (2) التَّسَبُّبُ المَالِيَّةُ (السَّيُولَةُ وَالرَّيْحِيَّةُ وَالرَّافَعَةُ المَالِيَّةُ) لِبَنْكِ بِيْمُو السَّعُودِي الْفَرَنْسِي

بنك بيمو السعودي الفرنسي											
السنة	درجة الاستمرارية	نوعها	التداول	السيولة السريعة	الجاهزية النقدية	معزل العائد على الأصول	معزل العائد على حقوق الملكية	معزل العائد على رأس المال المستثمر	نسبة المديونية	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسب الرافعة المالية
2015	5.634639889	جيدة	0.948725	0.941354	0.435636	3.882%	44.097%	29.005%	0.895098	8.136929	5.524395579
2016	5.887411052	جيدة	0.977848	0.972516	0.39181	4.405%	43.699%	29.027%	0.878957	7.261534	6.898670743
2017	4.706603737	متدنية	0.941564	0.937055	0.455897	-0.834%	-7.469%	-5.950%	0.889767	8.07166	0.493847159
2018	3.570560321	متدنية	0.853332	0.850221	0.437864	0.919%	9.649%	7.248%	0.900097	9.009703	1.992738762
2019	3.766332864	متدنية	0.847317	0.846143	0.497464	0.839%	8.686%	7.245%	0.901613	9.16397	1.547764078
2020	9.677380808	جيدة	0.962856	0.961982	0.851651	6.604%	81.008%	49.013%	0.885212	7.711732	6.648749612
2021	13.03133095	جيدة	1.133836	1.132106	0.979755	9.309%	89.136%	51.004%	0.841248	5.299141	14.71454359
2022	3.341927056	متدنية	0.551714	0.549419	0.910453	3.314%	23.166%	18.791%	0.839585	5.233832	4.248574486

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (3) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)

بنك الائتمان الأهلي											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
السنة	درجة الاستمرارية	نوعها	التداول	السيولة السريعة	الجاهزية النقدية	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	نسبة المديونية	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة تغطية الفوائد
2015	9.403670486	جيدة	1.011338	1.00582	0.628487	7.426%	46.007%	37.403%	0.801461	4.036782	5.760170458
2016	13.91464222	جيدة	1.168334	1.150971	0.779864	10.823%	51.883%	41.196%	0.737283	2.806374	11.85317435
2017	8.292652009	جيدة	1.119398	1.104914	0.476372	-2.927%	-12.583%	-	0.781984	3.586816	-1.457507985
2018	6.305337976	جيدة	0.882363	0.871937	0.525756	0.950%	4.594%	4.490%	0.788367	3.725153	1.667716058
2019	8.37281682	جيدة	1.061894	1.059619	0.560353	1.011%	4.550%	4.300%	0.765092	3.256981	1.810090598
2020	15.04373138	جيدة	1.164636	1.160132	0.784667	16.128%	81.790%	57.871%	0.721642	2.592491	19.38142815
2021	22.04971705	جيدة جداً	1.352408	1.348514	1.3518	19.517%	70.071%	51.808%	0.623342	1.654926	30.58042631
2022	16.3323676	جيدة	1.295695	1.289658	1.193099	6.567%	19.030%	17.369%	0.621966	1.645264	8.617265713

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (4) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك الأردن

بنك الأردن											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
السنة	درجة الاستمرارية	نوعها	التداول	السيولة السريعة	الجاهزية النقدية	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	نسبة المديونية	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة تغطية الفوائد
2015	5.228060345	جيدة	0.862057	0.857919	0.284816	11.813%	77.224%	49.923%	0.787971	3.716331	4.834881039
2016	10.57923225	جيدة	1.093448	1.089862	0.404343	15.807%	63.827%	45.235%	0.673307	2.06098	7.453513867
2017	5.026440494	جيدة	1.031159	1.028083	0.488	-8.263%	-29.586%	-32.644%	0.76203	3.202211	-1.409489712
2018	7.95274773	جيدة	1.040747	1.035521	0.700302	-0.913%	-4.078%	-3.547%	0.780807	3.562198	0.849404043
2019	6.504533597	جيدة	0.967593	0.965578	0.537966	0.494%	2.356%	2.328%	0.787656	3.709336	1.606554028
2020	16.72382645	جيدة	1.187988	1.185522	0.878741	23.250%	116.143%	65.816%	0.683726	2.160762	21.12040961
2021	15.86387302	جيدة	1.223329	1.221254	0.919067	13.771%	77.604%	55.910%	0.752274	3.054175	19.90443881
2022	11.2201489	جيدة	1.103935	1.102507	0.790961	4.620%	23.669%	16.382%	0.781716	3.581186	7.236365567

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (5) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك العربي

البنك العربي											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية القوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
6.347652	3.501928	0.777873	35.116%	54.973%	9.578%	0.219851	0.760694	0.764271	متدنية	3.517736633	2015
9.035668693	2.565755	0.719554	33.920%	49.646%	11.154%	0.277496	0.901938	0.905663	جيدة	6.735905598	2016
-2.753264661	3.458201	0.775694	-28.830%	-29.990%	-7.913%	0.454821	0.896925	0.899779	متدنية	3.456650784	2017
-0.217118456	4.182852	0.807056	-15.750%	-16.147%	-3.389%	0.438152	0.78689	0.788867	متدنية	2.706038235	2018
1.208783508	4.334596	0.812544	1.257%	1.635%	0.329%	0.307736	1.050454	1.051287	جيدة	5.454025829	2019
17.12795673	1.726369	0.633212	69.850%	134.619%	29.527%	0.525141	1.500863	1.503945	جيدة	19.51390169	2020
45.0524384	1.447275	0.591382	46.616%	70.664%	21.330%	0.519735	1.398551	1.404262	جيدة	17.55977523	2021
8.782177989	1.503946	0.60063	16.960%	20.915%	7.556%	0.882054	1.418099	1.42351	جيدة	15.79292734	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (6) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك الدولي للتجارة والتمويل

البنك الدولي للتجارة والتمويل											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية القوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
1.002772478	9.100375	0.904004	0.145%	0.240%	0.024%	0.623078	0.989456	0.990278	جيدة	6.666759169	2015
6.609630574	7.733354	0.888406	21.760%	50.541%	4.635%	0.840445	1.092638	1.093637	جيدة	10.86137957	2016
2.653736877	7.46922	0.88402	8.677%	14.185%	1.568%	0.746705	1.056562	1.057463	جيدة	9.312292213	2017
1.858261831	7.749032	0.888819	5.448%	7.935%	0.875%	0.614619	1.02442	1.025756	جيدة	7.800114789	2018
3.077687019	5.735978	0.855928	21.048%	27.991%	3.516%	0.565329	0.997029	0.997602	جيدة	7.810368678	2019
14.2334633	3.909352	0.798808	57.513%	89.235%	12.608%	0.893131	1.201069	1.201708	جيدة	16.34546658	2020
15.14237563	3.936007	0.803482	42.249%	58.577%	9.250%	0.748669	1.187726	1.188795	جيدة	15.68638211	2021
9.930753887	3.246081	0.77002	17.937%	21.363%	4.579%	0.521945	1.235977	1.237728	جيدة	13.19053761	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (7) النسب الماليّة (السّيوّلة والربحية والرافعة المالية) لبنك الشرق

بنك الشرق											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الفوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
4.627706369	3.066628	0.754096	49.545%	66.562%	12.309%	0.40398	0.955451	0.964005	جيدة	7.790390029	2015
8.181355487	1.52883	0.60456	37.942%	50.126%	15.869%	0.4369	1.084059	1.086959	جيدة	10.5512154	2016
-1.768959809	2.765371	0.734422	-17.084%	-16.052%	-4.634%	0.464147	1.018529	1.030027	جيدة	5.667454036	2017
0.251517033	4.324557	0.812191	4.032%	4.102%	0.758%	0.356028	0.968018	0.973199	جيدة	5.028175959	2018
0.843801468	4.67213	0.823699	10.871%	13.552%	2.233%	0.492398	0.923114	0.923638	جيدة	5.555063675	2019
9.347447959	2.586041	0.721141	59.590%	91.233%	17.464%	0.752468	1.143814	1.145622	جيدة	13.62623858	2020
14.27713963	1.904501	0.655707	48.790%	65.509%	16.989%	0.863976	1.35288	1.354639	جيدة	16.73037916	2021
5.460707687	1.407317	0.5846	15.683%	17.331%	6.626%	1.172493	1.378842	1.381186	جيدة	16.06047702	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (8) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك سورية والخليج

بنك سورية والخليج											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الفوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
2.093344064	14.17456	0.9341	31.748%	48.424%	2.243%	0.484751	0.788326	0.793278	متدنية	3.060813132	2015
1.912436096	13.50451	0.931056	17.467%	24.983%	1.531%	0.578564	0.864131	0.869287	متدنية	4.941781024	2016
-0.595921945	28.0763	0.965608	-56.228%	-81.165%	-4.649%	0.667105	0.877449	0.878523	متدنية	4.285861079	2017
0.52003903	82.68007	0.98805	-148.844%	-102.122%	-2.469%	0.517843	0.795965	0.797751	متدنية	2.232904261	2018
0.54061731	7.657019	0.884487	-8.220%	-15.567%	-0.983%	0.613913	0.895661	0.897329	جيدة	5.286766084	2019
22.8533191	5.441429	0.844755	50.284%	144.517%	13.024%	0.304068	1.217378	1.221572	جيدة	11.48759306	2020
8.485188463	6.030239	0.857757	49.230%	94.454%	9.126%	0.210462	1.119241	1.120738	جيدة	8.06435575	2021
2.858721822	6.239406	0.861867	22.671%	27.823%	3.374%	0.239311	0.94561	0.946851	متدنية	4.347561521	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (9) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك سورية والمهجر

بنك سورية والمهجر											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الفوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
7.754078323	9.027371	0.900273	44.715%	57.796%	4.472%	0.530638	1.040142	1.040597	جيدة	8.1352648	2015
8.457271685	7.844997	0.886942	35.278%	42.933%	3.996%	0.420824	0.972054	0.972715	جيدة	6.345029601	2016
0.979448642	7.402586	0.880989	-3.533%	-3.480%	-0.421%	0.539517	0.969236	0.970234	جيدة	6.319142587	2017
2.839447371	6.299677	0.863008	8.277%	8.651%	1.135%	0.557612	1.008856	1.009226	جيدة	7.175050313	2018
0.994316892	4.545099	0.819661	0.886%	0.919%	0.160%	0.446488	1.081836	1.082753	جيدة	7.107068993	2019
21.38839116	4.125373	0.804892	57.450%	80.813%	11.231%	0.684466	1.095991	1.097336	جيدة	11.8566959	2020
41.79265292	3.15763	0.759478	48.283%	64.157%	11.641%	0.482982	0.893761	0.89489	جيدة	8.177447633	2021
5.666912025	3.390817	0.772252	8.951%	10.037%	2.173%	0.469319	0.573774	0.575957	متدنية	1.711008824	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (10) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك فرنسبنك

بنك فرنسبنك											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الفوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
6.213530639	5.572329	0.847847	45.584%	63.667%	7.335%	0.247869	0.919591	0.932417	جيدة	5.765374915	2015
7.817349499	3.577135	0.781523	41.434%	58.124%	9.723%	0.349465	1.111654	1.123538	جيدة	9.433698944	2016
-1.217001544	3.951171	0.798028	-20.860%	-19.988%	-4.462%	0.565707	1.010287	1.022947	جيدة	6.465643783	2017
1.099326607	4.582241	0.82086	1.059%	1.074%	0.192%	0.351835	0.890168	0.900431	متدنية	3.773181641	2018
1.187170796	5.448616	0.844928	1.860%	2.029%	0.320%	0.30842	0.894771	0.895085	متدنية	3.120856521	2019
14.09210182	2.803186	0.737063	68.981%	108.498%	18.495%	0.60497	0.935537	0.935945	جيدة	9.951124574	2020
12.9349399	2.714892	0.730813	42.699%	54.837%	11.585%	0.745234	0.787377	0.788273	جيدة	7.879367845	2021
4.905897171	2.23835	0.691201	17.114%	18.775%	5.300%	0.688834	0.69466	0.696445	جيدة	5.313975618	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (11) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لبنك قطر الوطني

بنك قطر الوطني											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الفوائد	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
52.6540845	0.262198	0.207732	35.310%	44.218%	28.690%	0.572878	3.818552	3.829507	ممتازة	36.59549759	2015
64.30379835	0.282755	0.220428	33.027%	40.060%	26.018%	0.582341	3.029046	3.038632	ممتازة	26.1089543	2016
-17.13653911	0.374894	0.272671	-17.136%	-15.917%	-12.578%	0.478396	2.317198	2.324787	جيدة	15.32988345	2017
2.02615962	0.423883	0.297695	0.808%	0.829%	0.580%	0.474144	2.504658	2.510771	جيدة	18.94937045	2018
3.539601082	0.501207	0.333869	2.404%	2.479%	1.626%	0.255643	1.479609	1.482846	جيدة	12.7906572	2019
128.1687206	0.350509	0.259538	64.482%	96.538%	48.211%	0.245739	1.241884	1.245927	ممتازة	26.2407428	2020
137.5503746	0.351308	0.259976	49.870%	67.258%	37.247%	0.251505	1.481086	1.486724	ممتازة	29.47377966	2021
22.79502714	0.380828	0.275797	17.241%	19.196%	12.685%	0.241969	1.50872	1.514162	ممتازة	26.08217929	2022

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك.

الملحق رقم (12) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لمنشأة السورية الوطنية للتأمين

المنشأة السورية الوطنية للتأمين											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الأقساط	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
2.02054	1.32689	0.57024	32.544%	36.419%	13.986%	0.47869	1.3729	1.3736	جيدة	13.09185481	2015
1.9619	1.27539	0.56051	24.283%	26.517%	10.672%	0.3842	1.442	1.4426	جيدة	12.69466726	2016
1.25666	1.29884	0.565	4.755%	4.677%	2.068%	0.59385	1.5668	1.5677	جيدة	13.29614391	2017
1.15757	1.32469	0.56984	5.044%	5.140%	2.170%	0.38311	1.6462	1.6472	جيدة	13.12176379	2018
1.78223	1.03283	0.50808	15.834%	16.978%	7.789%	0.56596	1.833	1.8345	جيدة	16.68163116	2019
2.32126	0.92954	0.48174	50.953%	62.525%	26.407%	0.55899	1.961	1.9623	جيدة جداً	21.0720211	2020
2.13264	0.64312	0.3914	38.071%	46.580%	23.170%	0.47961	2.3517	2.3526	جيدة جداً	21.41445641	2021
3.77406	0.50141	0.33396	14.871%	16.065%	9.904%	0.86844	2.7893	2.7904	جيدة جداً	21.76338781	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات المنشأة.

الملحق رقم (13) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لمنشأة الكويتية للتأمين

المنشأة الكويتية للتأمين											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الأقساط	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
17.2541	0.91421	0.47759	36.397%	44.413%	19.014%	0.27096	1.8073	1.8123	جيدة	16.33270083	2015
13.0485	0.65714	0.39655	35.795%	43.760%	21.600%	0.25762	1.9744	1.9816	جيدة	17.55029949	2016
-0.8042	0.58423	0.36878	-8.539%	-8.741%	-5.390%	0.20941	2.3216	2.3263	جيدة	13.67226024	2017
1.11579	0.63482	0.38831	0.346%	0.348%	0.217%	0.20855	2.2665	2.2714	جيدة	14.23741922	2018
0.61511	0.65725	0.39659	-0.818%	-0.806%	-0.499%	0.69661	2.0748	2.0795	جيدة	14.69258286	2019
14.1317	0.39618	0.28376	55.836%	79.284%	39.992%	1.52829	3.2125	3.2139	ممتازة	30.02646798	2020
11.7046	0.42834	0.29989	43.789%	58.157%	30.657%	1.26148	3.2517	3.2547	ممتازة	28.9110966	2021
2.13229	0.38196	0.27639	11.782%	13.703%	8.525%	1.28864	3.458	3.4612	جيدة جداً	24.59291544	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات المنشأة.

الملحق رقم (14) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لمنشأة المتحدة للتأمين

المنشأة المتحدة للتأمين											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الأقساط	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
11.8189	2.25373	0.69266	29.993%	34.433%	9.218%	0.10594	1.2722	1.2876	جيدة	9.238360424	2015
3.76722	2.66425	0.72709	31.110%	35.650%	8.490%	0.03585	1.2373	1.2444	جيدة	8.16274784	2016
1.49143	2.65756	0.72663	2.479%	2.461%	0.678%	0.0747	1.1677	1.1913	جيدة	6.285469995	2017
2.4806	0.88102	0.46837	20.907%	27.590%	12.952%	0.14671	1.1897	1.2308	جيدة	9.780479403	2018
1.14714	1.01598	0.50396	1.697%	1.926%	0.959%	0.45726	1.4514	1.4836	جيدة	9.822915292	2019
4.76659	0.70622	0.41391	48.205%	67.992%	29.523%	0.61176	1.9117	1.9315	جيدة	19.61678825	2020
2.26025	0.96075	0.48999	39.985%	54.370%	21.416%	0.32036	1.8283	1.8319	جيدة	17.03180907	2021
2.26978	0.63881	0.3898	28.327%	37.882%	17.591%	0.32899	1.7999	1.8422	جيدة	16.67340034	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات المنشأة.

الملحق رقم (15) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لمنشأة أروب للتأمين

منشأة أروب للتأمين											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الأقساط	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
2.25827	1.35549	0.57546	15.713%	16.504%	6.671%	0.21023	1.3526	1.3563	جيدة	9.904505036	2015
2.37974	1.39725	0.58286	12.687%	13.257%	5.292%	0.29397	1.2625	1.268	جيدة	9.169111455	2016
1.25982	1.43439	0.58921	1.378%	1.410%	0.566%	0.09013	1.3413	1.3479	جيدة	8.018282145	2017
1.18751	1.3662	0.57738	2.126%	2.168%	0.898%	0.25498	1.4474	1.4588	جيدة	9.925352263	2018
1.62486	1.36208	0.57664	3.666%	3.723%	1.552%	0.33415	1.4617	1.4752	جيدة	10.64355332	2019
4.40873	1.28739	0.56282	25.162%	28.854%	11.000%	0.53621	1.5679	1.5748	جيدة	14.57017578	2020
3.83046	1.59031	0.61395	30.113%	36.155%	11.625%	0.71543	1.474	1.4993	جيدة	15.51113095	2021
1.87065	1.75163	0.63658	18.982%	21.826%	6.899%	0.29926	1.459	1.4814	جيدة	12.31312231	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات المنشأة.

الملحق رقم (16) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لمنشأة الاتحاد التعاوني للتأمين

منشأة الاتحاد التعاوني للتأمين											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الأقساط	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
1.83463	0.51871	0.34154	10.203%	10.751%	6.718%	0.49321	1.6403	1.6582	جيدة	12.96610451	2015
1.30464	1.07831	0.51884	6.663%	6.892%	3.206%	0.40658	1.3059	1.3257	جيدة	9.910515727	2016
0.84109	1.14501	0.5338	-4.214%	-4.127%	-1.965%	0.31891	1.2589	1.2706	جيدة	7.929708585	2017
0.45157	1.62782	0.61946	-19.924%	-18.119%	-7.582%	0.15323	1.1226	1.1246	متدنية	4.329541178	2018
0.52238	2.19682	0.68719	32.677%	28.088%	10.222%	0.27633	1.0903	1.1141	متدنية	3.958317423	2019
2.43409	1.53157	0.60499	55.770%	77.334%	22.030%	0.30484	1.1948	1.2098	جيدة	11.9114134	2020
1.27333	1.73769	0.63473	30.450%	35.918%	11.122%	0.29386	1.0559	1.0836	جيدة	7.911407391	2021
1.09058	2.11517	0.67899	13.647%	14.647%	4.381%	0.38561	1.0172	1.0514	جيدة	6.757649944	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات المنشأة.

الملحق رقم (17) النسب المالية (السيولة والربحية والرافعة المالية) لمنشأة المشرق العربي للتأمين

منشأة المشرق العربي للتأمين											
نسب الرافعة المالية			نسب الربحية			نسب السيولة					
نسبة تغطية الأقساط	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	نسبة المديونية	معدل العائد على رأس المال المستثمر	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الجاهزية النقدية	السيولة السريعة	التداول	نوعها	درجة الاستمرارية	السنة
2.79813	1.14994	0.53487	21.534%	25.469%	10.772%	0.26178	1.5724	1.5914	جيدة	17.14488885	2015
1.75538	1.25188	0.55593	16.326%	17.369%	7.473%	0.17195	1.4285	1.4443	جيدة	13.85684347	2016
1.18962	1.40433	0.58408	2.826%	2.836%	1.212%	0.13835	1.4486	1.4725	جيدة	12.58441461	2017
1.5686	1.44947	0.59175	6.215%	6.314%	2.594%	0.20502	1.5614	1.624	جيدة	13.5083134	2018
1.61301	1.42215	0.58714	5.936%	5.981%	2.489%	0.36577	1.5406	1.5841	جيدة	14.01187412	2019
4.36792	1.2035	0.54618	35.852%	44.625%	16.558%	0.53018	1.2772	1.3034	جيدة	16.78017595	2020
2.87738	1.39975	0.58329	24.248%	28.478%	10.388%	0.31398	1.4988	1.5353	جيدة جداً	20.32819525	2021
1.57987	1.57575	0.61176	9.682%	10.481%	3.867%	0.36214	1.5806	1.5938	جيدة جداً	22.86193709	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات المنشأة.

Abstract

The study aimed to identify the International Auditing Standard (ISA 570) Continuity and explain the role of applying the requirements of the standard in improving the financial performance of the facility, which is measured by three basic financial ratios, which are profitability ratios, liquidity ratios, and financial leverage ratios for companies listed on the Damascus Stock Exchange. The application was chosen on the sector. The traditional private banks and insurance companies sector listed on the Damascus Stock Exchange, since they fit the Sherrod model for measuring continuity that was used. They numbered (11) traditional banks and (6) insurance companies. The study relied on the analytical approach by analyzing the content of the financial statements based on the variables of the Sherrod model to measure continuity and the financial ratios adopted to measure financial performance, based on previous studies related to the subject of the study, and in accordance with the instructions of the Syrian Securities Authority, where the model consisted of (6) ratios. Financial, which is used extensively in financial institutions, and whose importance has been proven through the weights given to each percentage of them, which are appropriate to the nature of the selected sample sector, where the z-score value was calculated for all years of the study sample extending from 2015-2022, and then this data was analyzed using a program Spss25 analysis through a set of statistical and descriptive tests in order to test hypotheses with the aim of reaching conclusions that support the relationship between the study variables.

The study reached the following results: There is a role for applying the requirements of International Auditing Standard (570) in improving the financial performance of the organization, and this was demonstrated through:

- 1- There is a role for applying the requirements of International Auditing Standard (570) in improving the organization's profitability.
- 2- There is a role for applying the requirements of International Auditing Standard (570) in improving the entity's liquidity.
- 3- There is a role for applying the requirements of International Auditing Standard (570) in improving the financial leverage of the facility.

Keywords: International Auditing Standard (570) continuity, porfitability, liquidity, financial leverage, improving financial performance.

Damascus University
Faculty of Economics
Auditing Department



**The Role of International Standard on Auditing (570) in
Improving the Entity's Financial Performance**
"Analytical study"

A Thesis Submitted to Obtain A Master Degree In Auditing

By
Abdalsalam Ali Hsan

Supervised By
Dr: Ibrahim Medh

2024